

مركز النهضة للإنتاج الإعلامي

سلسلة مبادرات فكرية

(٢٥)

الثقافة ليست بخير!

أحمد عبد المعطي حجازي

الكتاب: الثقافة ليست بخير
المؤلف: أحمد عبد المعطي حجازي
الناشر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
٩ ش رستم، جاردن سيتي، القاهرة
ت: ١١٢ (٧٩٥١١٢+) فاكس: ٧٩٢١٩١٣ (٢٠٢+))
العنوان البريدي: ص:ب: ١١٧ مجلس الشعب، القاهرة
البريد الإلكتروني: info@cihrs.org
الموقع الإلكتروني: www.cihrs.org
الصفحة الإلكترونية: هشام السيد
المراجعة اللغوية: سيد ضيف الله
الإخراج الفني: أمّ حسين

رقم الإيداع:
التقييم الدولي:



نشر هذا الكتاب بمساعدة من المفوضية
الأوروبية والآراء الواردة فيه لا تعبر بالضرورة عن
الرأي الرسمي للمفوضية أو رأي مركز القاهرة



فهرس

- ٥ تقديم
- ٧ المراجعة مسألة حياة أو موت
- ١٢ آن لنا أن نسال
- ١٨ الثقافة تواجه غولين
- ٢٤ ليست الثقافة وحدها.. إنه الوطن كله
- ٣١ عمل المثقف، وعمل الموظف
- ٣٧ ضمير لا يكذب ولا ينافق
- ٤٣ إنها مسئولية المثقفين والوزراء أيضا
- ٥٠ حول علاقة الثقافة بالدولة
- ٥٦ أكاذيب تتغذى بأكاذيب
- ٦٢ ليست مظاهرة عابرة
- ٦٩ الفرق شاسع بيننا وبينهم
- ٧٦ الطغاة والغزاة
- ٨٢ إنه مآزقنا جميعا
- ٨٨ كلمة هادئة في اشتباك عنيف
- ٩٠ من الكلمة إلى القنبلة
- ١٠١ الكلمات فخاخ منصوبة
- ١٠٧ ليست أخطاء لغوية
- ١١٤ اللعب بالكلمات
- ١٢٠ ذو العقل يشقى
- ١٢٧ الأستاذ: هيكل، وأزمة المثقفين (١)
- ١٣٣ الأستاذ: هيكل، وأزمة المثقفين (٢)
- ١٤٠ الأمة الحرة، والمثقف المستقل
- ١٤٦ أولئك أبائي!
- ١٥٣ ليس دفاعا عن المثقفين
- ١٦٠ مغول الداخل ومغول الخارج



مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان هو هيئة علمية وبحثية وفكرية تستهدف تعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي، ويلتزم المركز في ذلك بكافة المواثيق والعهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان. ويسعى المركز لتحقيق هذا الهدف عن طريق الأنشطة والأعمال البحثية والعلمية والفكرية، بما في ذلك البحوث التجريبية والأنشطة التعليمية.

يتبنى المركز لهذا الغرض برامج علمية وتعليمية، تشمل القيام بالبحوث النظرية والتطبيقية، وعقد المؤتمرات والندوات والمناظرات والحلقات الدراسية. ويقدم خدماته للدارسين في مجال حقوق الإنسان . لا يخرط المركز في أنشطة سياسية ولا ينضم لاية هيئة سياسية عربية أو دولية تؤثر على نزاهة أنشطته، ويتعاون مع الجميع من هذا المنطلق.

المستشار الأكاديمي
محمد السيد سعيد

مدير المركز
بهدي الدين حسن

المدير التنفيذي
مجددي النعيم

تقديم

لا أستطيع أن أتصور حياة إنسانية صحية لا يراجعها صاحبها، سواء كانت هذه الحياة لفرد أو جماعة. فما دمنا نحيا فنحن نتغير. ما دمنا نتغير فكل شئ من حولنا يتغير بأيدينا، أو يتغير في عيوننا. وما دامت الشروط التي أملت علينا اختياراتنا في الماضي لم تعد قائمة، فقد فقدت هذه الاختيارات ما كانت تستند إليه، وأصبح من واجبنا أن نراجع كل شئ، الواقع المحيط بنا من ناحية، ووعينا نحن بهذا الواقع، وإدراكنا لعناصره المختلفة، الموروث والطارئ، والحقيقة والوهم، والمعلوم والمجهول.

لهذا كانت المراجعة عملا شاقا ثقيلًا يؤديه الإنسان كارها متبرما، لأنه لا يكون فيه مجرد حكم محايد يسائل غيره، ويستمع لشهادة الظروف والأقدار، بل يسائل نفسه أولاً، ويراجع اختياراته، ويقبل الحقائق ولو كانت مرة، ويتخلى عن الأوهام ولو كانت مريحة ناعمة.

هذا لو أراد أن يحيا حياة لائقة به تكون صورة لوعيه، وتعبيرا عن خبرته، وتحقيقا لأحلامه وأمانيه.

فإذا تنازل عن هذه الشروط، أو وجد ثمنها أسمى مما يطيق رضى
بما هو فيه، فلم يراجع نفسه، ولم يسائل غيره، ولم يعترف بخطأ، ولم
يطالب بحق، ولم ينكر ما يستحق أن ينكره، ولم يحلم بما يستحق أن
يحلم به، لم يفكر، ولم يتخيل ولم يغامر، ولم يتحرر من شعور بالذنب
أو التقصير، ولم يفرح بما اكتشفه ووصل إليه. بعبارة مختصرة، تنازل
عن كل شئ. ليس عن الشرط المادي للحياة الإنسانية فحسب، بل عن
الشرط المعنوي الأخلاقي كذلك. إنه يتنازل عن حقه، ورزقه، ووعيه،
وحريته، ونبله، وكرامته.

حقاً إن ثمن التنازل عن الشرط الإنساني أسمى بكثير من ثمن
الالتزام به، لكن الشعور بهذه القسوة مشروط بوعي الإنسان أنه إنسان.
فإذا غاب هذا الوعي هان كل شئ وصدق على الذين غاب وعيهم قول
المتنبي:

من يهن يسهل الهوان عليه
ما لجرح بميت إيلام!

أحمد عبد المعطي حجازي

المراجعة مسألة حياة أو موت

لا أظن أن الأسباب التي تجتمع علينا اليوم وتحثنا على مراجعة تاريخنا القريب ومراجعة أنفسنا قد اجتمعت علينا من قبل، فأصبحت هذه المراجعة حاجة حيوية ملحة، أو مسألة حياة أو موت، كما قلت جاداً في حديث سابق، قاصداً ما أقوله بمعناه الحرفي.

لقد خضنا في النصف الأخير من القرن العشرين تجربة بالغة العنف، مازال عنفها - وإن تجاهلناه كثيراً - ساكناً في أفئدتنا بادياً في وجوهنا وفي حياتنا كلها التي قلبتها رأساً على عقب هذه التجربة العنيفة التي اصطالحنا على تسميتها بثورة يوليو، وقد مرت عليها الآن خمسون سنة رفعنا خلالها شعارات أبدلناها بشعارات أخرى مرات عدة، وأقمنا نظاماً مكان نظم أخرى في السياسة، والإدارة، والاقتصاد، والثقافة، والاجتماع، ودخلنا في حروب متصلة خسرتنا معظمها ضد الإسرائيليين والإنجليز، والفرنسيين، والنظم العربية التقليدية والمحافظة، وبددنا في هذه التجربة المريرة ثرواتنا القومية، وخرجنا منها متخنين بالجراح، مثقلين بالديون، مكبلين بالأغلال، أفلا تكون هذه التجربة العنيفة بمفردها سبباً كافياً لمراجعة النفس وحساب

الأرباح والخسائر؟

لقد خسرنا دستور ١٩٢٣ الذي خطه آباؤنا وأجدادنا بكل ما كان يمثلاً أفندتهم من تعطش جارف للحرية، وتوق للكرامة الإنسانية، وتلف على اللحاق بالعصور الحديثة، وامتلاك أسرارها، واقتباس أنوارها، وقد خسرنا هذا الدستور، كما خسرنا البرلمان، وحرية الصحافة، والنهضة الأدبية والفنية والعلمية، وسعر الجنيه المصري، وارتفاع مستوى الأداء والخدمة في المدارس، والجامعات، والمستشفيات، ودواوين الحكومة وسواها من المؤسسات العامة والخاصة، فماذا ربحنا إذن؟ وأهم من هذا السؤال: ماذا تعلمنا من هذه التجربة العنيفة؟

أعرف أن بعض الندوات عقدت، وبعض المذكرات نشرت وبعض الكتب ألفت، لكن المناخ العام الذي ينضح باللامبالاة، وعدم الشعور بالمسئولية، وإيثار السلامة، والتزام المسموح به حول المناسبة من وقفة للمراجعة إلى حفلة لتبادل التهنئة، وقراءة الخطب الركيكة، وترديد الشعارات القديمة. ولهذا لم نتعلم شيئاً، بل لقد انتشرت العدوى واستشرت، فانتقلنا من طغيان الفرد الذي كان يحكمنا باسم الثورة إلى طغيان "الجماعات" التي تزعم أنها ستحكمنا باسم الله!

والأعوام الخمسون التي مرت على تجربتنا "الثورية" مرت على التجارب المماثلة التي خاضها سوانا من العرب، والأفارقة، والآسيويين الذين قلدناهم وقلدونا، فانتهوا لمثل ما انتهينا إليه أو قريباً منه، مما يعطى المراجعة أبعاداً متفاوتة تبدأ من البعد المحلي، وتتجاوزها إلى البعد الإقليمي، والبعد العالمي، ويوفر لها بالتالي مادة من التجارب المتنوعة المختلفة تساعد على رؤية الظواهر المشتركة، والإمساك بالقوانين الفاعلة في حركة العالم الثالث، تلك الحركة التي تتحقق ضمن ظروف العالم الثالث من ناحية، وتتقاطع مع حركة

العالم ككل من ناحية أخرى، فتندمج فيها حيناً، وتقترب منها أو تبتعد عنها حيناً آخر. إننا بهذه النظرة الشاملة نعرف أنفسنا ونعرف العالم في وقت معاً.

ولاشك أن حاجتنا لمراجعة تجربتنا بتفاصيلها الدقيقة وداخل حدودها المحلية حاجة حيوية، لكن هذه التجربة المصرية رغم خصوصيتها لم تكن معزولة عن تجارب الآخرين، بل كانت متصلة بها متوافقة مع بعضها، ومتعارضة مع بعضها الآخر، فنحن لا نستطيع أن نفصل نضالنا ضد الاستعمار الغربي عن نضال غيرنا من الشعوب التي ابتليت مثلنا به، ولا نستطيع أن نفهم صراعنا مع المشروع الصهيوني بعيداً عما شهدته أوروبا طوال النصف الأول من القرن العشرين، وإذا كانت الأسباب الداخلية لهزيمة الديمقراطية في بلادنا راجحة، فالأسباب الخارجية معروفة أيضاً وفاعلة، وإذا كان التطرف الديني عندنا قد تغذى على تراث قديم، ووجد التشجيع والعون من بعض النظم المجاورة، فقد وجدتهما أيضاً من بعض الحكومات الغربية!

لقد بدأت العولمة منذ زمن طويل، ولم يعد باستطاعة أمة أن تعتزل العالم، ولم يعد التاريخ الإنساني دوائر مغلقة أو تيارات مستقلة منفصلة، وإنما أصبح حركة واحدة أو تيارات متقاطعة متصارعة داخل تيار واحد يصنعه البشر جميعاً، ويتأثرون به جميعاً، فمن الطبيعي أن يكون الاستعمار الغربي موجة واحدة أو موجات متعاقبة، ومن الطبيعي أن تكون ثورات المستعمرات ثورة واحدة أو ثورات متصلة متضامنة، ومن الطبيعي أن يتكرر ما حدث عندنا في بلاد أخرى بصورة أو أخرى.

واتصال التجارب البشرية أو تفاعلها لا يتحقق في حالة التوافق

والتفاهم وحدها، بل يتحقق كذلك في حالة التناقض والاختلاف، لقد تأثر الغرب تأثراً عميقاً بالثورة البلشفية التي كانت تبدو وكأنها قطيعة مع النظم الغربية، ثم فوجئنا في الثمانينيات بالزلازل الذي أتى على الاتحاد السوفيتي من أساسه، فعلمنا أن القطيعة ليست إلا وهما لا يمكن أن يتحقق، وأن مجتمعات شرق أوروبا لن تلبث حتى تخلع عنها نظامها الشمولي الذي استعارته من الروس، وتتحول إلى النظام الليبرالي الذي ستستعيده من الولايات المتحدة أو أوروبا الغربية.

التجارب البشرية تتواصل، وتتفاعل، وتبدأ بداية مشتركة، وتنتهي نهاية مشتركة، وهذه حقيقة منهجية لا بد أن تتمثلها ونحن نراجع تجربتنا الماضية، ودرس لا بد أن نتعلمه ونكف عن محاولة الانغلاق في ماضيها الذي لم يكن هو الآخر مغلقاً، بل كان حافلاً بـ "الفاتحين" من كل جنس ولون!

ونحن لسنا وحدنا الذين بدأنا تجربتنا "الثورية" قبل خمسين سنة، لقد تكررت هذه البداية في عدة أقطار عربية، وفي الصين والهند، وإندونيسيا، وغانا، وغينيا، وكينيا، والسنغال، ويوجوسلافيا، واليونان، وأيرلندا، وعدة أقطار في أمريكا اللاتينية، وكما بدأنا في أوقات متقاربة، انتهينا في أوقات متقاربة، وفي الوقت الذي بدأ فيه العالم الثالث تجاربه "الثورية"، أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، بدأت أوروبا الشرقية، تجاربها "الاشتراكية"، وقام المعسكر الشرقي، وفي الوقت الذي نفض فيه العالم الثالث يده من تجاربه "الثورية" سقطت النظم الاشتراكية في شرق أوروبا، وانهار المعسكر كله، ثم مالت شمس القرن العشرين للمغرب، ثم اختفت ليبدأ قرن جديد، ونبدأ معه تجربة جديدة.

فهل اجتمعت من قبل هذه الأسباب التي تدعونا لمراجعة تاريخنا

ومراجعة أنفسنا كما اجتمعت اليوم؟ وهل كانت هذه المراجعة مسألة حيوية ملحة كما هي الآن؟

ولقد بدأنا هذه المراجعة بالفعل. لكننا حصرناها في العودة إلى الاقتصاد الحر. ولست في حاجة للتذكير بأن الحرية لا تتحقق بالاقتصاد وحده، أو كما قال السيد المسيح في رده على إبليس الذي تحداه أن يجعل الحجر خبزا فأجابه: "ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان"، وإنما الحرية تفكير وتنظيم، ونقد وتقييم، وإعلان للرأي وتداول للسلطة.

المراجعة نهضة شاملة، فهل ننهض بها نحن أم نتلكأ حتى تدهمنا أحداث العالم وتطوراتها، وينفرد الآخرون بالقول والفعل دوننا، ويفرضون علينا ما يرونه، وما يتفق مع منطقتهم ومصالحهم؟

آن لنا أن نسال

كنت أتوقع بالطبع أن تثير الكلمة التي قلتها في افتتاح المهرجان الثقافي الذي نظّمته هيئة الكتاب ودار الكتب خلال شهر رمضان ما أثارته من ردود فعل متباينة، فقد صارت الحاضرين وهم جمهور من الأدباء والفنانين والنقاد والصحفيين والمسؤولين عن المؤسسات الثقافية يتقدمهم الأستاذ فاروق حسني وزير الثقافة، بأن الثقافة المصرية ليست بخير، وأن الإبداع المصري يتراجع وينحسر في كل المجالات، وأن إنتاجنا الثقافي في النصف الأخير من القرن المنصرم لا يرقى إلى مثيله في النصف الأول، وأن الأجيال الشابة من الأدباء والفنانين والمفكرين المصريين لم تبلغ ما بلغته الأجيال التي سبقتها، إلا استثناءات نادرة.

والتراجع الذي أتحدث عنه ليس مجرد انخفاض في القيمة الفنية لبعض الأعمال، وإنما هو إلى جانب ذلك غياب للدور الذي كانت تنهض به الثقافة في حياتنا العامة، وكان ينهض به المثقفون. في أول القرن كان كتاب لقاسم أمين يغيّر المجتمع وينقله من عصر إلى عصر آخر، وفي عشرينيات القرن كان العقاد يجد نفسه

قادراً على أن يحطم أكبر رأس في البلاد - ويعني الملك فؤاد! - إذا اعتدى على الدستور، وفي الأربعينيات كان إحسان عبد القدوس يحرك النائب العام للتحقيق مع حاشية الملك في قضية الأسلحة الفاسدة. ومن المؤكد أن حياتنا الثقافية في العقود الخمسة الأخيرة لم تخل من مواهب حقيقية وأعمال جديّة، ولكن أفضل ما ظهر من هذه المواهب والأعمال في النصف الأخير من القرن كان استمراراً لدينا بالكثير لما تحقق في النصف الأول، ثم إنه لم يكتمل، ولم ينبج أجيالاً جديدة تواصل الإنتاج وترفع مستواه، والنتيجة هي هذا المستوى الهابط الذي وصل إليه إنتاجنا الثقافي في معظم الميادين.

وكان الدكتور سمير سرحان الذي أدار الحديث في تلك الأمسية الافتتاحية قد فاجأني - سامحه الله! - حين طلب مني أن أبدأ الحوار مع السيد الوزير بكلمة لم أكن قد تهيأت لها، لأنني لم أكن أعتقد أن حواراً سيدور في تلك الأمسية، فضلاً عن أن أشارك في هذا الحوار أو أبدؤه، وهكذا وجدت نفسي أنهض لأتحدث فيما لا أدري من حديث بدأته بتحية الحاضرين، وتذكيرهم بما تعنيه الثقافة لنا، وما تمثله في حياتنا المعنوية وحياتنا العملية، حتى ثابت لي بديهتي فوجدتني أنطق بما كان يجمع في صدري، دون أن تسنح الفرصة لمصارحة الناس به. لقد كان صعباً أن أصارح نفسي، فكيف أعلنه على الملأ؟ وأي ملأ؟ المشتغلون بإنتاج الثقافة وإدارة مؤسساتها، وهم فئة من الناس معجبة بنفسها، يدللها الجمهور ويمطرها بالثناء والحمد أكثر مما يوقفها أمامه للنقد والمحاسبة، وخصوصاً في أمسية كهذه الأمسية المفترجة - لست متأكداً من أن هذه الصيغة الشعبية فصيحة! - التي لم يكن منتظراً إلا أن تكون احتفالاً بشهر رمضان يصح فيه تبادل المجاملات التقليدية، أو الاستماع لأغنية أو حكاية، أما أن تتحول إلى

برلمان ثقافي أو ندوة نقدية فهذا ما لم يكن منتظراً، وربما عده بعض الحاضرين تجاوزاً أو سوء تقدير. وربما ظن البعض أنني أهجم وزارة الثقافة، أو أهجم فاروق حسني بالذات.. فاجتهد في أن يبرئ النشاط الثقافي من أي عيب أو تقصير، ويعدد ما اعتقد أنني تجاهلته وأهملته من أعمال وإنجازات.. لكن بقية الردود -والحق يقال- كانت عاقلة هادئة لفتت نظري إلى عدد من المسائل المهمة التي لا بد أن يستدعيها هذا الحديث.

أستاذة الاجتماع الدكتورة سامية الساعاتي رأت أن المقارنة بين ما كنا ننتجه في النصف الأول من القرن وما أنتجناه في النصف الآخر ربما قامت على غير أساس، لأن الإنتاج في كل من العهدين كان تعبيراً عن واقع مختلف، وكان نتيجة ظروف كانت في النصف الأول غيرها في النصف الأخير.. فإذا كان من حقنا أن ننظر في علاقة شوقي بعصره مثلاً، أو علاقة صلاح عبد الصبور بعصره، فليس من حقنا أن نقارن أمير الشعراء بصلاح، أو نقارن يوسف إدريس بتوفيق الحكيم.

أما الناقد الدكتور صلاح فضل رئيس دار الكتب -وقئتذ- فقد رأى أن الزمن الفاصل بيننا وبين الإنتاج الذي نتحدث عنه شرط أساسي في التقويم الصحيح.. فنحن نحتاج إلى مسافة كافية من البعد لنتمكن من اختبار هذا الإنتاج والإحاطة به وقياس قدرته على تخطي الزمن والتأثير في الجمهور الذي يتلقاه.. فإذا كنت أستطيع الآن أن أكون عادلاً في الحكم على عمل الأجيال السابقة التي أصبحت تراثاً قومياً. فأنا في رأي الدكتور صلاح أظلم الأجيال المعاصرة لي لأنني أراها عن قرب وأخالطها، بل إنني أظلم نفسي لأنني لا أستطيع أن أتجرد منها، لأراها من بعد رؤية كاملة، وأحكم عليها حكماً أطمئن ويطمئن الناس

له. شرط وجيه كالشرط القانوني الذي يجرح غيابهُ الحكم إذا صدر عن قاضٍ وصله بأحد المتقاضين صلة يخشى أن تؤثر في سلامة تقديره للقضية المعروضة أمامه، فعليه في هذه الحالة أن يتنحى ليحل محله قاضٍ آخر.

وكانت الجامعات في الماضي وإلى عقود قليلة خلت، تآبى على طلاب الدراسات العليا أن يديروا أبحاثهم حول المعاصرين الأحياء من الكتاب والشعراء والمفكرين، لأن عمل المعاصر لم يكتمل بعد مادام قادراً على أن يضيف له، ومادام من حقه أن يعيد النظر فيه فالأجيال القادمة هي صاحبة الحق في دراسته، أما نحن فلا نملك إلا دراسة أعمال السابقين.

ثم طلب الروائي إبراهيم عبد المجيد الكلمة ليلفت النظر إلى اعتبار آخر يناقض هذا الاعتبار.. لقد رآني الدكتور صلاح فضل واحداً من أبناء الجيل الذي أتصدى لتقويم عمله. أما إبراهيم عبد المجيد فقد وجد أنني فيما قلته عن الثقافة المصرية في النصف الأخير من القرن العشرين لا أتحدث عن الجيل الذي أنتمي إليه فحسب، وهو الذي ظهر في الخمسينيات والستينيات، وإنما أتحدث أيضاً عن الأجيال التالية التي ظهرت في العقود الثلاثة الأخيرة، وهي أجيال جديدة بالنسبة لي، وأنا بالنسبة لها جيل قديم له قضاياها، وتجربته الخاصة، ومنطلقاته النظرية وخبراته الفنية التي لا تساعد على تقويم الأجيال الجديدة، لأن كل جيل يجعل خبرته الخاصة مقياساً يقيس به عمل الجيل الذي يليه، وربما جنحت به هذه الخبرة الخاصة إلى الطعن في تجارب غيره وتجاهل إنجازاته، وهو ما فعلته أنا في نظر إبراهيم عبد المجيد، حين لم أشرف في حديثي إلى ما حققه الروائيون المصريون الجدد من نجاح تمثل في ترجمة عدد من أعمالهم إلى اللغات الأجنبية، فضلاً عن

موقفى السلبى من قصيدة النثر، وهو موقف لا يرى له إبراهيم عبد
المجيد إلا تفسيراً واحداً وهو صراع الأجيال!.

وأخيراً نهض الدكتور عبد المنعم سعيد ليتحدث، مطلوباً لا طالباً،
فتمنى لو أننا قسنا نشاطنا الثقافى الراهن بما يطرحه علينا الوقت
الراهن من أسئلة، وما يطالبنا به من إجابات تتصل بتحديد الهوية،
واستكمال النهضة، وتحقيق التنمية، وحوار الحضارات والدخول فى
عصر المعلومات وثورة الاتصالات.. إلى آخر هذه الأسئلة المطروحة
علينا وعلى العالم كله.

لقد رأى الدكتور عبد المنعم سعيد أننا نحن المصريين نعاني اغتراباً
مزدوجاً، فنحن مغتربون فى الماضى بقدر ما نحن مغتربون فى
المستقبل.. الماضى العربى الذى نقيس حاضرتنا عليه ليس ماضينا
نحن بالذات، وإنما هو ماضى إمبراطورى، تراث مشترك لا نملك فيه إلا
ما يملكه الآخرون، ومعنى هذا أنه لا يمثلنا إلا تمثيلاً تقريبياً يشوبه
الغموض وعدم التحديد، فهو لذلك غريب عنا، ونحن فيه مغتربون.
وكذلك نحن فى الحاضر والمستقبل.. إن اغترابنا فيهما أشد وطأة،
لأننا نقف على أبوابهما منذ قرنين، ولا نملك القدرة على الدخول..
وهذا وضع يتحمل مسئوليته المثقفون المصريون.

هكذا كانت الردود أو معظمها مفاجأة غير متوقعة، لأنها تميزت
بقدر كبير من التوازن والمنطق، وسلطت الضوء على جوانب فى المسألة
لا يجب إغفالها، وكبحت جماح الذين أرادوا أن يستثمروا كلمتى فى
قضاء حاجتهم، وحولت الأمسية إلى لقاء حى مثمر رأيت أن أعود به
إيكم بعد الراحة الإجبارية التى تعودنا أن نتمتع بها فى شهر رمضان
من كل عام.

أعود إلى هذه المسألة التى أثرتها فى كلمة ألقيتها عفو الخاطر،

لأمتحن صحتها بالكتابة المتأنية التي أستطيع أن أراجع فيها نفسي، وأثبتت من معلوماتي، وأناقش وجهات النظر الأخرى، وأشرك أصحابها وأشرككم معنا في هذه المناقشة.

وأنا على يقين من أن ما يقلقني من أحوال الثقافة المصرية يقلق غيري، وأن ما صارحت به الحاضرين في تلك الأمسية التي مضى عليها الآن ما يقرب من شهر، حديث يتردد بصور مختلفة في أوساط ومناسبات كثيرة، فبدلاً من أن يظل ظنوننا وادعاءات نتحرج من التصريح بها، علينا أن نعلنها على الملأ ونطرحها للمناقشة، لنعرف ما فيها من حق واقع وما فيها من ادعاء لا يقوم على أساس.

ونحن نرى أننا نسير في نشاطنا الثقافي على غير هدى، ونخبط فيه خبط عشواء، لأن المبدع لا يرى إلا بعيون الناقد، والناقد غائب أو معطل بطريقة أو بأخرى، فنحن نقرأ في الصحف والمجلات أخباراً كثيرة نتحدث عن خطط، ومشروعات، ومهرجانات، وبرامج ولا نقرأ إلا القليل عن القيمة أو الإضافة التي تحققت بالفعل على يد هؤلاء الذين كتبوا ورسوموا، وخططوا، ونفذوا، لأن الغالب فيما ينشر عن هذا النشاط أن يكون دعاية أو مجاملة.. ونادراً ما يكون تقريراً موضوعياً أو تحليلاً أو تقويماً من قلم نطمئن لعلمه وموضوعيته.

وقد آن لنا أن نسأل عن ثقافتنا!!!

الثقافة تواجه غولين!

حين أقول إن الثقافة المصرية معتلة، وأن الإبداع المصري يتراجع في كل المجالات وينحسر، لا أعني أن كل شيء قد انتهى، أو أن النشاط الثقافي كله قد توقف، وإنما أعني ما تعنيه هذه العبارات لا أكثر منه ولا أقل. ولقد حاولت دائماً، وفيما كتبتة حول هذا الموضوع بالذات إن ابتعد عن التعميم والإطلاق، وأميز بين النزلة العارضة والمرضى المتفاقم، بين المثقف والحركة الثقافية، بين نشاط الأفراد ونشاط المؤسسات. من المؤكد أن لدينا أدباء وفنانين ومفكرين، لكن لا توجد لدينا الآن حركة أدبية أو فنية. الشاعر أو القصاص، أو الرسام يستطيع أن يظهر وأن يعمل وينتج في مختلف الأحوال والظروف، لأن وجوده يعتمد قبل كل شيء على موهبة يملكها ولا يمنحه أحد إياها. صحيح أن هذه الموهبة تتفتح وتنضج في ظروف، وتذبل وتضمّر في ظروف أخرى، لكنها تستطيع أن توجد في كل حال. تستطيع أن تجد تراثاً تتغذى به وترجع إليه كما يحدث أحياناً حين نفاجاً بشاعر أو كاتب لم تكن الظروف تسمح لنا بتوقع ظهوره.. لكن وجود شاعر أو عدة شعراء، روائي

أو عدة روائيين، ليس دليلاً علي وجود حركة شعرية أو روائية. الحركة الأدبية أو الفنية تفترض وجود أطراف متعددة تنتظم في كيان مشترك، وتتحرك في وسط معين، وإذن فلا بد من منطق أو عقل تعمل به هذه الحركة، ومن غاية تتجه إليها، ومن أدوات تستعين بها على مواصلة العمل، والتقدم إلى الأمام، والتغلب على العقبات حتى تحقق ما تريد.

لا يمكن أن نتصور حركة أدبية دون أسس تشدها إلى الواقع، ودون منطلقات ودوافع فنية، وحيوية تفسر ظهورها، وتحدد وظائفها، ودون أهداف تسعى لبلوغها، ودون ثقافة متجددة تتغذى بها، ودون نقاد يؤازرونها ويعارضونها، ودون مجلات، ودور نشر تتصل عن طريقها بالجمهور.

وهل يمكن أن تكون لدينا هذه الحركة ونحن نفقد ما نملكه من المجالات ودور النشر بدلاً من أن ندعمها ونضيف إليها؟

وقبل خمسين سنة من اليوم حين لم يكن عدداً يزيد على ثمانية عشر مليوناً، وحين لم تكن في مصر وزارة ثقافة، ولا هيئة كتاب، ولا دور صحف قومية، قبل نصف قرن كنا نملك ما يقرب من عشرين مجلة أدبية منها مجلة لفن الشعر، وخمس مجلات أو ست لفنون القصة، كانت صفحاتها مفتوحة لكل الكتاب، وبوسعنا أن نذكر من هذه المجالات: الرسالة والثقافة، والرواية، والكاتب المصري والكتاب، ومجلتي، والمجلة الجديدة، والفجر الجديد، والشاعر، والروايات الجديدة، والقصة، والعشرون قصة، وقصص الشهر، والنديم القصصي، وروايات الأسبوع، والمهرجان.. إلى آخره.

واليوم، ماذا بقي لدينا من هذه المناير؟ لا شيء.. أما المجالات التي كانت تصدرها هيئة الكتاب فقد احتجبت معظمها واحدة بعد

أخرى، والمجلات الثلاث الباقية تتعثر، وتفقد قراءها، وكتابها، لأنها لا تصدر في مواعيدها، ولا تتمكن من أداء رسالتها! ولا شك في أن وزارة الثقافة تحس بهذا النقص، وتحاول أن تسده، لكن مصر الآن خالية من مجلة أدبية مسموعة الصوت، ولا وجود الآن لحركة أدبية، لدينا بلا شك أسماء، ومواهب، لكنها تعمل في ظروف غير مواتية، فكأنها صرخات في واد أو نفخات في رماد. وشتان بين ما نحن فيه الآن وبين الحركات الأدبية والفنية كما عرفناها من قبل.

خذ مثلاً حركة تجديد الشعر التي انطلقت في الأربعينيات والخمسينيات والستينيات، هذه حركة بالفعل، لأن الذين انتظموا فيها من الشعراء المجددين كانت لهم عقيدتهم النظرية والجمالية، وكانت لهم غاياتهم وأدواتهم ومنابرهم وجمهورهم وخصومهم، وكانوا يتحركون بالفعل ويتقدمون، فينشرون أشعارهم ويوضحون أفكارهم، ويوسعون دائرة الأنصار، ويتغلبون على الخصوم.

والنجاح الذي أشرت إليه هنا ليس شرطاً من الشروط التي تستحق بها الحركة أن تسمى حركة، ولكنه دليل على وجود الحاجة إليها وعلى استجابة الواقع لها.. فالفرق عظيم بين التقليد المصطنع أو التقليعة المجانية، وبين التطور الطبيعي الذي لا بد منه في كل نشاط أصيل حي.

وهناك مثل آخر من تاريخ المسرح المصري، فرقة رمسيس كانت وجهاً من وجوه حركة قومية ونهضة شاملة تحققت في السياسة، والثقافة، والمجتمع. فقد ظهرت في السنة التي نال فيها المصريون دستورهم المجيد، دستور ١٩٢٣ وحملت اسم رمسيس تعبيراً عن ميلاد جديد لمصر يتصل فيه حاضرها المأمول بماضيها العظيم، والتزمت

مستوي فنيا وفقت فيه بين مطالب المسرح ومطالب الجمهور. وكانت تقدم مسرحية جديدة كل أسبوع، وتفرض على نفسها وعلى المشاهدين السلوك الذي تلتزم به المسارح العريقة. وما يقال عن مسرح رمسيس في العشرينيات يقال عن الفرقة القومية في الثلاثينيات، وعن المسرح الحر في الخمسينيات، وعن حركة تمصير المسرح في الستينيات، تلك الحركة التي كانت وجها من وجوه الدعوة للتمصير والتأميم والتعريب في كل شيء. تمصير البنوك، وتأميم المصانع، وتعريب الاشتراكية!

وقد بدأ يوسف إدريس هذه الحركة حين دعا إلى مسرح مصري جديد يتحرر من المسرح الأوروبي، ويستلهم فن السامر الريفي وسواه من فنون الفرجة والتشخيص الموجودة في التراث الشعبي، وبوحي من هذه الفكرة كتب مسرحيته البديعة الفرافير. وأثنى توفيق الحكيم على يوسف إدريس بما قدمه في كتابه "قالبنا المسرحي" وفي بعض مسرحياته المستلهمة من التراث الشعبي مثل "يا طالع الشجرة"، ثم يظهر محمود دياب ليستفيد من هذه الدعوات المتجاوبة في مسرحيته "ليالي الحصاد" ويتلقف النقاد الفكرة فيناقشونها ويضيفون إليها كما فعل علي الراعي في كتابه "الكوميديا المرتجلة"، والفنانون يجسدون أحلام المؤلفين والنقاد، والجمهور يتابع، والحركة المسرحية تمد جذورها في التربة المحلية، وتغتني بالتراث المصري والتراث العالمي معا، وتمضي قدما إلى الأمام، فماذا نجد الآن؟ نجد عملا جديرا بالإشادة هو مهرجان المسرح التجريبي الذي قصد به أن يكون نافذة سنوية نطل منها علي أحدث التجارب المسرحية في أركان العالم الأربعة، وأن يكون بالتالي فرصة للاحتكاك والتفاعل تستفز المسرح المصري التقليدي، وتدفعه لاستعادة مكانته واستعادة جمهوره، والمهرجان التجريبي لا يوفر لنا فرصة المشاهدة فحسب،

بل يوفر لنا فرصة القراءة أيضا، فينقل من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية مكتبة صغيرة في فن المسرح أصبحت الآن مكتبة كبيرة. لكننا مع اعترافنا بقيمة هذه الجهود لا نرى أنها بلغت غايتها، وهي إثارة المسرح المصري وإيقاظه، ونقل الدم وتزويده بدم جديد يكفل له أن ينهض ويستعيد قدرته على الحياة والنشاط. لدينا بلا شك تجارب في المسرح، ولدينا فنانون يجربون، لكن ليس لدينا حركة، ولا اتجاهات تنمو وتتطور وتكتمل ملامحها. هناك صيحات تعلو فجأة وتختفي فجأة كأنها بالونات أو فقاعات، والمسرح المصري يتراجع يوما بعد يوم. وما يقال عن الشعر والمسرح يقال عن الفنون التشكيلية والسينما، لدينا طبعاً مصورون ونحاتون، لكن ليس لدينا حركة فنية كالتى صنعتها الجماعة السورالية في الأربعينيات، أو جماعة الفن المعاصر بعدها. ولقد وقعت الحركة التشكيلية بين شقي الرحى: حركة تحريم الفن وتكفير الفنانين التي فرضت النقاب على طالبات يدرسن فن النحت، أو فرضت على فن النحت طالبات منقبات، والسيطرة الحكومية التي فقدت فيها الحركة التشكيلية استقلالها، وتحولت إلى أصداء ووظائف. ولدينا كتاب سيناريو، ونجوم سينما، ومخرجون، ومصورون، لكن ليس لدينا حركة سينمائية كالتى بشرت بها أفلام مثل العزيمة، والقاهرة الجديدة، وبداية ونهاية وباب الحديد والأرض لكمال سليم، وصلاح أبو سيف، ويوسف شاهين، أو التى تمثلت في جماعة السينما الجديدة التى ظهرت عقب هزيمة ١٩٦٧، ودعت إلى سينما واقعية، محلية الموضوع، عالمية التكنيك، تتعمق حركة المجتمع، وتصور علاقاته الجديدة، وتكشف عن معنى حياة الفرد وسط هذه العلاقات، وتمتص خبرات السينما الجديدة في العالم كله، وقد تحققت

هذه الأفكار في بعض الأفلام التي ظهرت في أوائل السبعينيات مثل أغنية على الممر لعللي عبد الخالق، والعصفور ليوسف شاهين. والأمر لا يقف عند هذا الحد والمشكلة لا تتمثل فقط في غياب الحركة الإيجابية التي ينتظم فيها النشاط الثقافي، ويعي نفسه، ويدرك غايته، ويحدد مكانه بالنسبة للواقع، والتراث، والسلطة، والجمهور، وإنما تتمثل المشكلة في حركة مضادة للثقافة والإبداع تستند إلى قوتين اثنتين ردة رجعية شاملة ترفع راية الدين من ناحية، وطبقة جديدة سوقية من ناحية أخرى، والصلة بينهما وثيقة جدا. لكننا مع هذا لا ننكر الجهود التي تبذل لمقاومة هذين الغولين!

ليست الثقافة وحدها.. إنه الوطن كله!

تمنيت لو أننا تجردنا بعض الوقت من مصالحتنا الخاصة وروابطنا الضيقة، ومناصبنا، ووظائفنا، ونظرنا إلى وضعنا الثقافي الراهن كما يجب أن تنظر الجماعة الوطنية لشرط جوهري من الشروط التي يتحقق بها وجودها. فإن كان هذا الشرط قد أصابه الوهن فقد أصبح وجودها مهددا من أساسه. وعليها في هذه الحالة أن تقوم لهذا الخطر قومة رجل واحد، وأن تدافع عن وجودها كما ينبغي عليها أن تدافع عنه، وإلا تعرضت للهلاك! وليس هناك من يجادل في أن وجودنا في الماضي والحاضر إنما كان بفضل الثقافة.. وهو قول يصح على أي جماعة بشرية. فالبشر لا يخرجون من التوحش إلى التحضر إلا بالثقافة التي توفر لهم من الأدوات والحيل والأفكار ما يلبي حاجاتهم أكثر مما تلبيها غريزة الوحش وقانون الغابة.. والبشر لا يخرجون من انتمائهم الضيق للعائلة والعشيرة والقبيلة ليصبحوا شعبا أو أمة إلا بفضل الثقافة التي تمنحهم لغة، وشعورا بالتضامن، ومثلا عليا، وأهدافا، وقوانين تنظم وجودهم المشترك.. فإذا كان هذا صحيحا بالنسبة لأي شعب،

فهو أكثر صحة بالنسبة للمصريين الذين سبقوا غيرهم إلى الثقافة، فهم منسوبون إليها أكثر من نسبتهم لأي شرط آخر من شروط الوجود. بل الثقافة هي ثروتنا القومية الأولى، أو هي الأكسير الذي نمزج به بين مختلف العناصر والمواد، ونحيي به الأرض بعد موتها، فمصر ليست هبة النيل وحده، كما قال هيرودوت، لأنها ليست مجرد أرض، وإنما هي أرض وبشر، أي أرض وثقافة. وقد تحولت هاتان الكلمتان إلى كلمة واحدة هي مصر.. فإذا تراجع الإنتاج الثقافي في مصر، أو ضعفت طاقة المصريين على الخلق والإبداع كما هي حالنا اليوم، فليست الثقافة وحدها في خطر، وإنما الوطن كله في خطر!.

وليس هذا مجرد ادعاء أو انطباع.. إنه حقيقة واقعة ينطق بها هذا الصمت، وهذا السكون، وهذا الفراغ الذي نلمسه ونحسه في كل مجال.. في الأدب، والفن، والفكر، والعلم جميعا. نحن لا نتحدث الآن إلا عن نجيب محفوظ.. لكن نجيب محفوظ الجدير بكل حفاوة وتكريم، يعيش الآن في آخر القرن الأول من عمره المديد.. وقد ألف أعماله الكبرى قبل نصف قرن.. صحيح أنه واصل الإبداع حتى وقت قريب، لكن وجوده دليل على نشاطه المعجز، وليس دليلا على نشاطنا نحن.

ومن المؤكد أن لدينا عددا من نجوم الرواية والقصة، لكن معظم هؤلاء تجاوزوا الستين كيوسف الشاروني، وإدوار الخراط، وسليمان فياض، وبهاء طاهر، وصنع الله إبراهيم، وإبراهيم أصلان، أو هو في طريقه إلى تجاوزها كجمال الغيطاني، ومحمد البساطي، وأحمد الشيخ. وما يقال عن القصة والرواية يقال بالأحرى عن الشعر الذي لم يظهر فيه خلال العقود الأربعة الماضية إلا قلة من الأسماء تتقدم في رياح غير مواتية، وتعرض لنداءات مضللة، فلا يصل صوتها للامة

التي تصيخ السمع لشعرائها، ولا تسمع منهم إلا غمغمات وهممات. ولقد تراجع النقد من حيث هو فن، ومن حيث هو دور.. نقدنا الآن أو معظمه مجاملات، أو ترجمات ومحاضرات.. أما المتابعات الجادة والتفسيرات والتخريجات الحاذقة، والتقويمات العادلة المبررة فقد أصبحت مادة نادرة، وربما لم تعد مطلوبة، وربما صارت مرفوضة منبوذة لا سعر لها ولا سوق!

وليست حال الغناء، والمسرح، والسينما، والفنون التشكيلية أفضل من حال الأدب والنقد. بعد النهضة التي بلغت ذروتها في سيد درويش، وداود حسني، والقصبجي، وزكريا أحمد، والسنباطي، ومحمد عبد الوهاب، وأم كلثوم، وأسمهان، وليلى مراد، وفريد الأطرش، وبيرم التونسي، وأحمد عبد المجيد، وحسين السيد، وعشرات آخرين من الملحنين والمطربين وكتاب الأغنية، بعد هذه النهضة العارمة لم يعد عندنا غناء.. هكذا فجأة توقف هذا النهر المتدفق، وانقطع تياره، وأصبحنا مضطرين لاستيراد المطربين والملحنين والعازفين، وحتى كتاب الكلمات.

وليس لأحد أن يشبه ما يحدث اليوم بما كان يحدث من قبل، حين كانت مصر تستضيف فريد الأطرش وأسمهان، ونور الهدى، وصباح، وفايزة أحمد، وعلياء، وغيرهم من أصحاب الأصوات الجميلة، فضلا عن الملحنين من أمثال اللبناني فريد غصن، وكتاب الأغاني من أمثال الفلسطيني إبراهيم الدباغ. هؤلاء جاءوا إلى مصر لتتفتح فيها مواهبهم، وليبحثوا لهم عن مكان بين نجومها الكبار. أما الآن فالوضع مختلف جدا، فكل الأماكن خالية، ومن السهل على أية موهبة صغيرة أن تخب في ثياب النجوم الواسعة. والأغنية المصرية فقدت تقاليدها، وفقدت حقها في الصدارة حتى في مصر.. والملحنون

المصريون يدبكون، والمغنيات المصريات يقلدن فيروز، والكلمات هجين من مختلف اللهجات. وليس هذا تعبيرا عن عروبة أو عن وحدة، بل هو تعبير عن فوضى وانفراط. والوحدة تغتني حقا بالتنوع، لكنها لا تقوم بغير مركز أو نواة.

والمسرح المصري الذي استطاع في الستينيات أن يؤلف بين الفن الرفيع والجمهور الحاشد فقد الاثنان معا في العقود الثلاثة الأخيرة التي شهدت رحيل توفيق الحكيم، ونعمان عاشور، ويوسف إدريس، وسعد وهبة، وصلاح عبد الصبور، وعبد الرحمن الشرقاوي، ويوسف وهبي، وزكي طليمات، وحسين رياض، وحسن البارودي، وشفيق نور الدين، وتوفيق الدقن، وكرم مطاوع، وسناء جميل دون أن يحل محلهم أحد.

والإنتاج السينمائي المصري الذي بلغ نحو مائة فيلم في بعض السنوات 1986 مثلا تراجع خلال السنوات العشر الماضية تراجعا مخيفا كما وكيفا، فلم يعد يزيد على عشرين فيلما في العام لا ينجح منها فنيا أو تجاريا إلا القليل. لقد انتصرت أفلام المسخرة على أفلام يوسف شاهين، وخيري بشارة، ومحمد خان، ولقد سمعنا من قبل، ولا نزال نسمع عن أفلام المقاولات التي تلفق تلفيقا لتدخل بعض الأسواق، وعن تعليمات مكتوبة يرسلها الموزعون في بعض الأقطار المجاورة إلى السينمائيين المصريين ليلتزموها في أفلامهم، وإلا منعت من الدخول. والمقصود بهذا هو الترويض والإذلال، هذا في الوقت الذي تتدفق فيه الأفلام الأمريكية على مصر، وتغلق المعامل المصرية أبوابها، لأن المنتجين المصريين يفضلون تبيض أفلامهم في الخارج!

فإذا كانت الكتب، والصحف، والمجلات، والأغاني، والمسرحيات،

والأفلام التي ننتجها قد تراجعت على هذا النحو الصارخ، وفقدت مكانها في داخل مصر وخارجها، فالقضية لم تعد محصورة في الثقافة، بل هي الآن قضية أمن قومي. وأنا لا أهول، ولا أبالغ، ولا ألقى الكلام على عواهنه، وإنما أعني ما أقول، وأراه وأستطيع أن أجعل غيري يراه.

إن ثقافتنا الوطنية الحديثة ليست إلا تعبيراً عن كياننا الوطني في هذا العصر الحديث، فإذا كانت ثقافتنا تتراجع فهذا التراجع دليل على وجود أخطار تهدد الكيان من أساسه.. وهذا ليس مجرد نظريات، وإنما هو واقع نلمسه في ظهور التيارات الدينية المتخلفة وانتشارها إلى الحد الذي يهدد الأساس الذي قامت عليه الدولة الوطنية، وهو أن الوطن هو بيتنا المشترك الذي نحقق فيه وجودنا، ونصنع تاريخنا، ونمارس نشاطنا، ونحمي مصالحنا، ونبلغ سعادتنا في هذه الحياة الدنيا، وأن مصر لم تعد ولاية في إمبراطورية دينية، بل هي بلد مستقل له سيادته، والدين لله والوطن للجميع.. فإذا استطاعت فئة أو جماعة أو ثقافة أخرى أن تهز هذا الأساس أو تشكك فيه فقد أصبح وجودنا الوطني في خطر.

وقد أن لنا أن نرفع رءوسنا التي دفناها طويلاً في الرمال لنرى أن الثقافة الشائعة في مصر الآن المبادرة بالهجوم والقادرة على التأثير هي الثقافة المضادة للثقافة الوطنية التي تحاول أن تتشبث بمواقعها الأخيرة، بينما تواصل الثقافة المضادة هجومها الكاسح متسترة وراء الدين.

هذه الثقافة المضادة لم تعد تتمثل في العادات الريفية الموروثة والأفكار الخرافية التي يؤمن بها الأميون الفقراء، بل هي الآن دور نشر غنية، وصحف ومجلات تصدر في العواصم العربية والأجنبية، وإذاعات

وقنوات تليفزيونية، وجوائز ومهرجانات أدبية تسخر لها الميزانيات، وتجند لها الكفاءات، وتشترى لها الأقلام والأصوات والأسماء والوجوه!. ونحن نقرأ الآن كتباً صفراء ينبش فيها مؤلفو آخر الزمان قبور زعماء النهضة ورواد الثقافة الوطنية الحديثة من أمثال الأستاذ الإمام محمد عبده، وقاسم أمين، وأحمد لطفى السيد، وطه حسين، وعلي عبد الرازق، ويمرغون ذكراهم في السراب، ويجعلونهم ممالئين للاستعمار، أبواقاً للمستشرقين، صنائع للغرب، مرتدين عن دين الإسلام معتنقين للنصرانية! ونحن نسمع عن مبعوثين يأتون إلى مصر مزودين بالملايين التي يدفعونها لمن يسرق لهم المخطوطات، أو يسلمهم أصول الأفلام، أو يعطيهم ما في عهده من التسجيلات الغنائية النادرة، أو يعتزل التمثيل، أو يشتم الديمقراطية، والعلمانية، وحقوق الإنسان. غزوة جديدة هدفها استئصال كل ما نملكه من الجذور.. الآثار القديمة والإبداعات الجديدة، وحتى الطمي الذي يجرفونه أو يبنون عليه بالاسمنت المسلح، باختصار تصحير مصر ومحو كل ما صنعه النيل والإنسان فيها.

ومع ما في هذه الثقافة المضادة من عداء للحياة، وكراهية للحرية، ومفارقة للعقل والمنطق وتهديد لمصالح الفرد والأمة، فقد نجحت زراعتها عندنا، لأن الظروف كانت مواتية: الحكم الفردي، وهزيمة يونيه، وعريدة النفط، وسقوط الأحلام، وانهايار النظم الاشتراكية، وعصر الانفتاح وإثارته لغرائز البطن والفرج، وعلى الدنيا السلام!. وها هي الآن هذه الثقافة المضادة لغة تتردد في كل مكان، وسلوك تواجهه في الشارع، والحارة، ومكاتب الحكومة، ودكاكين الباعة، والميكروباص، بل تواجهه أيضا في معاهد العلم وأماكن العبادة!

لقد خسرنَا الكثير في كل مجال، ماديا ومعنويا، ما كنا نعلم
بإنجازه، وما أنجزناه بالفعل. ولقد ضعف الشعور بالانتماء، وتراجعت
آداب المهنة وتقاليدها، سواء كانت النجارة أو كانت الطب، ولم يعد
المال العام مصونا، ولم يعد المعلم مربيا، ولم يعد احترام الخصوصية
أو الحرية الفردية مفهوما، واللغة تتدهور يوما بعد يوم، ومطربو
الملاهي يغنون في دار الأوبرا، والشتائم البذيئة تهب عليك في نومك
ويقتطك بدلا من صوت أم كلثوم، وعبد الوهاب ومحمد رفعت.
هل كنت أهول أو أبالغ حين قلت إن القضية لم تعد محصورة في
الثقافة.. بل هي الآن قضية أمن قومي!؟

عمل المثقف .. وعمل الموظف!

من حق القراء أن يناقشوني فيما قلته عن الثقافة المصرية، وسوف أرحب دائماً بمن يختلفون معي، وأفسح لهم صدري، لأن القضية التي أثيرتها ليست قضيتي وحدي، وليست قضية فئة محدودة، ولكنها قضية المصريين جميعاً. فالثقافة كما قلت وكما نقول جميعاً شرط جوهري من شروط وجودنا. فإذا كانت حقا في خطر فوجودنا كله في خطر. أبنائنا وأحفادنا في خطر. وهذا الخطر ليس مجرد احتمال أو تهديد بعيد، ولم يفاجئنا اليوم، ولم يأخذنا على غرة، وإنما هو خطر ماثل صريح يهددنا منذ أربعة عقود على الأقل، ويضيق علينا الحصار يوماً بعد يوم. وقد تجاهلناه طويلاً لأنه لم يكن مسموحاً لنا بمواجهته أو بالحديث عنه، إلا أن يكون حديثاً جزئياً محصوراً في هذا المجال أو ذلك. مرة عن احتجاب المجالات أو تراجع القراءة، ومرة عن غياب الترجمة، ومرة عن ركود النشاط المسرحي أو عن كساد صناعة السينما. والحل تغيير المسئول، أو دعم الميزانية، أو إقامة مهرجان، أما الأسباب الأصلية التي ينتج عنها هذا الغياب، وهذا الكساد، وهذا التراجع الشامل فلا يتحدث فيه أحد، لأنه في هذه الحالة سيصطدم

بالسلطة التي انتزعت الثقافة من أحضان المثقفين وحولتها إلى وظائف ومكاتب للموظفين.

ومن المؤكد أن هناك أسباباً أخرى للتراجع، لكنها طوارئ تأتي وتذهب، أو نتائج لهذا السبب الأصلي الذي أن لنا أن نسميه بصراحة، وأن نعيد النظر في الأسلوب الأمثل الذي تستطيع به الدولة أن تدعم الثقافة، وتستطيع به الثقافة أن تكسب رعاية الدولة دون أن تخسر حريتها واستقلالها.

نعم. لقد أن لنا أن نراجع تجاربنا، فالمواسم الكاسدة، والمحاصيل الهزيلة تفرض علينا هذه المراجعة التي لا بد منها إذا كنا نريد حقاً أن ننتفع بأخطائنا، ونستأنف نهضتنا، ونخطط لتنمية جديدة شاملة نستثمر فيها ثرواتنا وأولها عقول المصريين، ومواهبهم، وخيالهم، وعواطفهم، وما ورثوه من آباءهم وأمهاتهم، وما اختزنوه في أرواحهم وأفئدتهم من حكمة، وإرادة، وإقبال على الحياة، وإصرار على التقدم. نحن لن نضاعف ثرواتنا المادية إلا بالعلم، ولن نصلح إدارتنا، ولن نقاوم الطغيان والتخلف والفساد والتعصب والأناية إلا بالعقل. الحرية وعي، والسعادة فن، والتقدم صبر وخبرة. ولهذا اثير قضية الثقافة المصرية وأدعو لمناقشتها في هذا الوقت الذي تناقش فيه قضية التنمية بجوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. توسيع النشاط الديموقراطي وتعميقه، وتحديث الصناعة والزراعة، وتوفير فرص العمل، وتحرير المرأة، وإدارة الحوار مع الثقافات الأخرى، وتعريف العالم بقضايانا، وإقناعه بوجهات نظرنا، ومشاركته في بناء نظام جديد يقوم على احترام حقوق الإنسان وحقوق الأمم، كل هذا ثقافة، ولن يتحقق إلا بالثقافة. فإذا كانت ثقافتنا في خطر، فكل شيء في خطر.

والذين تابعوا ما نشرته الصحف اليومية والأسبوعية حول هذه المسألة في الأسابيع الأخيرة رأوا أن كثيرا مما جاء في مقالاتي الأخيرة ليس رأيا شخصيا، ولكنه رأي عام. غير أن هذا لا ينفي وجود آراء أخرى لا ينبغي أن نتجاهلها، فنحن لا نحتاج إلى اتفاق سريع قدر حاجتنا لإثارة قضية الثقافة، وتوسيع دائرة الاهتمام بها، والوصول إلى تفاهم حولها يظل مفتوحا للمراجعة، والنقد، والتعديل، والإضافة.

ونحن نستفيد من الرأي المختلف فائدتين: الأولى تصويب ما نقع فيه من خطأ، والأخرى تدعيم وجهات نظرنا بحجج جديدة لا نستطيع أن نستنبطها أو نكتشفها إلا حين نتصدى للمناقشة ونقارع الحجة بالحجة.

قال لي صديقي العزيز: قرأت ما تكتبه عن الثقافة المصرية، فوجدتك تقف عند الجوانب السلبية، وتعممها على النشاط الثقافي كله. قلت له: وكيف وجدت ذلك؟ قال: وجدته في حديثك عن تراجع النشاط الأدبي والفني. وأنا اتفق معك في هذا إلى حد ما، لكن نشاط الأدب والفن جانب واحد من جوانب الثقافة لا يجوز أن نحصرها فيه، ولا يصح أن يكون ضعفه أو تراجع دليلا على أن بقية الجوانب ضعيفة أو هابطة. فالثقافة ليست شعرا ورسما ومسرحا فقط، الثقافة فكر وعلم أيضا. وهي ليست أفكارا وخيالا وانفعالا فحسب، ولكنها عادات وتقاليد من ناحية، وأدوات ووسائل من ناحية أخرى. ونحن لا نستطيع أن نفصل بين الكتاب من حيث هو تأليف والكتاب من حيث هو طبع ونشر وتوزيع. والمسرح لا يتحقق بالنص وحده، وإنما يتحقق بالنص والتمثيل والإخراج. وإذا كنا نقرأ الكتب فرادى، فنحن نشاهد العروض المسرحية والسينمائية مجتمعين. وباستطاعة الواحد

منا أن يقتني بعض التسجيلات الغنائية والموسيقية لكنه لا يستطيع أن يقتني مغنية أو فرقة موسيقية. والثقافة إذن ليست دائما نشاطا فرديا، ولكنها أيضا نشاط جماعي. وهي ليست إبداعا فحسب، بل هي كذلك مؤسسات لا يتحقق هذا الإبداع إلا بها. أنها دور نشر، ومسارح، واستوديوهات، وقاعات عرض، ومتاحف، ومعاهد، وهذه الأوجه المتعددة المختلفة للنشاط الثقافي لا تخضع لشروط واحدة. نحن نستطيع أن نتحكم في مناهج تعليم الأدب أو الموسيقي أو التصوير، لكننا لا نستطيع التحكم في مستوى الإنتاج الأدبي أو الفني.

وأنت تقول والكلام لا يزال لصديقي العزيز أن هذا الإنتاج ليس في أحسن أحواله، وأنه تراجع خلال العقود الأخيرة كما وكيفًا. ونحن نستطيع أن نتفق معك في هذا، لكن الحكم الذي يصح على الأفراد المبدعين من الأدباء والفنانين لا يصح بالقدر ذاته على المؤسسات الثقافية. إن أحدا لا يستطيع أن ينكر ما تقوم به أكاديمية الفنون، وهيئة الكتاب، والمجلس الأعلى للثقافة، ودار الكتب، وهيئة الآثار، وقصور الثقافة، ودار الأوبرا، ومجمع الفنون، وغيرها من هيئات وزارة الثقافة في اكتشاف المواهب، وتنقيتها، وحماية التراث، وتشجيع الإنتاج والإبداع، وتوفير الزاد الثقافي لعامة المواطنين.

ولقد حقق مشروع مكتبة الأسرة نجاحا لا ينكر، وبلغ عدد الكتب الصادرة في المشروع القومي للترجمة نحو ستمائة كتاب، واحتفلنا في العام الماضي بافتتاح مكتبة الإسكندرية، وعمليات التنقيب والترميم متواصلة، والعمل في المتحف المصري الجديد يجري على قدم وساق، المعرض الدولي للكتاب، ومهرجان المسرح التجريبي، ومهرجان السينما، ومعارض الفنون التشكيلية المحلية والدولية لا تنقطع، وهذا كله نشاط ثقافي يتميز بالتنوع والحيوية.

وأنا والكلام الآن لكاتب هذه السطور لا أنكر وجود هذه المؤسسات، ولا أنكر ما تقوم به من نشاط. لكنني أنظر في المحصول فأجد اليابس أكثر من الأخضر، والفارغ أكثر من المملآن! ولاشك أن في هذا الحكم قدرا من التعميم والإجمال، لكنني واثق من أن الفرز الدقيق يؤكد ويصدق. لو قمنا به. لكن النقد عندنا فريضة غائبة. وغيابها دليل آخر على اللامبالاة التي قد نفهمها من المثقف الفرد، لكننا لا نفهمها من المؤسسة الثقافية التي يفترض أن تكون أقرب إلى الالتزام والموضوعية وأكثر إحساسا بالمسئولية.

لا توجد لدينا إحصاءات دقيقة، ولا يوجد تقييم دوري للإنتاج الثقافي، ولم يحدث حتى الآن أن قامت مؤسسة ثقافية بمراجعة نشاطها، أو اطلعتنا على ما أنجزته وما لم تتمكن من إنجازه. والمفترض أن يكون نشاط المؤسسة أفضل أو أكثر انتظاما والتزاما بمستوى لا يجوز أن تنزل عنه، لان المؤسسة تتعامل مع إنتاج متنوع يقدمه عديد من المبدعين، فالمجال أمامها رحب، وبوسعها أن تختار وأن تعوض مادة بغيرها أو بأفضل منها. لكننا نري أن التراجع شامل، وأن النشاط الفردي ليس هو وحده الضامر الهزيل، بل نشاط المؤسسات أكثر ضمورا وهزالا. ولقد كنت متنبها دائما إلى أن الثقافة لا تنحصر في الإبداع الأدبي والفني، بل هي أيضا عادات وسلوك، وقيم وأذواق، ونظم وقوانين لا ينفصل بعضها عن بعض، وأن تعددت واختلفت، وإنما تنتظم في كيان واحد يتجسد في حياتنا الفردية والاجتماعية، ويتصل كل منا به على نحو معين. الأمي، والمتعلم، والمثقف كل منهم له من الثقافة القومية نصيب. ونحن نري ان سلوكنا العملي في هذه السنوات الأخيرة ليس أفضل من إنتاجنا الأدبي والفني، والتراجع إذن شامل.

ما العمل إذن؟

العمل أن نراجع نشاطنا الثقافي في الأعوام الخمسين الماضية، ونعيد النظر في الأسلوب الذي تستطيع به الدولة أن ترعى الثقافة وأن تسهم في ازدهارها. فالدولة لا تنتج الثقافة. والثقافة لا تخدم الدولة. وليس للموظفين أن يحلوا محل المثقفين، ولا للمثقفين أن يحلوا محل الموظفين!

ضمير لا يكذب ولا ينافق!

كنت قاسيا على نفسي وعلى غيري حين أعلنت أكثر من مرة في الأسابيع الأخيرة أن الثقافة المصرية ليست بخير، وسوف أوصل هذه القسوة فأواجه نفسي، وأواجه غيري بما أراه وألمسه من صور الضعف الذي تعانيه ثقافتنا، لأخفف من وقعه على أحد، ولا أتستر على شيء فيه. ويبقى بعد ذلك أن يناقشني الناس فيما أقول، وأن يصححوا لي ما يمكن أن أقع فيه من خطأ أو مبالغة.

وأتمنى أن تكونوا قرأتم ما كتبه الدكتور مجدي عرفة أستاذ الطب النفسي ونشرته الأهرام في حلقتين بعنوان ماذا حدث للإبداع في مصر؟! ١١ و ٢١ نوفمبر ٢٠٠٣ وما كتبه الدكتور مأمون فندي عن القوة الناعمة والدور المصري -أهرام الجمعة ١٣ ديسمبر ٢٠٠٣. وما كتبه المحامي الأستاذ رجائي عطية بعنوان لماذا ضاع الإحساس بالقبح؟! الجمهورية ١٥ ديسمبر ٢٠٠٣. فإذا لم تكونوا قرأتموها فأرجو أن ترجعوا لها لتعلموا أنني لست القاسي الوحيد! أنا لا أرى الآن إنتاجا ثقافيا جديرا بأن يرضينا ويطمئننا بكمه وكيفه، في أي مجال من المجالات أو فن من الفنون.

ولا شك أن لدينا كتباً تصدر، ومسرحيات تعرض، وأفلاماً تصور، ومعارض تقام، لكن الموسم الثقافي أو العام كله ينصرم دون أن يظهر اسم جديد، أو عمل متميز يلبي الحاجة، ويفرض نفسه على الجمهور. مثلاً، كم شاعر أو روائي أو مؤلف مسرحي ظهر عندنا خلال السنوات العشر الماضية؟.. وما هي الدواوين، والروايات، والمسرحيات، والدراسات، والأفلام، والأعمال الموسيقية التي نستطيع أن نعتبرها أحداثاً أو إضافات حقيقية لتراثنا الباقي في الفن والأدب؟ قارن هذه العشر الأخيرة العجاف بالعشرينيات، أو الثلاثينيات، أو الأربعينيات، أو الخمسينيات أو الستينيات. في القرن الماضي، لتعرف أي تراجع بلغته الثقافة المصرية. والمخيف أنه تراجع شامل مطرد.. شامل لأنه لا ينحصر في فن دون آخر، ومطرد لأنه لا يقف عند حد، بل هو منتشر مستمر ممتد متواصل تزداد خسارتنا به عاماً بعد عام. بعضهم يحصر هذا التراجع في فنون ويبرئ منه فنونا أخرى.. يقال مثلاً إن إنتاجنا في الشعر ضعيف حقاً، لكن الرواية المصرية مزدهرة. والنشاط المسرحي العادي هزيل متقطع، لكننا نعوضه بمهرجان المسرح التجريبي! ومن المؤكد أن المرض الذي نشكو منه ليس درجة واحدة في كل هذه الفنون. ولا بد أن يجد من المقاومة في بعضها ما لا يجده في بعضها الآخر، لكن أسبابه واحدة، وأطواره معروفة، فإذا كانت الرواية أو سواها مازالت تقاوم حتى الآن فسوف تعجز عن المقاومة غداً مادامت الجرثومة تعمل عملها الهدام. وإذا كنا لا نملك إلا الاعتراف بما صارت إليه لغتنا القومية من ضعف وتفسخ، وبما تلقاه في المدرسة والجامعة والإذاعة والتلفزيون، والمكاتب الحكومية، والصحف، والكتب من إهمال واحتقار، فليس لأحد أن ينتظر إنتاجاً أدبياً جيداً، لا في الشعر، ولا في النثر. وليس لأحد أن ينتظر جمهوراً

من القراء قادرا على الفهم والحكم والتذوق. وإذا كانت مسارح الدولة والمسرح القومي في مقدمتها، قد تعرضت لهذا العبث الذي تعرضت له طوال الأعوام الثلاثين الماضية، فالنتيجة هي ما نراه الآن. قد ينجح عرض من العروض، لأن المخرج استعان بنجم من نجوم السينما، أو لأنه أضاف للعرض بعض الأغاني، أو أطلق للممثلين الحرية في تطعيم الحوار ببعض المشهيات الحريفة، لكن المسرح الآن يبدو وكأنه قد فقد جمهوره. ولن يقلل من هذه الخسارة الفادحة أن نقيم مهرجانا للمسرح التجريبي، فمهما قيل عن نجاح هذا المهرجان الذي يعقد مرة كل عام، ويخاطب المشتغلين بفن المسرح أكثر مما يخاطب الجمهور، فهو لا يستطيع أن يعوضنا عن النشاط المسرحي العادي. ولا يستطيع أحد أن يجادل في أننا لا نزال حتى الآن قادرين على أن ننتج فيلما أو فيلمين جيدين كل سنة.. هل يعوضنا هذا عن نحو مائة فيلم كنا ننتجها كل عام في سنوات ازدهار هذه الصناعة؟ قد يقال إن نسبة كبيرة من هذه الأفلام كانت مجرد استثمار سهل مضمون الربح، غير أن أحدا لا ينكر ما حققته السينما المصرية من انتصارات فنية وفكرية، فضلا عن أنها كانت مصدرا من مصادر الدخل القومي، وكانت وسيلة من وسائل الاتصال بالجمهور العربي الواسع وكسبه إلى جانب اختياراتنا الثقافية والسياسية في مرحلة اشتد فيها الصراع بيننا وبين القوى المتخلفة المعادية للنهضة والتحديث والتقدم.

في تلك المرحلة كنا نسعى لتعميق الوعي بفكرة الوطن، والاستقلال، والدستور، والديمقراطية، والمجتمع المدني، والحريات العامة، ونقف مع الطبقات المظلومة، ونطالب بتحرير المرأة والتسليم بحقوقها في التعليم، والعمل، والسفور، والحب، واختيار شريكها في الحياة. لقد استطاعت السينما المصرية، والكتاب المصري، والمجلة

المصرية، والأغنية المصرية، أن تكسب الجمهور العربي الواسع إلى جانب هذه القضايا والأفكار، وأن تثير إعجابه بمصر، ورغبته في اقتباس نهضتها والانتفاع بإنجازاتها في هذه المجالات المختلفة، وضمنت بالتالي وقوفه معها في المعارك التي خاضتها ضد الخرافة، والطغيان، والتخلف، وها نحن نرى أن تراجع هذه الفنون وهذه المنابر لم يضعف قدرتنا على التمكين لفكرة النهضة خارج بلادنا فحسب، بل فتح بلادنا أمام الهجمات المضادة التي شنتها القوى المتخلفة علينا، وتمكنت من أن تكسب بها جماعات واسعة من أبناءنا وبناتنا ارتدت إلى عصور الظلام، وأصبحت تتبنى أفكارها، وتتكلم لغتها، وترتدي أزياءها.

بالأمس كنا نزرع المدن العربية ما بين المحيط والخليج، ونتوغل في أحيائها الشعبية، فنجد أهلها يتسابقون لإثبات معرفتهم الدقيقة لبلادنا، وإظهار قدرتهم على الكلام بلهجتنا. وليس غريبا أن يكون اثنان من أعظم شعراء العامية المصرية من أصول عربية غير مصرية. بيرم من تونس، وفؤاد حداد من لبنان! واليوم نسمع مصريين يتشدقون بلهجات لا ندري أين تعلموها، ويتقاطرون بالمئات والآلاف على عشرات من المكتبات والسرادقات والأرصعة التي انتشرت انتشار الأوبئة، وتخصصت في بيع كتب الخرافة والشعوذة لينالوا نصيبهم من هذه الثقافة السوداء الوافدة التي تفسر لهم الأحلام، وتعالج المحسودين، والمصروعين، وضحايا السحر، وتحذرهم من النساء، وكيد النساء، وخطر مشاركتهن للرجال، فضلا عما تعرضه عليهم من حكايات عن زواج الجان من بني الإنسان ومن حوار ساخن مع جن مسلم وجن مسيحي إلى آخر هذه الخزعبلات المضحكة! لم يحدث طبعاً أن صودر كتاب من هذه الكتب أو منع من التداول، كما حدث

مرارا لما يكتبه المدافعون عن العقل والحرية. ولم يحدث أن اهتمت هيئة من الهيئات، أو مؤسسة من المؤسسات بدراسة هذا النشاط المحموم، ومعرفة مصادر تمويله، وما ينتظم فيه من مطابع، ودور نشر، ومكتبات، واستوديوهات، وتقديم إحصاءات دقيقة لهذه الكتب، وما تدور حوله من موضوعات ولجمهورها، وللكميات المطبوعة منها. ومعنى هذا أننا فقدنا إحساسنا بالقبح، ولم نعد نبالي به، بل أصبحنا نسهم في إنتاجه كما يقول الأستاذ رجائي عطية في مقاله التي أشرت إليها من قبل.

فإذا قارنا بين جمهور هذه الكتب، وجمهور مكتبة الأسرة، تبين لنا أن جمهور الخرافة والشعوذة أضعاف أضعاف جمهور طه حسين، والعقاد، والحكيم، وزكي نجيب محمود، ونجيب محفوظ، وإذا قارنا بين جمهور الأغنية المنحطة وجمهور أم كلثوم وعبد الوهاب تبين لنا أن جمهور الأغنية المنحطة أقوى وأوسع. وكذلك الحال في بقية الفنون، أو هي أسوأ، وإلا فكيف نتوقع أن يكون جمهور الأوبرا، والباليه، والموسيقي السيمفونية في هذا المناخ المسموم؟ فإذا كانت لغتنا الآن فاسدة ركيكة بلهجتها الفصحى ولهجتها الدارجة معا، وإذا كانت مسارحنا فارغة، واستوديوهاتنا خاوية على عروشها، فثقافتنا تعاني من مرض عضال، وربما كانت تعاني من عدة أمراض في وقت واحد. لقد أثقل الحكم العسكري حرية التفكير والتعبير بقيود غليظة، وفرض عليها أشكالا من الرقابة الظاهرة والخفية، ثم كانت هزيمة ١٩٦٧ التي ضربت الثقافة المصرية، والعربية عامة في الصميم، لأنها فاجأتنا، وثلت تفكيرنا، وشككتنا فيما كنا نؤمن به، ونثق في صوابه، وواجهتنا بما وقعنا فيه من تقصير، يبلغ حد التواطؤ والتخلي عن أداء واجبنا كمتقفين. وهي مشاعر ثقيلة فادحة محبطة، ظلت

تتفاقم حتى أفسدت علينا شعورنا بأننا أصحاب رسالة وأصحاب مشروع. أصبح مشروعنا القومي اليوم هو ألا يكون لنا مشروع! ثم كانت سيطرة الدولة على النشاط الثقافي بكامله سببا آخر من أسباب التراجع وانخفاض المستوى لأن الدولة تفضل الكم على الكيف. وتهتم بالمظهر أكثر من اهتمامها بالقيمة، وتضع الجمهور الذي تستطيع أن تقوده فوق النخبة التي لا تسلم لأحد قيادها، ولهذا تفرط في إقامة المهرجانات والاحتفالات وتستغلها في الدعاية لنفسها، والترويج لسياساتها، فتفرغ الثقافة من مضمونها، وتبعدها عن أداء رسالتها النبيلة، وهي أن تكون ضميرا لا يعرف النفاق أو الكذب، فإن وقع فيه ولو مرة واحدة سقط سقطه يصعب عليه أن ينهض منها، وهذا هو ما نجد أنفسنا فيه الآن.

إنها مسئولية المثقفين .. والوزراء أيضا!

نحتاج أحيانا للتذكير بالأولويات البسيطة التي يستطيع كل منا أن يتذكرها بنفسه، ويفهمها دون أن يتلقى مساعدة من أحد. ومن هذه الأولويات ألا نخلط بين الثقافة ووزارة الثقافة، أو بين الثقافة ووزراء الثقافة. لكن بعضهم يخلط، ويظن أن الناس كلهم يخلطون، فإذا قلت مثلا أن الثقافة المصرية ليست في أحسن أحوالها، فأنا أقصد بهذا القول وزارة الثقافة. وإذا قلت إن الإنتاج الأدبي في بلادنا يتراجع كما وكيفما، أو أن الحركة المسرحية راكدة، أو أن الحركة التشكيلية تائهة متخبطة، وأن المثقفين المصريين لا صوت لهم ولا دور فأنا أنتقد وزير الثقافة. نحن هنا مضطرون لأن نذكر بالأولويات، وأن نبرهن على أن الثقافة ليست وزارة الثقافة، وأن الوزارة ليست الوزير.

الثقافة المصرية هي هذه الصروح الشامخة الخالدة من الأهرام والمعابد، والقصائد والمساجد، والنظم والعقائد، والحكايات والروايات، والمواويل والأغاني، والأعراف والتقاليد، والقيم والحكم، والمثل والمهارات التي يتمثل فيها وجودنا أفرادا وجماعات. هي هذه العلاقة الصوفية الجسدية التي تربط المصريين بمصر، هذه الأريحية

التي يتميز بها ابن البلد. إنها ليست سخاء ماديا، وليست اندفاعا وراء علو المنصب وحسن السمعة، ولكنها ظرف ولباقة وجود بالموجود. ونحن نفتقد هذه الأريحية كثيرا في هذه الأيام. والثقافة المصرية هي هذا الدلال الأنيق المانع الذي تتميز به بنت البلد، وإن لم نعد نراه في هذه الأيام إلا نادرا!

الثقافة المصرية إذن حقيقة قديمة، عمرها من عمر المصريين الذين أبدعوها كما أبدعهم، وشكلوها كما شكلتهم. في باريس، ولندن، وروما، ونيويورك تقع عيني على النادل في المطعم أو البيتراريا، أو على بائع الخضر والفاكهة، في سوق الباستيل، أو على رجل يشوي الكستناء أبو فروة على رصيف متحف الفن الحديث في نيويورك فأقول في نفسي على الفور: هذا مصري! لا بعلامة مميزة من لونه أو ملامحه، فربما كان من الصعب تمييزه عن أهل البلاد من هذه الناحية، ولكنه السميت، والنظرة، وإيقاع الحركة، وهذا المزيج المدهش من الأنس، والنشوة الداخلية، والسماحة، والحقق، والذكاء، والمكر الذي يسكن وجهه ويكسو ملامحه. وربما قررت أن اختبر صدق حدسي، فانا مصري أيضا! فذهبت إلى الرجل أحياه بلغتنا ولهجتنا، فيرد التحية بأحسن منها! لنقل باختصار إن الثقافة المصرية هي مصر. وأظن أن الفرق واضح جدا بين مصر ووزارة الثقافة التي أنشأناها منذ عهد قريب جدا، لا لتصنع لنا ثقافة، بل لتخدم ثقافتنا وترعاها، وتزودها بما تحتاج إليه من أجهزة ومؤسسات وإمكانات مادية وفنية، ولتخدم المثقفين، وترعاهم، وتوفر لهم من الأسباب والوسائل ما يوسع أفاقهم، ويعمق خبراتهم، ويجلو مواهبهم ويفجرها، ويوثق صلتهم بالواقع والعصر والعالم، ويشجعهم على العمل، ويدفع بهم في طريق التجربة والكشف والمغامرة.

يوم أنشأنا وزارة الثقافة، عام ١٩٥٨، كانت مصر عامرة بثقافتها التليدة التي لم تنقطع أبدا، بل ظلت حية تستمد حياتها من حياة مصر، فإن كانت قد توقفت أو تخلفت في بعض العصور فقد نهضت في هذا العصر الحديث نهضة مشهودة تمثلت في أجيال متصاعدة من المبدعين الكبار في الأدب، والفن، والبحث العلمي، والفكر الديني والفلسفي، وفي عشرات من دور النشر، ودور الصحف والمجلات، والمسارح، والمتاحف، واستوديوهات السينما، فضلا عن دار الأوبرا، ودار الكتب، والجامعات، والمعاهد العليا، والجمعيات، والنوادي، وقاعات العرض، وسواها من المؤسسات الكبيرة أو الصغيرة الرسمية والأهلية.

كل هذا كان موجودا في مصر قبل أن تنشأ وزارة الثقافة، وكان وجوده دليلا ساطعا على أن الثقافة المصرية حية لأن مصر حية، وأنها تيار متدفق لم ينقطع أبدا، وإن اتصل بتيارات أخرى وافدة من الشرق والغرب، وامتزج بها، وأخذ منها، وأعطاه. وهناك من يظن أن مصر انقطعت عن ثقافتها القديمة لأنها غيرت لغتها، فقدت تراثها القومي العريق، وانتمت لتراث أصبحت فيه ناشئة محدثة. وهذا خطأ يقع فيه من يخلطون بين الثقافة واللغة، ومن يعتقدون أن اللغة ثوب جاهز يرتديه المصري، واليمني، والشامي، والمغربي، فلا يختلف في بلد عنه في أي بلد آخر. لا الثقافة ليست هي اللغة، وإنما هي حالة عقلية تتجسد في الكلمات، كما تتجسد في الصور، والعقائد، والألحان، والأساطير، والنظم والقوانين. ولا شك في أن الفلاح المصري المعاصر استمرار صريح حي لأسلافه القدماء الذين أخذ عنهم أكثر بكثير مما أخذ عن سواهم. فضلا عن أن اللغة ليس ثوبا جاهزا إلا للأغراب الذين لا ينطقون بها، فإنها توطنت في بلد، وصارت لسانا لأهله صارت لهم قلبا وعقلا، وتأديت بأدبهم، وانطبعت بطابعهم، ونطقت بأفكارهم

وعواطفهم. لهجتنا المصرية هي لغتنا القديمة بألفاظ عربية. ولغتنا الفصحى تنضح بما في لهجتنا الدارجة من ألوان و عطور وإيقاعات والشاعر الذي غني لرحلة فقال فيما قال:

لم أدر ما طيب العناق على الهوى
حتي ترفق ساعدي فطواك
وتأودت أعطاف بأنك في يدي
واحمر من خفربها خذاك
ودخلت في ليلين شعرك، والدجى
ولثمت كالصبح المنور فاك

هو هو الشاعر الذي غنى للبلبل فقال فيما قال:

بـالـبـل حـيـران
عـلـى الغـصـون
شـجـي مـعـني
بـالـوـرد هـايم
فـي الـدوـح سـهـران
مـن الشـجـون
بـكـى و غـنـى
و الـوـرد نـايم

ولغة طه حسين الرائعة توقيعات جسدية، والتفاتات عقلية لا مثيل لها في أي كلام عربي آخر، وإنما نستطيع أن نجد القربي بينها وبين صوت محمد عبد الوهاب الذي كان طه حسين من أشد المعجبين به. والذي يقال في اللغة يقال في التلحين والغناء، ويقال في النحت

والعمارة. جوامع مصر المملوكية تنويعات من كنائسها ومعابدها القديمة. وأنت تنظر في تمثال سعد زغلول في حين أنه بالقاهرة، أو ميدان الرمل بالإسكندرية فتجد مظهرا حديثا لا يختلف كثيرا عما تجده في أي تمثال لزعيم وطني في أي عاصمة أخرى، لكنك تدقق النظر فتري في تمثال سعد جوهر ما تراه في تمثال رمسيس في ميدان باب الحديد. عبقرية التبسيط. الألفة، والخلود في وقت معا. وأنت تدرع كل بلاد المسلمين لتجد من يقرأ القرآن الكريم كما يقرأه الشيخ محمد رفعت، أو الشيخ مصطفى إسماعيل فلا تجد لهذه الألحان السماوية أصلا، فمن حَقَّك أن ترجعها لأصول مصرية قديمة. وأكاد أكون واثقا من أن الليالي المصرية في ألف ليلة لها أصول في حكايات أسلافنا الفراعنة.

وبوسعنا أن نختلف في تقدير ما هو مستمر مشترك في ثقافتنا القديمة وثقافتنا الحديثة، وهل نعتبرهما ثقافتين مختلفتين؟ أم نعتبرهما ثقافات متعددة، لان ثقافة المصريين في العصور الفرعونية غير ثقافتهم في العصر المسيحي، وثقافتهم في العصور العربية الإسلامية، الأولى غير ثقافتهم في العصر الحديث؟ أم نعتبر هذه الثقافات كلها ثقافة واحدة مرت بعصور عدة، واستخدمت أدوات مختلفة؟ لكننا سنتفق لا محالة على أن مصر كانت دائما تفكر وتغني، وترسم وتبني، وأن الثقافة كانت خبزنا، وماءنا، وملجأنا في كل العصور التي تقدمنا فيها، وت خلفنا، وانتصرنا، وانهزمننا، وتأثرت ثقافتنا بهذا التاريخ المتقلب الذي ارتفع بنا إلى الذروة ألفا من السنين، وانخفض بنا إلى الحضيض ألفا أخرى. حتى قدر لنا أن ندخل في هذا العصر الحديث الذي كان شأننا فيه كشأننا في تاريخنا كله. دورات من النهوض والتعثر، والتقدم والتراجع، والاختلاط والعزلة، والانفتاح والانغلاق.

أليس من حقنا أن نقف اليوم، وقد تقلبنا في نظم مختلفة، ورفعنا شعارات، وأسقطنا شعارات أخرى، وودعنا قرنا، واستقبلنا قرنا، وخرجنا من نظام عالمي، ودخلنا في نظام عالمي جديد أليس من حقنا أن نسأل عن ثقافتنا، وأن نختبر كفاءتها، وحيويتها وقدرتها على التجدد والعطاء ومواجهة الظواهر والحقائق والحاجات الجديدة، والحوار مع الثقافات الأخرى؟ بلي، من حقنا أن نطرح هذه الأسئلة وأسئلة أخرى لم نطرحها من قبل، أو لم نصل فيها إلى جواب مقنع.

فليست الثقافة مولودا أو مهرجانا كما نراها في هذه الأيام. إنها بحث دائم، ومواجهة صريحة، ومواجهة للنفس، ومواجهة للآخرين، ومواجهة للواقع، لأننا لا نستطيع أن نواصل الحياة، ونؤدي رسالتنا فيها إلا إذا كنا متصالحين مع أنفسنا، متفاهمين مع الآخرين، قادرين على تغيير الواقع وتطويعه.

والثقافة المصرية ليست في أحسن أحوالها الآن، لأنها لا تتجدد، ولا تنمو، ولا تسعى لغاية، ولا تبحث عن كمال، بل هي لا تحافظ حتى على المستوى الذي بلغته على أيدي الأجيال السابقة. والأدهى من ذلك أن النقد صامت صمت أبي الهول أو صمت القبور. فنحن نجهل ما صرنا إليه من ضعف أو نتجاهله. لا نفكر في حاضر ثقافتنا ولا في مستقبلها. لا نواجه أنفسنا، ولا نواجه غيرنا. ونحن إذن بلا دور.

والذي لا دور له لا وجود له، أو أن وجودنا مهدد محفوف بالأخطار. والمسئولية تقع أولا على عاتق المثقفين المصريين، لأنهم هم الذين يصنعون الثقافة وينتجونها، وهم المطالبون بالتفكير في ماضيها وحاضرها ومستقبلها. غير أن وزارة الثقافة تتحمل

هي الأخرى جانبا من المسؤولية، لان وزارة الثقافة تسيطر منذ أكثر من أربعين عاما على النشاط الثقافي وتوجهه بما تملك من معاهد ومتاحف، ومسارح، ومجالس، وجوائز، ودور عرض، ومكتبات وميزانيات. وزارة الثقافة هي المربي الأول، والموجه الأول، والناشر الأول، والعارض الأول، والمقتني الأول. لكنني لا أوجه اتهاماً لأحد بعينه، أو لمؤسسة بالذات، فالمسؤولية مشتركة، والتراجع لم يبدأ اليوم، وأسبابه كثيرة، وإنما أدعو الجميع لمراجعة صريحة، ومواجهة شاملة يتخلى فيها كل منا عن أنانيته، ويتجاوز حدود حرفته ووظيفته، لنتمكن من الوقوف جماعة في وجه هذا التراجع المطرد، نعرف أسبابه، ونحاصرهما، ونعالجها، وننقذ الثقافة المصرية، فالثقافة المصرية هي مصر.

حول علاقة الدولة بالثقافة

إذا كان الوقت قد حان لتبدأ الثقافة المصرية الحديثة مرحلة جديدة من حياتها تسائل فيها نفسها، وتراجع سيرتها، وتقيم ما حققته لاستكمال أدواتها الفنية، وتأكيد حضورها الفاعل في المجتمع إذا كان الوقت قد حان لتبدأ الثقافة المصرية هذه المرحلة الجديدة، فالوقت قد حان إذن لنعيد النظر في علاقة الثقافة بالدولة، أو بالأحرى في الشكل الذي تحققت به هذه العلاقة في نصف القرن الأخير، فكانت له هذه النتائج السلبية التي نلمسها جميعاً في تهافت إنتاجنا الأدبي والفني في السنوات الأخيرة، وفي ضعف الشعور بالانتماء، وانخفاض نسبة المشاركين في النشاط القومي، وانتهاك القيم الاجتماعية، والعدوان على المال العام، كما نلمس هذه النتائج السلبية في غياب الدور الذي كان على الثقافة المصرية والمثقفين المصريين أن يضطلعوا به في التأسيس لنهضة جديدة شاملة نخرج فيها من أوهامنا القديمة والجديدة، ونعرف أنفسنا معرفة موضوعية نضع فيها كل شيء في حياتنا موضع النقد والمساءلة، ونسيطر على مقدراتنا، ونكتشف قوانا المادية والمعنوية المحبوسة بالخوف والكبت وانعدام الثقة في النفس،

واللامبالاة، ونستثمر هذه القوى، وننميها، ونحتل مكاننا في عالم اليوم، ونشارك في صنعه بما نعتقد أنه حق وعدل، ونصبح جزءاً لا يتجزأ منه ومن حضارته الجامعة التي يجب أن نكون فيها منتجين، وإلا تحولنا إلى مجرد أدوات أو مجرد خامات تستخدم وتستهلك.

والثقافة لا تستطيع أن تنهض بهذا الدور الإيجابي إلا إذا تحررت من كل قيد، وغامرت في سبيل المعرفة والكشف، وانفتحت على كل احتمال، وامتلكت زمام المبادرة، واستعادت حقها في مراجعة نفسها ومراجعة غيرها، وابتعدت بالقدر الكافي عن السلطة لتقترب بالقدر الكافي من الأمة أو المجتمع، وهذا شرط جوهري لا تستطيع الثقافة بدونه أن تؤدي رسالتها، أو تحقق معناها الذي نفهمه حين نتحدث عن الثقافة في العصر الحديث. ومن المعروف أن المعنى الأول الذي كان يفهمه الناس في العصور الماضية من كلمة الثقافة يختلف عن معناها الذي نفهمه الآن من الكلمة، سواء في لغتنا أو في اللغات الأخرى. الثقافة عند الأوروبيين كانت حتى أواخر القرن الثامن عشر مرتبطة بالحياة الريفية وتقاليدها. وكلمة الثقافة في اللغات الأوروبية لم تكن تدل إلا على معنى النمو، واستصلاح الأرض، وتهيئتها للزراعة، واكتساب المهارة في عمل من الأعمال أو في حرفة من الحرف. ولم تكن الكلمة تعني في اللغة العربية إلى عهد قريب إلا معناها المرتبط بالحياة البدوية التي كان يعيشها العرب القدماء، وهو الحذق، والامتلاك، وتقويم الرمح، واستعمال السيف، والعراك والخصام.

وحتى أواخر القرن التاسع عشر كان المثقفون المصريون يستعملون كلمات أخرى للدلالة على النضج العقلي، واتساع المعرفة، ورهافة الذوق، كالأدب بمعناه الفني والأخلاقي، والتربية التي تدل

هي الأخرى على تزويد العقل بالعلوم والمعارف، وتهذيب النفس بالحكمة والمجاهدة، وهذا ما نجد في الرسالة الرائدة التي ألفها الشيخ حسين المرصفي في فجر النهضة المصرية الحديثة، وسماها رسالة (الكلم الثمان)، وعرف فيها المصريين بما كان يجب أن يعرفوه من مفردات النهضة ومفاهيمها، فحدثهم عن الأمة، والوطن، والحكومة، والعدل، والظلم، والسياسة، والحرية، والتربية. وهذه الكلمة الأخيرة هي التي عبرت في رسالة المرصفي عن معنى الثقافة القومية التي تفرزها حاجة أفراد الأمة إلى أن يعيشوا مجتمعين متضامنين. هذا المعنى الحديث للثقافة الذي يدل على عقلية جماعة من الجماعات البشرية، ويجمع بين الخبرة والمعرفة النظرية، وبين الإبداع الفردي والتقاليد والعادات القومية، لا يزيد عمره على قرنين اثنين، والسبب ارتباط الثقافة بالمجتمع، فقد كانت الثقافة زراعة في المجتمعات الريفية، وكانت صراعا وعراكا في المجتمعات البدوية، فلما ظهرت الأمم في العصر الحديث أصبحت الثقافة إبداعا أدبيا وفنيا وفكريا، ونسجا من العادات والتقاليد والنظم والقيم الأخلاقية والقوانين. وقبل العصر الحديث كانت الأمة تعني الأصل، أو الجيل، أو الدين، أو السلالة من الناس والحيوانات. أما في هذا العصر الحديث فالأمة هي الجماعة القومية التي ترتبط بالأرض، واللغة، والتاريخ، والمصلحة المشتركة، وتتجلى وحدتها في ثقافتها القومية، ودولتها الوطنية الحديثة.

والأمة لم تنبثق فجأة في العصر الحديث، ولكنها تشكلت على مهل من وحدات وجماعات صغيرة صهرتها التجارب والآمال والآلام التي مرت بها عبر تاريخها، ووحدها بالفعل وبالوعي معا. فأفراد الأمة مشدودون بعضهم إلى بعض بمصالح، وأهداف، وأفكار، وتصورات،

وقيم، ومشاعر تجمع بينهم، وهكذا تكون ثقافة الأمة نتاجا لتاريخها، والعكس صحيح، فالتاريخ أيضا ثمرة للثقافة التي تشارك في صنعه. لأن الثقافة التي تكون في بداية أمرها خبرة متلبسة بالنشاط العملي، تستقل بنفسها حين تنضج، وتتمثل في أشكال من التفكير والتعبير خاصة بها، وتتحوّل في هذه الحالة إلى سلطة أخلاقية تفعل فعلها في التاريخ.

الثقافة القومية إذن هي روح الأمة. ومادامت الأمة هي الشكل الذي تطور إليه المجتمع البشري في العصر الحديث. فالثقافة القومية هي الشكل الذي تطور إليه الوعي البشري في العصر الحديث. والأمة التي تعيش في هذا العصر بثقافة الماضي الذي لم تكن فيه أمة بعد، أو تفرض على ثقافتها الحديثة دور التابع الذي كانت تلعبه في العصور الوسطى، أو تحبسها في نطاق تعجز فيه عن الحركة والتطلع والاستجابة لما يدور حولها هذه الأمة تخسر ثقافتها، وتخسر نفسها، وهذا ما تعرضت له الأمم التي وقعت في قبضة النظم الشمولية.

النظام الشمولي يصادر حقوق الأفراد بدعوى أنها تتعارض مع حقوق الجماعة التي سيصايرها هي الأخرى بحجة العمل على تقوية الدولة التي تمثل الأمة وتحمي مصالحها! والنظام الشمولي بهذه السياسة يدمر الأساس الذي قامت عليه الأمة، فالأمة في هذا العصر الحديث ليست قطعانا بشرية تخلت عن حرياتهما لمن يطعمهما من السادة أو يحميها كما كان الأمر في العصور القديمة، ولكنها جماعة من الأفراد الأحرار الذين اتفقوا فيما بينهم، وشكلوا جماعة قومية انعقدت إرادتها المشتركة على الحياة معا في ظل دولة تتولى حماية هذه الجماعة ورعاية مصالح أفرادها بواسطة أجهزتها ومؤسساتها المختلفة. وعلى هذا يكون انتماء الفرد للأمة تعاقدًا

حرا يحقق مصالح الجماعة التي لا ينبغي أن تجعلها الدولة مبررا للعدوان على حقوق الأفراد، والتدخل في نشاطهم، والحلول محلهم ومصادرة حقهم في التفكير والتعبير، واستخدامهم في الدفاع عن مصالحها الذاتية وفرض وجهات نظرها الخاصة، كما حدث عندنا في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين.

لقد قام عندنا في تلك السنوات نظام جديد فرضت عليه طبيعته العسكرية وانتماءاته الطبقية والفكرية تصورا خاصا للعلاقة التي يجب أن تقوم بينه وبين الثقافة، وذلك أنه اعتبر نفسه وصيا على المصريين جميعا ينوب عنهم، أو يحل محلهم في ممارسة نشاطهم السياسي والاقتصادي والثقافي. فهو الذي يرسم السياسات وينفذها، وهو الذي يمثل الأمة في إدارة المصانع والمصارف والشركات المؤممة، وهو الذي يطبع الكتب، ويصدر المجلات، ويراقب المطبوعات، وينتج الأفلام والمسرحيات، دون أن يلتزم في هذا كله إلا باعتبار واحد، هو حاجته للولاء والأمن. ولهذا احتكم إلى الفائدة الملموسة ولم يعبا بالأفكار، وفضل الكم على الكيف، وميز بين الثقافة والمثقفين.

فالثقافة خدمة أو سلعة يجب أن توفرها الدولة لعامة الناس، أما المثقفون ففئة حاملة مشاغبة لا تجتمع على رأي، فلا بد أن تعامل بحزم وقسوة، وفي ظل هذه السياسة تراجع الإبداع الأدبي والفني والفكري وتحول الموظفون إلى منتجين للثقافة، وتحول المثقفون إلى موظفين وأصبح النشاط الثقافي مهرجانات وهذا هو الوضع الذي يجب أن نعيد النظر فيه الآن..

لقد كانت الظروف المحلية والدولية في خمسينيات القرن العشرين وستينياته تغري بتجربة هذا النظام الذي ظنت أمم كثيرة أنه سيقفز بها مرة واحدة من الضعف إلى القوة، ومن التخلف إلى التقدم، لكن

النتائج كانت مخيفة، وقد تكشفت لنا هذه النتائج كما تكشف لغيرنا فسقطت النظم الشمولية واحدا بعد آخر.

ولقد عدنا أو بدأنا العودة إلى التعددية الحزبية واقتصاد السوق، وبقي أن نعيد النظر في علاقة الدولة بالنشاط الثقافي الذي يجب أن يخرج من تبعيته للدولة دون أن يفقد رعايتها! لكن هذا الحديث لا يكتمل إلا بتوضيح لا بد منه. ففي كلامي عن النتائج السلبية لسيطرة الدولة على النشاط الثقافي اكتفيت بذكر الحقائق العامة دون الخوض في التفاصيل لأن التفاصيل كثيرة ومعروفة. وأنا لا أنقد مؤسسة بعينها أو مسئولا بالذات، وإنما أنقد نظما حولت الثقافة إلى شيطان أحرس.

ولست أنكر ما قدمته الدولة للثقافة في السنوات الخمسين الماضية، لكن ما فائدة القفص الذهبي إذا كان البلبل قد كف عن الغناء؟!.

أكاذيب تتغذى بأكاذيب!

كأن حوادث الحذف والمنع والملاحقة والمصادرة التي واجهها المثقفون المصريون في السنوات الأخيرة، كانت رغم فداحتها مناوشات لا اختبار ردود الفعل التي يبدو أنها لم تخف خصومهم. والدليل على هذا أن ما كان نادرا من هذه الحوادث أصبح متواترا، وأن ردود الفعل فقدت حرارتها وقوتها، وأصبحت احتجاجات شكلية متهافئة يائسة، تشجع الفاعل الأثيم أكثر مما ترده وتردعه.

وهانحن نرى بلادنا التي كانت وطناً للإبداع وملاذا للحرية. هانحن نراها ولا يمر عليها يوم إلا ونسمع فيه عن مؤامرة أو مكيدة أو مذبة جديدة يذهب ضحيتها كتاب أو فيلم أو مسرحية بحجة الدفاع عن العقائد الدينية والقيم الأخلاقية.

وأنا أريد أن أناقش هذه الحجة التي أعتقد أن وراءها كثيرا من سوء الفهم، وكثيراً من سوء النية وسأبدأ اليوم بسوء الفهم، لأنني أعتقد أن ضحاياه هم الغالبية وأنهم مضللون - بتشديد اللام وفتحها - أما المضللون - بتشديد اللام وكسرهما - فهم ذو النية السيئة!

ونحن لا نزال - للأسف - ننظر إلى الثقافة عامة، وإلى الفكر والفن

خاصة بعيون القدماء، فنخاف من عقولنا، ونتطير مما يمكن أن تصل إليه مغامراتها في التأمل والتخيل والتفكير والتفسير. وما ظنك بأمة من الناس يعتقد عامتها وخاصتها حتى اليوم، أن الشياطين تستطيع أن تتركب ظهور البشر وأن تسوقهم سوق الحمير، وأن توأكلهم وتشاربهم، وقد تعاشر نساءهم معهم، كما أكد ذلك لقراء هذه الصحيفة رجل من رجال القانون.

وقد وجدت نفسي أضحك بسخرية وأنا أقرأ ما كتبه هذا السيد الذي احتاط لنفسه، فلم يزعم أنه رأى بعيني رأسه حادثة من هذا النوع، لكنني فوجئت بعد ذلك بنساء يعترفن في تحقيق صحفي بأن الشياطين عاشرتهم معاشررة الرجال للنساء، فلم أملك إلا التصديق، وإلا فكيف يتيسر لي الإنكار؟!

فإذا كان الشيطان يستطيع أن يملك أجساد الناس على هذا النحو فهو أقدر على امتلاك عقولهم. ألم ينسب العرب ذهاب العقل إلى الجن، فسموه جنونا، وسموا الرجل الذي يفقد عقله مجنونا؟ ونحن نرى كل يوم ألف دليل على سكننا في جدارة العقل وخوفنا من أن نتبعه فنضل ونهلك. وليس الضلال في تصورنا إلا أن نتحرر من الخرافات التي لا تصدقها العقول، وإن ارتاحت لها النفوس الخاملة الخاملة، لأن الخرافة لا تكلفنا تفكيراً أو تفسيراً، فهي بطبيعتها فوق التفكير والتفسير، وإذن فليس لقدرتها نهاية، وليس لسلطانها حدود، من هنا نصدق الخرافة، ونمثثل لها بقدر ما نخاف من العقل ونرتاب فيه.

ولقد رأينا الأمم تعتز بأيامها، وتفخر بانتصاراتها، وربما ادعت لنفسها أمجاداً لا أصل لها ولا حقيقة، إلا نحن فقد استكثرنا على أنفسنا الانتصار الوحيد الذي حققه جنودنا الأبطال في حرب أكتوبر،

فنسبناه للملائكة!

وفي الوقت الذي تشهد فيه عواصم الدنيا حركة فكرية وعلمية صاخبة تستكشف الكواكب الأخرى، وتتنبأ بعالم المستقبل، تمتلئ رفوف مكتباتنا وأرصفة شوارعنا بالمؤلفات التي تتحدث عن تسخير الجن، وكيف نميز بين شيطان ذكر وشيطان أنثى. وهو تمييز ضروري في هذه الأيام التي يتحرش فيها الشياطين الذكور بنساء البشر! والعجيب أن يعتقد معظمنا أن الامتثال للخرافة لا يتناقض مع العقل، فالعقل بالنسبة للكثيرين مقياس عملي صرف، يميز به بين الربح والخسارة، وبين نشاط نافع ونشاط ضار، وبين كلمة تفتح لنا الأبواب وكلمة تغلقها في وجوهنا، دون أن يهمننا السؤال عن مصدر الربح، أو عن طبيعة النشاط الذي اخترناه، أو مدى إيماننا بالكلمة التي قلناها. هذا الربح نظيف أم قذر؟ وهذا النشاط الذي اخترناه مشروع أم غير مشروع؟ والكلمة التي قلناها كانت جدا أم هزلا، وحقا أم نفاقا؟ باختصار. نحن لا نفكر في الأسباب والنتائج أو الطبائع، والغايات، وهي المسائل التي يدور حولها التفكير الفلسفي والأخلاقي الذي نعتبره متاهات وترهات.

فإذا كانت هذه منزلة الفكر في حياتنا، فأحط منها منزلة الفن الذي يعتبره الكثيرون لهوا ولعبا، إن لم يعتبره فحشا ومجونا. وفي كل هذا نحن أسرى ما ورثناه من العصور الوسطى وأهلها التعساء الذين نتبعهم، ونرجع إليهم، ونردد خرافاتهم، ونظن أنهم أعلم منا وأحكم وهو ظن لا يستند إلا لعبادة الأسلاف.

ربما كان أسلافنا قد حققوا في بعض العصور انتصارات مرموقة جعلتهم أكثر طموحا وثقة بأنفسهم، غير أن معارفهم مهما كانت متقدمة في عصورهم، لا تعد شيئا إذا قيست بما نعرفه اليوم مع أن

علاقتنا بالعلم ليست على ما يرام. مشكلتنا مع العلم أننا ننقل ما تصل إليه أيدينا من نتائج النظرية والعملية نقلا عن رواده في البلاد الأخرى الذين يملكون وحدهم طريقة الوصول إلى هذه النتائج، وهذه الطريقة هي المنهج العلمي. والمنهج العلمي ثمرة من ثمار الإيمان بالعقل. والإيمان بالعقل نتيجة منطقية للإيمان بالإنسان الذي يستطيع بحواسه وملكاته النفسية والعقلية أن يصل إلى الحقيقة، ويتأكد من وصوله إليها بالتجربة العملية. وإذن فسوف نظل مقلدين في العلم حتى ننهض نهضة حقيقية نسترد فيها إيماننا بالعقل وإيماننا بالإنسان.

وكذلك موقفنا من الفن. فالفن ليس لهواً ولعباً، وليس فحشاً أو مجوناً إلا عند الذين يعتقدون أن الفضيلة هي قتل النفس وتعذيب الجسد، والهرب من العالم، والاستعداد للموت القادم! هؤلاء الذين يقتلون أنفسهم لا يطيقون أن يروا غيرهم خالقا مبدعاً، أو يروه مقبلاً على الحياة، متفائلاً بالصباح الجديد، يغني، ويرقص، ويلون، ويمثل.

الفن فرح بالحياة وإعادة خلق لها. كأن الشاعر وهو ينظم كلماته، أو المصور وهو يرسم لوحاته يمارس طقساً دينياً يتحد فيه بالعالم، ثم يعود فينفصل عنه. فلحظة الخلق التي لم يكتمل فيها العمل الفني هي لحظة الاتصال الحميمة وتليها لحظة الانفصال التي يكتمل فيها العمل، فيخرج الفنان من الانفعال إلى الوعي. إنها لحظة الإنارة كما يقال في لغة النقد. والتجربة التي يمر بها الفنان الخالق هي ذاتها التجربة التي يمر بها المتلقي فهو يدخل خلال العمل الفني في حوار مماثل مع العالم، يعاني فيه تجربة -الاتصال وتجربة الانفصال، ويخرج من الانفعال إلى الوعي، لكن هذا الفن الذي أتحدث عنه لا يروق

معظمنا لأنه يحتاج إلى ثقافة وخبرة، ويقتضينا أن نعطيه من أنفسنا ما يعطينا من نفسه، ونحن كسالي، لا نريد أن نتعمق شيئا، بل يكفيننا شئ يدغدغنا، أو يثير غرائزنا، أو يستدر دموعنا، وهذا هو الفن الذي نشجعه لتتحقق فيه فكرتنا عنه.

فن مبتذل رخيص يعطينا الدليل القاطع على أن الفن لعب ولهو، وفحش ومجون، فإذا دعا الداعي لمقاطعة هذا الفحش ومحاربة هذا المجون، فلن تتجه الطعنة للفن الرخيص، بل سيتجه إلى الإبداع الحقيقي، إلى روايات نجيب محفوظ وكتابات نصر حامد أبو زيد وأفلام يوسف شاهين وصور محمود سعيد.

هكذا نمارس حياتنا بما يتفق مع الخرافة التي صدقناها فلا نخرج منها أبدا، إذ نرى في حياتنا المتخلفة دليلا على صدق الخرافة، ونرى في الخرافة انعكاسا لما يدور في حياتنا. وبهذا تتغذى الأكاذيب بالأكاذيب.

فإذا كان لا بد أن نستطرد لنعرف القوة التي ربطتنا في هذه الساقية الرهيبة، فلنعلم أنها الطغيان الذي يلوح لنا مرة بالسوط، ومرة بالخرافة، فهو يخيفنا، ويطمس على عقولنا، حتى لا نرى حقيقة ما نحن فيه، فنتمرد عليه.

ولكي يؤخر الطغاة هذا اليوم الذي يمكن أن نصحو فيه من رقادنا الطويل لنسترد حريتنا، ألبسوا الخرافة ثوب الدين، وساواها بين الفلسفة والزندقة، وبين الفن والمجون.

هل رأيتم كيف يستقتلون ليجعلوا من ختان البنات فريضة دينية؟

بالطبع، لا علاقة للدين بختان البنات. لكن الإقلاع عن ممارسة هذه العادة البربرية يوشك أن يكون انقلابا اجتماعيا تسترد فيه المرأة

المصرية حريتها وحقها في الاستمتاع الكامل بالجنس، مثلها مثل الرجل سواء بسواء. والاستمتاع بالجنس استمتاع بالحياة وإقبال عليها، وتمرد على آداب العبيد التي تجعل المتعة الجنسية حقا للرجل وحده، أما المرأة فهي موضوع المتعة وليست شريكة فيها. وكما يستقتلون ليتمسكوا بحقهم في ختان البنات، يستقتلون ليتمسكوا بحقهم في مصادرة الكتب والأفلام والصور والمسرحيات التي تشجع الناس على إعادة اكتشاف أرواحهم وأجسادهم وما يحيط بهم من أشياء، ويعتمل في نفوسهم وعقولهم من مشاعر وأفكار.

ليست مظهرة عابرة !

أتمنى أن يواصل المثقفون المصريون دفاعهم المشروع عن حرية التفكير والإبداع، لأن حرية التفكير والإبداع شرط جوهري لوجودهم كمثقفين، ولأنها ركن من أركان الديمقراطية وحقوق الإنسان التي يجب على كل مصري أن يحرسها، ويثبت أركانها، ويعلى بنيانها. ولكني أتمنى في الوقت ذاته أن نكون موضوعيين، وألا نحول جهادنا في سبيل الحرية والديمقراطية إلى مظهرة عابرة نلبي فيها حاجتنا المكبوتة -للصياح والمشغبة، مع العلم بأنني لست ممن يترفعون على هذه الحاجة، بل أنا أفهمها وأتعاطف معها. فقد طالما انهل علينا الطغاة بسياطهم وابتلعنا الدموع، وداسونا بأحذيتهم وكتمنا الصرخات. وطالما استبد الطغاة بالرأي العام، واستأجروا المظاهرات، وانفردوا بالمنابر، واشتروا الذمم والضمانات. ولقد رأينا في الخمسينيات عمالا يهتفون في شوارع القاهرة بسقوط الديمقراطية لقاء ثمن بخس دراهم معدودة، ورأينا بعد الخمسينيات ردة ثقافية وسياسية شاملة. وفي الماضي كان الحكام المستبدون وحدهم يتآمرون على

الديمقراطية فتلجأ الديمقراطية للأمة، وتعتمد بالبرلمان. وهانحن قد عشنا لنسمع عن جامعات تضطهد الفكر وتنفي أصحابه خارج البلاد، وعن أحزاب تتآمر على الديمقراطية، وبرلمانات تندد بحقوق الإنسان! ألا يحق لنا نحن الكتاب والشعراء والمفكرين أن ندافع عن الرأي، ونعارض خصومه، ونتظاهر ضدهم، ونشغب عليهم؟ بلى. ولكن دون أن نزيغ الحقائق، أو نلجأ إلى الغوغاء، أو ننتهز الفرصة لاقتناص الغنائم أو تصفية الحسابات الشخصية.

ونحن نعرف جميعاً أن القرارات التي اتخذها الأستاذ فاروق حسني بسحب ثلاث روايات أصدرتها الهيئة العامة لقصور الثقافة، من الاسواق لما تضمنته من عبارات عدها البعض عارية ومكشوفة، وإقالة المسؤولين عن نشرها، هي السبب المباشر في اجتماع المثقفين المصريين واتفاقهم على استنكار هذه القرارات.

وليس من حق أحد أن يلوم المثقفين المصريين على ما فعلوه دفاعاً عن حرية التفكير والتعبير، شريطة، أن يتمثل المثقفون المصريون هذه الحرية في صورتها الحقيقية، وفي حلقاتها المتتابعة القديمة والحديثة، وارتباطاتها بأوضاعنا السياسية والاجتماعية والثقافية، وألا يختزلوا هذه القضية الكبرى في حادثة واحدة، أو في قرارات اتخذها مسئول بالذات.

نحن لم نعرف حرية التفكير والتعبير إلا في لحظات خاطفة متقطعة من تاريخنا الحديث، فإن نحن أرسلنا النظر خلفنا لنرى كيف كان حكامنا وأمراءنا من أهل البلاد ومن الغزاة الأعراب يعاملون الكتاب والشعراء والفلاسفة فلن نجد أثراً لهذه الحرية التي نتحدث عنها. لقد كانت السياسة في بلادنا مرتبطة دائماً بالدين، كما كانت كذلك خلال العصور القديمة والعصور الوسطى في مختلف البلاد

والمجتمعات.

وكان الحاكم دائما مقدسا أو رأساً للمؤسسة الدينية، أو إماماً أو ممثلاً للإمام، فكل من عارض الحكومة كافر، وكل من ناقش الكاهن مخرب وزنديق، ومن هنا لم يستطع صاحب رأي مخالف أو نبي جديد أن يجهر برأيه أو يدعو الناس لرسالته إلا إذا كان ملكا هو الآخر مثل أمحوتب الرابع "أخناتون" الذي دعا المصريين إلى التوحيد، وبشرهم بديانة أتون، لكن المصريين مالبثوا بعد رحيله أن عادوا إلى ديانة أمون وهي ميراث آبائهم وأجدادهم، فإن جاء ذكر صاحب البدعة أخناتون لعنوه ورموه بالكفر والزندقة!

والفكر الذي قمع في مصر الفرعونية في القرن الثالث عشر قبل الميلاد قمع كذلك في مصر المسيحية في القرنين الرابع والخامس بعد الميلاد. وإليك ما حدث للفيلسوفة المصرية هيپاشيا، وكانت أستاذة في جامعة الإسكندرية القديمة، متفحمة في الأفلاطونية المحدثة، بارعة في الرياضيات، وقد ظلت هيپاشيا وفيه للفلسفة في الوقت الذي كان فيه المصريون يدخلون أفواجا في المسيحية التي تحولت إلى سلطة يقوم عليها في ذلك الوقت الأسقف كيرلس، وكان شديد التعصب، شديد القسوة، حرض الرهبان والدهماء على الفيلسوفة الشابة التي لم توهب رجاحة العقل فحسب، وإنما وهبها الله جمالا رائعا مع دماثة خلق ومهابة أسرة. وهكذا وقف القتلة بالمرصاد حتى مرت بهم في عربتها، فانتزعوها منها وسحبوها إلى كنيسة قيصرين، وراحوا يلهون بتجريدتها من ملابسها - ليس المجون والفحش وقفا على فريق دون فريق! ثم جروها إلى الشارع ورموها بالحجارة، فلما أصبحت جثة هامة مثلوا بها أشنع تمثيل!

والذي لقيته حرية الفكر في مصر الفرعونية ومصر المسيحية لقيته

كذلك في مصر العربية الإسلامية، خاصة في ظل المماليك والأتراك العثمانيين الذين يأتّم بهم الآن دعاة الإسلام السياسي فيحرضون أتباعهم على الكتاب والمفكرين والفنانين. وهل أذكركم بما حدث لفرج فودة، ونجيب محفوظ، ونصر حامد أبو زيد؟!

حرية التفكير والتعبير وجه من وجوه النهضة الإنسانية التي يحاربها الحكام المستبدون. كما يحاربها العوام المتعصبون الجاهلون: لأن التفكير الحر مغامرة في المجهول يكشف فيها الإنسان ما لم يكن يعرف أنه موجود ويدخله الشك في كثير مما كان يؤمن به ويسلم بوجوده.

والكشف الفكري الجديد لا يهز جانباً واحداً من جوانب النظام القائم ويترك الباقي على حاله، بل يهز كل شيء ويثير الشك فيه. حين اكتشف أن الحاكم الذي يحكمنا بشتر مثلنا، وليس من نسل الآلهة كما زعم، وليس هو الذي يدفع عنا الصواعق ويكفيينا شر المجاعات سأراجع كل ما أنشأه لتدعيم نظامه، طقوسه الدينية، ونظرياته السياسية، ومؤسساته الاقتصادية والاجتماعية. باختصار أهدم سلطانه وأنقض بنيانه، ومن هنا يقف الطغاة ضد حرية الفكر لأنهم أصحاب مصلحة في المحافظة على ما هو قائم، ويقف الغوغاء أيضاً ضد حرية الفكر لأن رؤوسهم عامرة بالأشباح والخرافات، وهم يخشون إثارة هذه الأشباح وإغضابها إن أغرامهم أحد بالشك فيها، ولهذا يكرهون التفكير ويكرهون التجديد ويتشبهون بما وجدوا آباءهم عليه. ومن هنا لا ينبغي بحال من الأحوال أن نجعل السلطة حكماً فيما يصح أو لا يصح من أمور الفكر والإبداع، ولا يجوز أيضاً أن ننصب الرأي العام قاضياً في محكمة الرأي أو خبيراً في سوق الفن والكتابة.

لا يمتحن الرأي إلا أصحاب الرأي ولا يحكم على قيمة الإبداع إلا

نقاد الإبداع، فإن وجد أحدهم الرأي سفيها فليسفه برأي آخر، وإن وجد كتابا سخيفا فليكشف حقيقته بكتاب مثله، أما المصادرة فهي جريمة. والجريمة لا تفيد!

وكما نختلف مع الأستاذ فاروق حسني في معالجته لمسألة الكتب المتهمة بالفحش، نختلف مع المثقفين المصريين الذين تصدوا للدفاع عن حرية الفكر، متجاهلين خطورتها وجردها من تاريخها، ومن علاقاتها المتصلة بالدولة والدين، وصبوا جام غضبهم كما يقال على فاروق حسني وحده، فبدا بعضهم وكأن إدراكه محدود، وبدا البعض الآخر وكأن شجاعته قليلة!

كلنا يعرف أن فاروق حسني لم يتخذ القرارات التي اتخذها إلا بعد أن علم بوجود طلب إحاطة تقدم به ممثلو جماعات الإسلام السياسي في مجلس الشعب، يتهمون فيه وزارة الثقافة بنشر الفحش والإنفاق عليه من الخزانة العامة، ويحملون الوزير والحكومة كلها مسئولية ذلك. والفتنة التي أثارها صحيفة "الشعب" ومحررها من أعضاء هذه الجماعات، حول رواية الكاتب السوري حيدر حيدر، والحوادث المؤسفة التي وقعت خلالها لا تزال ماثلة تبعث الخوف والقلق.

وفي الدستور المصري المعمول به نصوص تفسرها جماعات الإسلام السياسي على هواها، وترتب على أساسها مطالب لو استجبنا لها لتحولت الدولة المصرية من دولة مدنية إلى دولة دينية لا تختلف عما نراه في إيران أو في السودان، أو في أفغانستان.

صحيح أن الدستور المصري دستور وضعي سنه المصريون لينظموا به حياتهم القومية، وقيموا العدل بين أفرادهم، ويحفظوا للجميع مصالحهم وحياتهم وحقوقهم المادية والمعنوية بصرف النظر عن المذاهب والدين. لكن هذا الدستور ينص مع هذا على أن

الإسلام هو دين الدولة، وأن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع.

وصحيح أن الدستور المصري ينص على أن حرية التفكير والتعبير والاعتقاد مصونة، لكنه ينص كذلك على أن الآداب والقيم الأخلاقية من مقومات الأمة، ويرى أن الحفاظ عليها واجب على الدولة وعلى المواطنين.

ومع أن قوانين الدولة لا تسمح بقيام الأحزاب السياسية على أسس دينية، فهي تسمح لأعضاء الجماعات الدينية المنحلة، بأن يخوضوا الانتخابات، ويستتروا بعضوية الأحزاب الشرعية، ويتمكنوا بذلك من تمثيل المواطنين في مجلس الشعب. وفي البرامج الدراسية، والإذاعات المسموعة والمرئية، والمساجد التابعة للدولة، وفي المراسم والشعارات الوطنية ما يدل على أن الإسلام بالنسبة للدولة ليس مجرد تراث روحي وانتفاء ثقافي ترعاه الدولة من خلال رعايتها للمؤمنين به، ولكنه التزام عملي تسعى لتطبيقه بصور مختلفة.

ولا شك أن طبيعة هذا الالتزام وحدوده غامضة لدى الجميع، لكن هذا الغموض هو الذي يسمح لجماعات الإسلام السياسي بالضغط على الحكومة، وتضليل الرأي العام، وتجنيد الشباب، وترويع المثقفين. هذا الغموض الذي تحميه قوانيننا الأساسية هو المسؤول عن رفع دعاوي الحسبة، ونصب محاكم التفتيش في الجامعة، وتقديم طلبات الإحاطة في مجلس الشعب، ومنها الطلب الذي دفع فاروق حسني إلى الإسراع بسحب الروايات التي سحبها، وإقالة المسؤولين عن نشرها في الهيئة العامة لقصور الثقافة، حتى يفوت الفرصة على جماعة الإسلام السياسي ويحرمها من الفرصة التي سنحت لإثارة فتنة جديدة. فإذا أردنا أن نغلق هذا الباب، فعلينا أن نفصل بكل حسم ووضوح بين

السياسة والدين.

أما فاروق حسني فنحن، نستطيع أن ننقده ونبقده وننقد سواه من المسؤولين إذا تراجعوا أمام ضغط الجماعات الدينية، لكن فاروق حسني ليس خصما لحرية التفكير والإبداع. خصمها الحقيقي هذا التيار المدمر الممثل في جماعات الإسلام السياسي ومن يتعاطفون معها في السر والعلن، وفي المعارضة والحكومة.

الفرق شاسع بيننا وبينها!

فرق شاسع بين ما كانت تصنعه بنيلوب في الأسطورة اليونانية القديمة، وما نصنعه نحن في حياتنا الثقافية الآن. وبنيلوب هي زوجة عوليس ملك ايتاكا، وأحد أبطال اليونان في حرب طروادة التي خلدها الشاعر هوميروس في الإلياذة، والأوديسة. وكان باريس ابن ملك طروادة قد خطف هيلين الجميلة زوجة ملك إسبرطة، فشبت الحرب، وظلت مشتتة عشر سنوات، وانتهت بانتصار اليونان.

لكن عوليس الذي أبحر مع رجاله عائداً إلى ايتاكا تعرض لأخطار جديدة، وخاض تجارب قاسية قطعت عليه طريقه مرة بعد مرة، فلم يتمكن من العودة إلى بلاده إلا بعد عشرين سنة أخرى. وهكذا امتدت غيبته سنوات طويلة كانت خلالها بنيلوب مثالا للوفاء والعفة والتضحية. فماذا فعلت بنيلوب لتصرف الرجال الذين قدروا أن غيبة زوجها الطويلة ربما أطلتها من رباطها المقدس، وأن ما تحس به من برودة الفراش وفعل الزمن سيمنحهم في النهاية من قلبها؟ كانت تجلس إلى نولها تنسج، فيأتي الخطاب يخطبون ودها ويطلبون

يدها، فتعدهم بالجواب حين تكمل نسيجها، ثم يقبل الليل، وقد كاد النسيج يكتمل فتنقضه، ويأتي الخطاب مرة أخرى يستنجزونها وعدها، فيجدونها لا تزال تعمل في نسيجها الذي لم يكتمل، فينصرفون خائبين.

والساذج وحده هو الذي يظن أننا نصنع في حياتنا الثقافية ما صنعته بنيلوب في الأسطورة، لأننا نثبت بيد، ونمحو بأخرى، ونتقدم خطوة ونتقهقر خطوتين، وننقض بالليل ما نسجناه في النهار. لكن شتان بين ما كانت تصنعه بنيلوب، وما نصنعه نحن الآن! خذ مثلا ما تقوم به وزارة الثقافة في مجال النشر، وتشجيع القراءة، واحتضان الأجيال الجديدة من الكتاب والشعراء، ودعم الكتاب، وتنوع مصادر المعرفة، وتوثيق الصلة بين ماضيها وحاضرنا عن طريق تحقيق التراث المكتوب ونشره، وبين ثقافتنا والثقافات الأخرى عن طريق الترجمة.

سنجد في هذا المجال نشاطا لا يستطيع أحد إنكاره. صحيح أن هذا النشاط ليس كافيا إذا قيس بما يجب أن يكون، أو بما نستطيع أن نصل إليه، لكنه خطوة متقدمة بالقياس لما كان لدينا قبل بضع سنوات. ولا أريد أن أستطرد كثيرا في هذه النقطة حتى لا أخرج من المقارنة بيننا وبين بنيلوب إلى المقارنة بين ما كنا فيه وما صرنا إليه، وبين وضعنا الراهن ووضعنا كما يجب أن يكون، مع أن هذه الأطراف كلها متداخلة متصلة.

ويكفي في الدلالة على عدم كفاية نشاطنا الراهن أن أقول إننا لا نملك فيه أي إحصائيات دقيقة، وأن ما لدينا إحصائيات مجملة تتضمن الموجود في السوق مما صدر في عدة سنوات لا في سنة بالذات، كنا نجد مثلا في دليل الكتاب المصري لعام ١٩٧٩ أن جملة

الإصدارات المؤلفة والمترجمة في جميع التخصصات تبلغ خمسة عشر ألفاً وأربعمائة وسبعة وعشرين كتاباً صدرت بين أواخر الخمسينيات وأواخر السبعينيات، أي في عشرين سنة. ومعنى هذا أن متوسط ما صدره في العام سبعمائة وخمسة وسبعون كتاباً. ولا شك في أن هذا المتوسط قد زاد في السنوات العشرين الأخيرة. فلنقل انه قد تضاعف فأصبح نحو ألف وأربعمائة كتاب صدرها في العام، بعد أن بلغ تعدادنا نحو سبعين مليوناً. ومعنى هذا أن نصيب كل مليون مصري من الكتب لا يزيد على عشرين كتاباً، في الوقت الذي يصدر فيه الإسرائيليون أكثر من خمسة آلاف كتاب في السنة. ويبلغ تعداد الإسرائيليين الآن نحو خمسة ملايين. فيكون نصيب كل مليون إسرائيلي ألف كتاب في العام. والفرق بين ما صدره وما يصدره ليس فرقاً كمياً فحسب، وإنما هو فرق نوعي وكيفي أيضاً.

نحن لا نملك إحصائيات دقيقة كما قلت. ومعنى هذا أننا نتحرك في الغالب الأعم في نشاطنا الثقافي معصوبي العيون، وأن معظم ما يصدر عندنا من الكتب يصدر دون خطة نضعها ونسهر على تنفيذها. ودون تحديد لما نرغب في تشجيعه ونسعى لاستكمالها. ودون موازنة بين حاجتنا من العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية النظرية والتطبيقية من ناحية، وبين ما يمكن أن نؤلفه وما يجب أن نترجمه من ناحية أخرى. ونحن لا نقيس معدلات القراءة، ولا اتجاهاتها كما يفعل الآخرون، إذ لا تخلو صحيفة أوروبية أو غير أوروبية على مدار السنة من بيان بالكتب الأكثر رواجاً. أما في معارض الكتب وفي المناسبات المماثلة فهي تزود قراءها بإحصاءات دقيقة عن عدد القراء وفئاتهم، وما تخصصه كل فئة للقراءة من وقتها ومالها، وما يقتنيه كل مواطن في مكتبته الخاصة. وقد جاء في إحصائية صدرت في إسرائيل منذ أربع

سنوات أن خمسين في المائة من الإسرائيليين يقرأون كتابا كل شهر، وعشرين في المائة منهم يقرأون كتابا كل عام، أما الباقيون ونسبتهم ثلاثون بالمائة فلا يقرأون. وبحسبة بسيطة يتبين لنا أن الإسرائيليين يقرأون في العام أكثر من عشرين مليون كتاب.

وليس هذا أهم ما في الموضوع. فأهم ما فيه أنهم يتمكنون من توجيه حركة النشر وتشجيعها وترشيدها ووضعها في خدمة أهدافهم، دون تسلط أو إكراه. أما عندنا فالشكل الوحيد أو المفضل من أشكال التوجيه هو الرقابة الدينية والأخلاقية التي تتميز بالتميز الشديد، وتصل في بعض الأحيان إلى حد المصادرة.

لكني لم أستطرد هذا الاستطراد لأتوقف عند هذه النهاية المحزنة، بل لأقول إننا نجحنا خلال السنوات الأخيرة في إثارة قدر من الحيوية في حركة النشر، وفي محاولة ترشيدها، وتطعيمها بالفكر العقلاني والعلمي، والروح النقدية، ووجهات النظر المخالفة، والاتجاهات العصرية، فضلا عما حققناه من نجاح في تمكين أصحاب الدخول المحدود من الوصول إلى هذه الإصدارات بيسر وانتظام.

وأنا أذكر هنا الجهود الموفقة التي قامت بها هيئة الكتاب وتمثلت في سلسلة التنوير التي أحييت تراث النهضة المصرية الحديثة، فظهرت فيها مؤلفات الطهطاوي، ومحمد عبده، وقاسم أمين، وفرح أنطون، وطه حسين، وسلامة موسى، وعلي عبد الرازق وغيرهم، ثم تمثلت في مشروع مكتبة الأسرة وما ظهر فيها من أعمال إبداعية، وأعمال فكرية، وموسوعات مؤلفة و مترجمة لم تتوافر بهذه الكميات وهذه الأسعار من قبل. ويكفي أن نعرف مثلا أن المجلد الواحد من موسوعة قصة الحضارة لول ديورانت وهي من أمتع المراجع الحديثة وأوفاهها في تاريخ الأفكار والنظم، والجهود الذي بذله مترجموها المصريون:

زكي نجيب محمود، ومحمد بدران، وعبد الحميد يونس، ومحمد علي أبودرة، وفؤاد اندراوس لا يقل أهمية عن الجهد الملحني الذي بذله مؤلفها، أقول يكفي أن نعرف أن المجلد الواحد من هذه الموسوعة المؤلفة من اثنين وعشرين مجلداً يباع بسبعة جنيهات، وهو الثمن الذي يدفعه القارئ الأجنبي في أي صحيفة يومية. وقد أكد لي الدكتور سمير سرحان أن الكتب التي صدرت عن مكتبة الأسرة خلال الأعوام الثمانية الماضية تزيد على ثلاثة آلاف كتاب، وأن النسخ المطبوعة منها تزيد على أربعين مليون نسخة، وأن الإقبال الذي لقيته بعض الكتب الصادرة في هذه السلسلة أدى بالهيئة إلى إعادة طبعها مرات متوالية، كما حدث في كتاب "شخصية مصر" لجمال حمدان. فإذا كانت هيئة الكتاب قد أصدرت سلسلة التنوير والمواجهة، ومكتبة الأسرة، وقصة الحضارة، ووصف مصر، والطبقات الكبرى، ومصر القديمة، وسواها من السلاسل والموسوعات لتواجه بها ثقافة العصور المظلمة، ولتنشئ نخبة جديدة تحل محل النخبة التي انقرضت، فقد شارك المجلس الأعلى للثقافة في هذه اليقظة بمشروعه الذي أسماه (المشروع القومي للترجمة)، لأن الترجمة هي سبيلنا للاتصال بالعالم، وعدم الانقطاع عن العصر، وهدم أسوار العزلة التي ضربها المتخلفون حولنا لينفردوا بأجيالنا الجديدة ويلقنوها ثقافة التعصب والتخلف والعنف.

المشروع القومي للترجمة إحياء للنشاط الذي تبناه أعضاء لجنة التأليف والترجمة وفي مقدمتهم أحمد أمين، ولمشروع الألف كتاب الذي تبناه طه حسين في الخمسينيات والستينيات، فالترجمة هي سبيلنا الوحيد لإيجاد ثقافة عربية عصرية. وقد تراجعت الترجمة في العقود الثلاثة الأخيرة بقدر ما انتشرت

ثقافة التخلف وارتفعت شعاراته، فهل يكون المشروع الذي يشرف عليه جابر عصفور في المجلس الأعلى للثقافة بداية مرحلة جديدة من مراحل نهضتنا نتغلب فيها على العثرات، ونستأنف العمل الذي بدأه الطهطاوي، وطه حسين، وأحمد أمين، ونمسك بزمام المبادرة من جديد؟ لا أريد أن أقول إن هذه المشروعات بريئة من كل عيب. فالحقيقة أنها لا تخلو من أخطاء ومجاملات. ولا أقول إنها دليل على ازدهار ثقافي متحقق، ولكنها تستطيع أن تكون خطوة في الطريق إلى هذا الازدهار، لو واصلنا التقدم، وتغلبنا على العقبات. لكننا وأسفاه! نبني بيد ونهدم بالأخرى. ففي إحصائية نشرتها دار الكتب المصرية أن ثلاثة آلاف كتاب من كتب الدجل والشعوذة صدرت في عام ١٩٩٤، وفي ندوة عقدت أخيراً في المسرح الصغير بدار الأوبرا عن المسلسل التليفزيوني قاسم أمين، وشاركت فيها مع نخبة من المتحدثين أعلن الدكتور سمير سرحان أن عشرات من الدكاكين في الأحياء الشعبية في القاهرة وفي المدن الأخرى تحولت إلى مطابع تنتج مئات الآلاف من كتب الشعوذة والخرافة، ومنها العلاج بالأرواح، والطب الروحاني، والرضامن يرضى! وبوسعي أن أقدم أمثلة أخرى من كراسات ودفاتر بحجم الكف تعرض بكميات مهولة على أرصفة الشوارع والميادين العامة منها التبرج وخطر مشاركة المرأة للرجل في ميدان عمله للسعودي بن باز، وعلاج المسحور والتحصين ضد الشياطين، والحسد والسحر والصرع والعين، فضلا عن الكتب التي تتحدث عن حكم الإسلام في زواج الإنس من الجن، وعن كتب زعم فيها مؤلفون لا يعرفون اللغة العربية التي كتبوا بها أنهم أفلحوا فيما لم يفلح فيه الأطباء، وأخرجوا الجن من أجساد النساء، وسجلوا حوارا ساخنا بين جن مسلم وجن مسيحي! هؤلاء المشعوذون لا يتعرض لهم أحد، ولا يصادر خرافاتهم الذين صادروا

مؤلفات المستشار سعيد العشاوي، ولا يهتف ضدهم الذين هتفوا ضد نجيب محفوظ، ولا يستجوب بشأنهم فاروق حسني في مجلس الشعب، فلا بد أن وراءهم قوى تحميهم، وتهدم ما تبنيه مؤسسات وزارة الثقافة، بل إن هذه المؤسسات نفسها لا تخلو من ممثلين لهذه القوى الشريرة! والساذج وحده هو الذي يظن أننا نصنع ما كانت تصنعه بنيلوب. وشتان بين صنيعها وصنيعنا. لقد كانت تنقض نسيجها حتى تحتفظ بطهرها وتظل وفية لزوجها الغائب. أما نحن فإننا نضحى بالعقل تقربا للخرافة. ونغتال مستقبل أطفالنا لنستدعي العفاريت!

الطغاة والغزاة

بين الفيلسوف اليوناني سقراط والفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر أربعة وعشرون قرناً، كان على البشرية أن تقطعها مرحلة بعد مرحلة، وعصرًا بعد عصر، حتى تتحرر الثقافة من تبعيتها لأي سلطة سياسية، وحتى تصبح هي نفسها سلطة مستقلة تجسد القيم الإنسانية الرفيعة، والمثل الأخلاقية العليا، وتسهر على حمايتها، وإذكاء الشعور بها في الفرد، والجماعة وفي البشرية جمعاء.

وسقراط لم يكن تابعاً لحكومة أثينا، لأنه كان فيلسوفاً يبحث عن الحق، ويسعى لبلوغ الحكمة والفضيلة، وحكومة أثينا في عصره لم تكن في حاجة لفلاسفة من أمثاله، لأنها كانت حكومة ديمقراطية تعتمد على الجمهور الذي اختارها، وتحاول أن ترضيه وتكسبه إلى جانبها، ولهذا لم يقبل أنصارها من سقراط أن يناقش معتقدات الاثينيين، ويسخر مما فيها من خرافات، فاتهموه بإفساد الشباب والعيب في آلهة أثينا، وقدموه للمحاكمة أمام قضاة لا علاقة لهم بالفلسفة، فحكموه عليه بالموت، واختار هو أن يموت بالسّم، ورفض أن يهرب من سجنه حين أُتيح له الهروب، حتى لا يقال إن سقراط الذي

كان يدعو الناس للفضيلة جبن أمام الموت، وخرج على القانون!
وإذا كانت الديمقراطية الوليدة في أثينا قد ناصبت سقراط العداء،
لأن السياسيين المحترفين يستطيعون أن ينافقوا الجماهير البسيطة
ويضللوها ويؤلبوها على المفكرين الأحرار، فالملوك المستبدون لم
يكونوا أرفق بالثقافة أو أكثر إنصافاً، بل كانوا أعنف وأظلم، لأن
الديمقراطية تصحح أخطاء الديمقراطية، أما الطغيان فلا يصححه
شيء لأنه يفسد كل شيء، حتى العقل، وحتى الضمير، ولأن الطغاة
المستبدين يملكون كل شيء، ويحتكرون كل شيء، ويتحكمون في
مصائر البلاد والعباد، فليس يأمن أحد على حياته أو رزقه إلا إذا
عاش في ظل الطاغية، وسبح بحمده، واحتمى به، ودان له ولقبيلته
وزرائه وخفرائه بالولاء التام، ولا يستطيع عالم أو شاعر أو فنّان أن
ينصرف لعمله، أو يواصل إبداعه إلا إذا سخر مواهبه في خدمة هؤلاء
المستبدين، ورفع أعلامهم، والإشادة بسخائهم، وحكمتهم، وشجاعتهم،
وإلا فمصيره الجوع إذا سكت، والموت إذا نطق!.

هكذا رأينا الشعراء والعلماء والفقهاء والفنانين ينافقون الحكام
ويجعلونهم آلهة وأبناء آلهة، فالفراعنة أبناء رع، والإسكندر ابن
زيوس في اليونان، وابن أمون في مصر، ومشيئة الخليفة المعز
فوق مشيئة القدر في القصيدة التي بدأها الشاعر المداح بقوله:
ما شئت، لا ما شاءت الأقدار.

فاحكم، فأنت الواحد القهار!

والمتنبي نفسه، وهو العبقري خالد الذكر العارف قدر نفسه، تهون
عليه نفسه، فيجعل الملوك جنساً، والشعراء جنساً أدنى، وذلك في
قوله:

وقوادي من الملوك، وإن كان لساني يري من الشعراء!

لكن الحرية فطرة فطرنا الله عليها، ولهذا كان من المثقفين القدماء من كره هذا النفاق، وأبى أن يسقط فيه، فلقى المصير الذي لقيه سقراط، ولقيه آخرون في مختلف العصور، لا عصور الانحطاط والهمجية فحسب، بل عصور الحضارة والازدهار أيضا. ونحن نعرف أن الملوك البطالمة الأوائل قرروا أن يجعلوا من الإسكندرية عاصمة للعالم الهليني كله، وأن ينشئوا فيها من المؤسسات الثقافية ما تستطيع به أن تنافس أثينا وتتفوق عليها، فأنشأوا المكتبة والمجمع العلمي الذي ترعاه الموسايات، أي ربات الفنون ولهذا سمي الموسيون، وكان أعضاؤه من العلماء والأدباء والباحثين يقيمون فيه، ويمارسون نشاطهم، ويحيون حياة مشتركة كحياة الرهبان المنقطعين للعبادة، في ظل الملوك البطالمة الذين كانوا ينفقون على الموسيون وأعضائه، ويعفونهم من الضرائب، ويوفرون لهم الطعام المجاني، على نحو ما كان حكام القاهرة وأغنياؤها يفعلون مع علماء الأزهر وطلاب العلم فيه خلال العصور الأخيرة.

لكن هذه الرعاية التي كان يحظى بها الموسيون وأعضاؤه كانت مشروطة بولائهم لأصحاب السلطان والتزامهم بما يرسمه هؤلاء من سياسة، وما يعتقونه من عقائد وآراء، فإن خرجوا عليها تعرضوا لما تعرض له ديمتريوس الفاليري وزميلاه سوتاديس، وزويلوس. وكان ديمتريوس صديقا لبطليموس الأول سوتير المنقذ الذي سأله رأيه فيمن يختاره وليا لعهد من أبنائه من زوجته، ومن المؤسف أن اختيار ديمتريوس وقع على غير الابن الذي خلف أباه بالفعل، وهو بطليموس الثاني فيلادفوس الذي لم يغفر لديمتريوس ما حدث، فقبض عليه وأبعده إلى بوصير حيث مات. أما سوتاديس فكان خطؤه أمدح لأنه اتخذ من زواج فيلادفوس من

شقيقته أرسنوي مادة للسخرية والحط من شأن الأسرة المالكة فسجن ثم أعدم ومع أن زويلوس تجنب نقد الحكام وشن حملاته النقدية على الشاعر هوميروس دون سواه فقد تعرض للمقاطعة حتى لم يعد يجد ما يسد به رمقه ومات جوعاً!

والذي حدث لهؤلاء في أثينا والإسكندرية حدث لأمثالهم في البصرة، وبغداد وحلب، وقرطبة، فقد مزقت أطراف الكاتب عبد الله بن المقفع وألقى بها للنار وهو مازال حياً، على يد أحد الأمراء العباسيين في البصرة، وأعدم بشار بن برد بعد أن اتهم بالزندقة على يد الخليفة المهدي في بغداد، وصلب الحسين بن منصور الحلاج بعد أن قطعت أطرافه لأنه طلب الشهادة ولم يكتف بالعبادة، وقتل السهروردي شهاب الدين يحيي في قلعة حلب على يد صلاح الدين الأيوبي بتحريض من بعض الفقهاء الذين لم يستطيعوا أن يفهموا كلامه المتوقد عن الله نور الأنوار الذي يتجلي لمن يعرفونه في عالمهم الرهيف حيث تتعدد مآيا العقول والأرواح. ولو أن جان بول سارتر كان مواطناً في مدينة من هذه المدن وعصر من تلك العصور لكان مصيره مصير سقراط أو ابن المقفع، وربما كان أفضح وأشنع، لأن سارتر لم يكتف بأن يناقش كل شيء ويعلن رأيه الصريح في الفكر والعمل، وفي الفن والأخلاق، والسياسة والدين، وإنما تجاوز ذلك للوقوف في وجه الرئيس الفرنسي شارل ديغول عام ١٩٦٨ مع الذين وقفوا في وجهه، وهددوا نظامه لأنهم كانوا يطلبون المزيد من الحرية والمزيد من العدالة وديجول بطل من أبطال المقاومة الفرنسية خلال الاحتلال النازي، وربما كان أهم رئيس فرنسي في القرن العشرين، لكن سارتر كان مفكراً ثورياً أشعل حماسة المعارضين لديجول من الطلاب والعمال الثائرين حتى فكرت

الحكومة الفرنسية في اعتقاله فرفض ديجول بشدة، وأطلق صيحته التي حفظها له التاريخ، إن فرنسا لن تعتقل فولتير!
وقد أراد الجنرال ديجول أن يقول في هذه العبارة إن فرنسا الجمهورية التي ثارت على طغيان الملك والنبلاء ورجال الكنيسة عام ١٧٨٩ وأصبحت الأمة فيها مصدر كل السلطات، مدينة لفولتير وسواه من المفكرين الأحرار فيها الذين قدسوا العقل وأسسا للديمقراطية وأعلنوا حقوق الإنسان هؤلاء لا يمكن لفرنسا أن تعتقلهم وإن فهي لا تعتقل ورتتهم من أصحاب الرأي مهما يكن عنف معارضتهم للسلطة الحاكمة!

فإذا كان من حق سارتر أن يعارض ديجول الذي وصل إلى السلطة عن طريق الانتخاب الحر، وإذا كان من حق الشعراء الأمريكيين أن يعارضوا سياسة بوش، وينددوا بحربه التي أشعلها في العراق، وإذا كان من حق الكتاب الإنجليز والأسبان والإيطاليين أن يسخروا من رؤساء حكوماتهم ويكشفوا عن تبعيتهم لسادتهم الأمريكيين وعن خراب ذمهم وقبح وجوههم فهل يحق لمتقف عربي أن يعارض حكام بلاده الذين نعرف جميعا كيف يقفزون إلى السلطة وكيف يبقون فيها، وإذا سولت لمتقف عربي نفسه أن يمارس حقوقه ويؤدي واجباته الأخلاقية كما يفعل زملاؤه في البلاد الديمقراطية فماذا يكون مصيره؟ ولماذا عجزنا عن أن نقطع المسافة التي قطعها البشرية المتقدمة من سقراط إلى جان بول سارتر؟ المتقف حارس قيم يدافع عن الحرية في بلاده وفي غير بلاده، ويفتح للبشر جميعا طرق المستقبل ويكشف لهم عن صور الحق والخير والجمال في النفس وفي الطبيعة وفي المجتمع.. فإذا تقاعس مرة أو خاف أو خان قيمة من القيم أو تخلى عن أداء واجب واحد فقد مكانه

وصفته وعجز عن أداء أي واجب أخلاقي، وتحول إلى مجرد أجير.
والمثقف الذي يتخلف عن مصارعة الطغاة يتخلف عن مصارعة
الغزاة، ولا يعرف أمامهم ماذا يفعل، ولا يدري ماذا يقول.
هكذا نستطيع أن نفسر تردد المثقفين العرب في مواجهة العدوان
الأمريكي على العراق، وهكذا نستطيع أن نفهم عجزهم عن فهم الاستعمار
الصهيوني لفلسطين وعن تصحيح مسار المقاومة الفلسطينية.. لقد فقد
المثقف العربي زمام المبادرة في مواجهة العدوان الأجنبي، لأنه تولى
منذ زمن طويل عن مواجهة الطغيان المحلي.

إنه مازقنا جميعا!

تابعت حركة المثقفين العرب في مواجهة الاستعداد الأمريكي المحموم لضرب العراق واحتلال أراضيه، وسمعت عما قاده من مظاهرات، وما نظموه من اعتصامات، وقرأت ما أصدره من بيانات، ووقعت أنا شخصيا مع الموقعين على بعضها، وخرجت من كل هذا بانطباع أريد أن أصوره في هذه المقالة، وأختبر معكم صحته، وأتبين الأسباب التي تسم حركة المثقفين العرب بالعجز، وتضعهم في هذا المأزق الذي كشف عنه الاستعداد الأمريكي لضرب العراق. لقد استيقظ المثقفون العرب على الخطر الذي يتهدد بلادهم متأخرين عن غيرهم من المثقفين وغير المثقفين الأجانب الذين أدركوا على الفور معنى الحملة الأمريكية، وبادروا إلى رفضها والتنديد بها، ولا يزالون يفعلون برغم البعد النسبي للخطر عنهم وعن بلادهم. والمثقفون العرب مع ضعف استجابتهم، وبطء حركتهم، وعجزهم عن المبادرة والفعل منقسمون على أنفسهم حول الموقف الذي يجب أن يتخذوه إزاء هذه الضربة المتوقعة، وحول الأسلوب الذي يقترحونه لحل الأزمة القائمة. وهم بسبب هذا كله معزولون عن القوى التي تناهض

العدوان الأمريكي المتوقع سواء في الخارج أو في الداخل، وتحاول إيقافه. المثقفون العرب معزولون عن المثقفين الأجانب، لأنهم أو كثيرين منهم يبالغون في تقدير خصوصيتهم، ويعتقدون أن لهم هوية خاصة تباعد بينهم وبين كل البشر، فالسمات القومية عندهم سدود وقيود تحول بين الإنسان والإنسان بدلا من أن تكون تجليات مختلفة لحقيقة واحدة، وطرقا تتعدد لتلتقي وتحرر الإنسان من الفقر الروحي والعزلة والانغلاق، وتكشف له العالم الخارجي، وتمكنه من الاتصال بالآخرين وفهمهم وإدراك ما يربط بينهم من آمال وآلام وأحلام ومخاوف ومسرات.

وأنا لا أجد في أي بلد من بلاد العالم هذا الاستغراق المرضي في عبادة الذات وتمجيدها، وتعداد سجاياها وهي غالبا وهمية وتنزيهاها عن الخطأ، كما أجد عندنا. ولا أجد من ناحية أخرى غموضا يكتنف تصورا لأمّة لنفسها كما أجد هذا الغموض في الثقافة العربية. وأمة ترى نفسها في الماضي أكثر مما ترى نفسها في الحاضر، وفي الوهم أكثر مما في الخيال، وفي الصراع مع الآخرين أكثر مما في الوفاق معهم، هذه الأمة تعزل نفسها عن العصر وعن أهله وعن أسئلته وقوانينه، ولا تستطيع أن تكون مع الآخرين في قضاياهم العادلة، وتعجز عن إقناعهم بعدالة قضاياها، بل هي تتأخر حتى في الدفاع عن نفسها. وقد يسبقها الآخرون في ذلك، ويتولون الدفاع عنها وهي ساكنة ساكنة سادرة في صمتها ولا مبالاة لها، لأنهم تربوا في ثقافات ومجتمعات تؤمن بأن الإنسان واحد، فحقوقه واحدة، والمعايير التي يجب الاحتكام لها في العالم كله واحدة كذلك.

لقد كان يجب علينا نحن العرب أن نقف في وجه المذابح التي راح ضحيتها مليون من الرجال والنساء والأطفال في رواندا، كما وقف

في وجهها ملايين البشر في العالم، وكما يقفون الآن في وجه بوش وأعدائه الذين يسعون لتكرار هذه المذابح في العراق، لكننا لم نفعل. وأقرب من ذلك وأوجب أن نقف في وجه السياسات العرقية والأساليب الوحشية التي اتبعتها بعض النظم العربية مع بعض الأقليات القومية، لكننا لم نفعل أيضا، لأن ثقافتنا لم تتخلص تماما من آثار العصور الوسطى، ولأن معلوماتنا في معظم الأحوال ناقصة أو مخلوطة بما يضلنا ويمنعنا من رؤية الحقائق الموضوعية، واتخاذ الموقف الصحيح، فضلا عن سبب آخر لا يقل أهمية، وهو افتقار الحركة الثقافية العربية للتنظيم الديمقراطي المستقل القادر على تمثيلها وتوجيهها، سواء في المجال الثقافي أو في المجالات الأخرى السياسية والاجتماعية. وكما يجد المثقفون العرب انفسهم معزولين عن العالم الخارجي، يجدون انفسهم معزولين بين ذويهم في داخل بلادهم، وهذا ما كشفت عنه حركتهم في مواجهة العدوان الامريكي المتوقع على العراق.

المثقفون العرب معزولون عن الجماهير عزلتهم عن السلطات الحاكمة. فالجماهير العربية تتحرك الآن إن تحركت بتأثيرات عاطفية ومشاعر مكبوتة لا يحكمها فكر سياسي ناضج، أو أهداف محددة، أو منطق مفهوم. والسلطات العربية الحاكمة لها حساباتها العملية، وصراعاتها الإقليمية، وسياساتها المعلنة وإيعازاتها الخفية. والمثقفون العرب وإن تمسحوا بهذا الجانب مرة وبالجانب الآخر مرتين لا يحسبون في السلطة، ولا يحسبون في الجماهير. ومن الطبيعي أن يكون موقف المثقف العربي إزاء الضربة الأمريكية المتوقعة هو رفضها وإدانتها. والحيلولة بين الأمريكان، وأن ينجحوا في الحصول على ما يسعون للحصول عليه من تأييد عالمي يبرر لهم توجيهها بالفعل، فهذا هو واجب المثقف العربي

بوصفه مواطنًا عربيًا، وهو واجبه أيضًا بوصفه مثقفًا. لأن الضربة الأمريكية المتوقعة عدوان صارخ على كل القيم الأخلاقية التي يجب على المثقفين أن يدافعوا عنها مهما تكن انتماءاتهم الوطنية. وقد رأينا كيف يقف الآن العشرات والمئات من مثقفي العالم ضد هذه الحرب المتوقعة، وكيف يدينون الولايات المتحدة، ويحذرون بلادهم وزعماءهم من الانسياق وراء سياساتها الشريرة. روائيون، وكتاب مسرح، وشعراء، ومغنون من بريطانيا، وألمانيا، وفرنسا، وأسبانيا، ومن الولايات المتحدة ذاتها يكتبون ضد الحرب، ويغنون للسلام، ويقفون متراسين في مقدمة المظاهرات الحاشدة التي انتظم فيها البشر بالملايين ينددون بالسياسة الأمريكية، ويرفعون أصواتهم ضد الزعماء الأمريكيين وأطماعهم في الشرق الأوسط وفي العالم. وفي ظني أن مبادرات المثقفين الأوروبيين والأمريكيين من أمثال الكاتب المسرحي البريطاني هارولد بنتر، والروائي الأسباني خافيير مارياس، والشاعر الأمريكي سام هاميل في ظني أن مبادرات هؤلاء هي التي أيقظت المثقفين العرب، وأشعرتهم بالتقصير والخجل، وأخرجتهم من عزلتهم، ودفعتهم إلى أن يرفعوا هم أيضًا أصواتهم، ولو كانوا متأخرين، ولو بدوا مقلدين أو محرجين!

ولقد رأينا هارولد بنتر الذي ظل طوال العام الماضي محتجزًا في أحد مستشفيات إنجلترا ليعالج من السرطان رأيناه ينهض وهو في السبعين من عمره ليندد بالحرب في قصيدة قصيرة كأنها صرخة رعب يصور فيها جنود اليانكي، تتار العصر الحديث، وقد انطلقوا في أرجاء العالم الواسع بمواكبهم المسلحة ينشرون الموت حيث حلوا والدمار! ورأينا خافيير مارياس يفند الحجة التي زعم فيها الأمريكيون أنهم يحاربون ديكتاتورية صدام حسين. يقول الكاتب

الأسباني "إن نصف طغاة العالم على الأقل صناعة أمريكية!" وأخيراً رأينا كيف تحول الحفل السنوي الذي أقامته أوبرا فيينا إلى مظاهرة ضد الحرب وضد القيصرية الأمريكية الجديدة!

ولا جدال في أن البيان الذي وقعه عدد من المثقفين السوريين واللبنانيين والمصريين والأتراك، ودعوا فيه صدام حسين الذي كان حكمه خلال ثلاثة عقود كابوساً على العراق وعلى العالم العربي إلى تقديم استقالته، تفادياً لحرب تهدد المنطقة وأهلها بكارثة، وتمهيداً لإقامة نظام ديمقراطي في العراق تحت رعاية الأمم المتحدة، لا جدال في أن الهدف المقصود من هذا البيان الذي وقعه مثقفون معروفون منهم إدوارد سعيد، هو تجنب العراق والمنطقة كلها ويلات الحرب القادمة. لكن دعوة صدام حسين للاستقالة بدت وكأنها تصديق ضمني للكذبة الأمريكية التي زعمت أن الديمقراطية هي الهدف الذي يسعى له الأمريكان من توجيه الضربة، وليس السيطرة على منابع البترول، وليس مساندة إسرائيل وتمكينها من تحقيق أهدافها التوسعية.

ولو أن المثقفين العرب الذين وقعوا على هذا البيان كانوا قد سبقوا الأمريكان إلى نقد النظام العراقي ومعارضته لكان بيانهم الأخير تعبيراً عن موقف مبدئي نابع من إيمانهم بالديمقراطية والتزامهم الأخلاقي بالدفاع عنها.

صحيح أن أحداً لا يستطيع نفي التهمة عن صدام حسين ونظامه، لكن حديث الأمريكان عن ديكتاتوريته لا يعدو في أحسن الأحوال أن يكون كلمة حق يراد بها باطل. فإذا تبنى بعض المثقفين العرب التهمة وردوها بعد الأمريكان، فنحن لا نستطيع أن نكذبهم لأن التهمة ثابتة، لكننا سنشك في قدرتهم على التأثير.

هذا هو المآزق الذي وجد هؤلاء المثقفون أنفسهم فيه. فهم لا

يستطيعون أن يدافعوا عن صدام حسين ونظامه الدموي، ولا يشرفهم أن يكونوا أدوات في الحرب الأمريكية المعلنة عليه. لكنه ليس مأزق فريق دون فريق. إنه مأزقنا جميعاً!

كلمة هادئة في اشتباك عنيف

أرجو أن تكون الفرصة مازالت متاحة لكلمة هادئة في الاشتباك العنيف القائم منذ الأسبوع الماضي بين الأستاذ فاروق حسني وزير الثقافة، وبين المثقفين المصريين الذي أمتهم الطريقة التي عالج بها الوزير ما أثير حول منشورات الهيئة العامة لقصور الثقافة، وما قيل عن المشاهد الجنسية التي ظهرت في بعض الروايات.

وكان الوزير قد علم أن بعض أعضاء مجلس الشعب المحسوبين على الاتجاهات الدينية المتطرفة قد تقدموا بطلب لمساءلة الوزير ورئيس الوزراء في مجلس الشعب عما اعتبروه خدشاً للحياء في ثلاث روايات أصدرتها الهيئة العامة لقصور الثقافة في الشهور الثلاثة الأخيرة، ويبدو أن الوزير قد وجد في الروايات المذكورة ما يمكن أن يتسبب في إجراجه، فطلب التحقيق مع المسؤولين عن النشر في الهيئة، وأصدر قراراً بسحب الروايات المتهمة، ثم أصدر قراراً آخر بإعفاء المسؤولين عن نشرها من وظائفهم، وهم الأساتذة: على أبو شادي رئيس الهيئة، والروائي محمد البساطي المسئول عن السلسلة التي ظهرت فيها الروايات، وجرجس شكري مدير التحرير، وأحمد عبد

الرازق أبو العلا المشرف على إدارة النشر، ومحمد كشيك أمينها العام. وهذه الإجراءات العنيفة كان لا بد أن تثير، ردودا عنيفة تمثلت في البيان الحاد الذي وقعه عدد من الكتاب والفنانين المصريين، واحتجوا فيه بشدة على قرارات الوزير، ودافعوا عن حرية الإبداع، وعن الذين أُقيلوا بسببها من العاملين في الهيئة العامة لقصور الثقافة، ودعوا غيرهم من المثقفين المصريين والعرب إلى مقاطعة نشاط الوزارة، وعدم الاشتراك في أعمال الدورة المقبلة لمعرض القاهرة الدولي للكتاب.

وقد كان لما حدث أصداء واسعة تناقلتها الصحف، وتابعتها المثقفون المصريون والعرب، ومنهم الشاعران الأستاذان محمود درويش، ومدوح عدوان اللذان اتصلا بي هاتفيا من عمان ودمشق يسألان النصيحة، هل يلبيان الدعوة التي وجهت إليهما للمشاركة في أمسيات معرض الكتاب أم يعتذران؟

أريد أن أقول إن الإجراءات التي حاول بها الأستاذان فاروق حسني أن يتجنب الوقوع في الحرج الذي توقع أن يلقاه على أيدي المتاجرين بالدين، وأوقعته في حرج أكبر، ودفعته وهو الفنان المثقف المستنير لاتخاذ إجراءات تتناقض مع الفن والثقافة والاستنارة، وتؤدي إلى هذا الشقاق الذي حدث بينه وبين المثقفين المصريين، فلم يستفد منه إلا المتاجرون بالدين الذين ضربوا المثقفين بالوزير، وضربوا الوزير بالمثقفين، ووقفوا يتفرجون على الجميع وهم يتساقطون، دون أن يتكبدوا هم في هذا النصر السهل ما تكبدوه في المعركة السابقة التي أداروها حول رواية "وليمة لأعشاب البحر"، فدارت الدوائر عليهم، وخسروا فيها أكثر مما ربحوا، لأن المثقفين المصريين ومعهم فاروق حسني واجهوهم جماعة متحدة متضامنة تدافع عن العقل والحرية،

وتندد بالخرافة والطغيان.

ما الذي حدث إذن حتى تصدعت وحدة المثقفين المصريين في مواجهة قوى الظلام؟

الإجابة الحاضرة أو السبب المباشر هو طلب الإحاطة الذي تقدم به أعضاء الجماعات الدينية، وكان في حقيقته اتهاماً موجهاً لوزير الثقافة وللحكومة كلها بالتفريط في حماية القيم الأخلاقية، وإنفاق المال العام في إصدار كتب تشيع الفاحشة وتخدش الحياء إلى آخر هذه النغمات الباكية المولولة التي ما فتئت ترددها هذه الجماعات الشريرة الملوثة الأيدي بدماء الأبرياء، تخدع بها السذج وتركب بها إلى السلطة ظهور الغوغاء، ونحن نعيش في مناخ يسمح لهذه الجماعات بالحركة ويمكنها من إثارة العواطف، وممارسة الضغط، وابتزاز المسؤولين، وإشاعة القلق والخوف من خلال الصحف والمنابر الحزبية التي يتسترون وراءها، ويضربون بسيوفها، والتغلغل في مؤسسات التعليم والنقابات المهنية.

ونحن نذكر جرائم الاغتيال التي تعرض لها الساسة والمثقفون ورجال الأمن، ونذكر المذابح التي تعرض لها السياح، ونذكر المحاولات الدنيئة المتواصلة لإشعال الفتنة الطائفية، فلو كنت في مكان الأستاذ فاروق حسني لشعرت مثله بالخوف والقلق، وحاولت أن أتجنب الاقتراب من الفخ، الذي نصبت له لي هذه الجماعات في مجلس الشعب، خاصة إذا كنت قد رجعت إلى الروايات المتهمة بالفحش والإثارة الجنسية، فوجدت فيها ما يمكن الاستناد إليه في تأييد التهمة، فضلاً عن أن المناقشة في مجلس الشعب ستدور، إذا دارت، بين أعضاء لم يقرءوا هذه النصوص، وربما كان معظمهم بعيداً عن القراءة بشكل عام، فيكفي أن يلقي عليهم زميلهم المتقدم بطلب الإحاطة عبارة أو

أكثر من تلك العبارات المكشوفة التي تتضمنها الروايات الثلاث ليجد الوزير نفسه وحيداً تماماً في المجلس عاجزاً عن كسب الثقة. صحيح أن الوزير واجه هذا الموقف ذاته مرات من قبل، فناقش أعضاء المجلس بكفاءة ورد عليهم بثقة، وخرج منتصراً لحرية الرأي ولنفسه، حدث هذا عندما وقف شخص يدعى جلال غريب في مجلس الشعب يلوح بمجلة "إبداع" التي تصدر عن وزارة الثقافة مندداً بها، لأنها وهي المجلة التي تصدر في بلد الأزهر الشريف، نشرت صورة للوحة الفنان النمساوي الشهير جوستاف كلميت "آدم وحواء" فاعتبرها هذا السيد الذي وقف بالمجلة صورة خليعة، لأن الرسام صور أبانا آدم وأمنا حواء عاريين تماماً! وقد سخر فاروق حسني من هذا النائب المسكين، وأخذ يشرح له الفرق بين العري في الفن والعري في الواقع، وبين الجسد العاري في اللوحة والجسد العاري في السرير.

كل شيء في الفن يتخلص من ماديته ويتحول إلى فكرة، والذي يظن أن المرأة العارية التي رسمها محمود سعيد امرأة حقيقية ساذج مختل. وهكذا نفرق أيضاً بين الجنس المقبول في العمل الأدبي والجنس المرفوض. الجنس المقبول هو الجنس الذي تمت صياغته في العمل الأدبي فأصبح عنصراً من عناصره داخلها في نسيجه لا ينفصل عنه ولا يفهم إلا في علاقته ببقية العناصر. أما الجنس المرفوض فهو الجنس الذي يقدم كما هو سعيًا وراء إثارة الأعراس المحرومين واقتناص نقودهم!

وكما واجه الوزير هذا الموقف عندما تعرض مجلس الشعب لمجلة "إبداع" واجهه عندما تعرض المجلس لرواية حيدر حيدر "وليمة لأعشاب البحر" التي اتهمتها صحيفة "الشعب" بالإساءة إلى المشاعر

الدينية، وتسببت في وقوع الحوادث المؤسفة التي وقعت في جامعة الأزهر. وفي هذه المواجهات المتوالية دافع فاروق حسني بكفاءة وثقة عن حرية التفكير والتعبير. فلماذا تراجع هذه المرة أمام طلاب الإحاطة، وأمر بمصادرة الروايات الثلاث وإعفاء المسؤولين عن نشرها من وظائفهم؟

الجواب أن الموقف هذه المرة مختلف عن المواقف السابقة. لقد كان سهلاً على فاروق حسني أن يدفع تهمة الفحش عن لوحة جوستاف كلميت ويكشف عن جهل الذين الصقوها بها. وكذلك كان سهلاً أن يقف الموقف الذي وقفه أثناء مناقشة رواية "وليمة لأعشاب البحر" فقد تبين للجميع أن المقصود بالضجة التي أثيرت حولها ليس إحراج وزير الثقافة وحده، وإنما زعزعة النظام وإثارة الفوضى في البلاد. ومن هنا كانت مواجهة مثيري الشعب عامة شاملة فلم يتحمل فاروق حسني عبئها بمفرده، على العكس مما حدث في الأزمة الأخيرة التي يبدو أنه وجد نفسه وحيداً فيها، وربما قرأ النصوص المتهمة بالفحش أو قرأ بعضها فرأى فيها فحشاً بالفعل، وربما وجد أنها لم تكن تستحق النشر، وأن الذين سمحوا بنشرها لم يؤدوا واجبهم، وربما اعتقد أنهم قصدوا إحراجه وتأمروا عليه، فقرر أن يصادرها، وأن يتخلص من المسؤولين عن نشرها ليتجنب الحرج الذي كان سيجد فيه نفسه في مجلس الشعب، وهو منطوق نستطيع جميعاً أن نفهمه ونستطيع حتى أن نتساءل معه عن الأسباب التي حتمت إصدار هذه الروايات بالذات متتابعة قبل أن تهدأ الضجة التي أثيرت حول رواية حيدر حيدر. لكن الإجراءات التي اتخذها الأستاذ فاروق حسني إجراءات عنيفة كنا نتمنى ألا يلجأ إليها أبداً.

لقد اضطر فاروق حسني الوزير أن يضحى بفاروق حسني الفنان

المستنير.

ربما كانت الروايات الثلاث محدودة القيمة، وربما كانت رديئة، لكن المصادرة ليست دواء ناجعا للرداءة، القراءة الجادة والنقد والمناقشة هي الدواء الناجع.

وفي هذه الحالة كان الأستاذ فاروق حسني يستطيع أن يعلن في مجلس الشعب أنه ليس ناقداً أدبياً، وأن الذين سمحوا بنشر هذه الروايات روائيون ونقاد متخصصون وأن المعترضين على هذه الروايات من أعضاء مجلس الشعب ليسوا نقاداً أيضاً، ومع ذلك من حقهم أن يقولوا في نقدها ما يشاؤون على أن يسلموا بالمبدأ الذي يجب أن يسلم به الجميع، وهو أن الحكم على أي عمل أدبي لا يمكن أن يكون حكماً نهائياً، وليست له الإيمنة نسبية، وأنه يقبل المناقشة والمراجعة والتجريح وإعادة النظر، وأن الضرر الناتج عن إصدار عمل رديء أخف بكثير من الضرر الناتج عن مصادرته، فربما اكتشفنا بعد فوات الأوان أننا قتلنا بهذه المصادرة موهبة حقيقية، وإن الفوز برواية جيدة يستحق تحمل الخسارة الناتجة عن نشر روايتين رديئتين.

فإذا كان لا بد من أن يتخذ الوزير إجراء يتجنب به الحرج الذي خشى منه في مجلس الشعب، فهو الإجراء الذي اتخذه من قبل اثناء معالجته للأزمة التي نشأت عن نشر رواية "وليمة لأعشاب البحر" وهو إحالة الروايات المتهمة إلى لجنة من النقاد المشهود لهم بالعلم والخبرة والموضوعية لكتابة تقرير فني عنها يستند إليه الوزير في اتخاذ القرار المناسب، بدلا من أن يجمع بين مسئولية الخبير الفني والوزير المسئول. ولقد كان الأستاذ فاروق حسني يستطيع بإجراء حكيم من هذا النوع أن يقف إلى جانب حرية الإبداع التي تتعرض في بلادنا لمحنة حقيقية كلنا شهود عليها، وأخشى ما نخشاه اليوم

أن تثير الإجراءات العنيفة التي لجأ إليها الوزير شهية أعداء الحرية
وتشجعهم على طلب المزيد حتى نلتفت ذات يوم فنجد أنفسنا في
الظلام ليل نهار.

ومن الظلم البين أن نأخذ المسؤولين عن النشر في الهيئة العامة
لقصور الثقافة بكتاب أو ثلاثة كتب لم تعجبنا، وننسى لهم عشرات من
أفضل الكتب التي صدرت عندنا خلال الأعوام القليلة الماضية.
وسوف نواصل الدفاع عن حرية التفكير وحرية التعبير.

من الكلمة إلى القبلة!

إذا كنا جادين حقا في أن نعرف حقيقة ما نواجهه من مشكلات خطيرة متفاقمة تحاصرنا من كل الجهات، وتفرض علينا البقاء في عصور الجهالة والخرافة والقهر والمسغبة، إذا كنا جادين في معرفة هذه المشكلات، وفي تجاوزها، والاندفاع إلى الأمام لنلحق بالعصر الحديث الذي نعيش فيه، ونأخذ بحضارته، وندمج في حياته، فعلى أن نعيد النظر في كثير من الأفكار والأسماء والمعاني التي نسلم بها دون قيد، ونردها دون تفكير، ونستخدمها دون تساؤل أو مراجعة. وأنا أوصل اليوم ما بدأت قبل أسبوعين، وأذكر بما سبق أن أشرت إليه، وأؤكد بإضاءات جديدة من الأمثلة والتفسيرات والاستنتاجات. حين يهتف المنتمون لبعض الجماعات المتطرفة: الله غايتنا، والقرآن دستورنا، والرسول زعيمنا.. إلى آخره فما الذي يقصدونه بهذه العبارات المثيرة؟

نعم، أن الله بأسمائه الحسنی، وصفاته المثلي هو الغاية التي يسعى كل مؤمن لأن يبلغها، أو يقترب منها، ويلتمس فيها النور، والعدل، والرحمة، والمغفرة. لكن هذه هي غايتنا النهائية التي قال عنها رامي

في ترجمته البديعة للخيام:

إن تفصل القطرة من بحرها

ففي مداه منتهى أمرها!

ونحن لا نصل إلى هذه الغاية إلا عبر طريق طويل من الأمنيات والآلام والأحلام، نقطعه مرحلة بعد مرحلة، ونحقق فيه غاية بعد غاية. فالغايات كثيرة تتعدد بتعدد المطالب وتختلف باختلاف الظروف.

الدين يلبي حاجتنا للحق المطلق، والعدل المطلق، والسعادة المطلقة. والمجتمع يلبي حاجتنا للتآخي والتضامن والتبادل والتعاون. والدولة تلبي حاجتنا للأمن، والمساواة، والإنتاج، والدفاع عن حياتنا ومصالحنا المشتركة. فهل يميز المنتمون لتلك الجماعات المتطرفة في هتافهم بين واجباتهم الدينية وواجباتهم الدنيوية؟ أم يخلطون خلطاً زريعاً بين هذه وتلك، ليتملصوا من أداء ما يجب عليهم أن يؤدوه كمواطنين، وليتجاوزوا الحدود السياسية التي لا تعطيهـم أكثر مما تعطي غيرهم، ولا تسمح لهم باغتصاب السلطة والافراد بها، لأنهم كما زعموا يتحدثون باسم الله، ويلبون نداء هو فوق نداء الأمة ونداء الوطن، فيا للهول، كما كان يقول يوسف بك وهبي! بل هم لا يقنعون باغتصاب السلطة وحدها، وإنما يتجاوزونها لاغتصاب الأرواح، واغتيال الخصوم. فإن كان منهم محتالون كثيرون يفعلون ذلك عمداً، ويعرفون أنهم يجعلون الدين مطية للاستئثار بالدينا، فأكثر هؤلاء المحتالين أعرار مخدوعون تسحرهم الكلمات، وتضللهـم العبارات.

وما يقال عن هذا الشعار الأول يقال عما يليه. فالقرآن دستور أو شريعة، ما في ذلك شك. لكنه شريعة دينية وأخلاقية. أما الدستور بالمعنى المعروف المتداول فهو شريعة وضعية أو قانون مدني ينظم

حياتنا المشتركة في هذه الدنيا، باعتبارنا مواطنين لا باعتبارنا مؤمنين. لأننا نعيش في وطن واحد، دون أن نتبع عقيدة دينية واحدة، ففينا مسلمون، وفينا مسيحيون، وفينا غير هؤلاء وهؤلاء.

وما دامت العقائد مختلفة، والظروف تتغير، والدنيا تتطور فعلى الدساتير التي تحكمها أن تكون صورة لها تتغير مثلها، وتسائر أطوارها المتعاقبة. وإذن فلا بد أن تكون خاضعة للبشر تقبل الحذف والإضافة، والتعديل، والتصحيح حتى تلبي مطالبهم، وتستجيب لحاجاتهم، وهذا ما يتعارض مع قداسة الكتب السماوية التي ينبغي ألا تمتد إليها يد بتعديل أو تحريف. وإذن فيجب أن يظل القرآن الكريم بشيرا ونذيرا، وداعيا إلى الله بإذنه وسراجا منيرا، وأن يظل الدستور قانونا دنيويا يقبل التغيير والتعديل، بشرط ألا نقلبه كل يوم رأسا علي عقب أو ظهرا لبطن، حتى نرضي هذه الفئة، أو نتجنب إغصاب هذا الحاكم، فنبتدل الدستور ابتذالا، ونحوه إلى ثوب خلق كما كنا نفعل مع ثياب آبائنا نحن التلاميذ الفقراء. لقد كان العام الدراسي يقبل وأيديهم أقصر من أن تشتري لنا ما نحتاج إليه من ملابس جديدة ملائمة، فتتفتق قرائحهم عن عباءات تصير بذلات، وجلابيب تتحول إلى صديريات ومعاطف.

وقد رأينا ما تعرض له الدستور خلال الأعوام الخمسين الماضية في البلاد العربية كافة، وما جرى عليه من تغيير وتعديل، وتقصير وتطويل، وتأجيل وتعطيل، مما لم يجر مثله على ثيابنا القديمة! يجب أن نميز تمييزا واضحا بين القانون الذي ينظم حياتنا الروحية والأخلاقية، وهي في جوهرها حياة فردية خاصة، لأنها تتصل بالقلب والضمير، وبين القانون الذي ينظم حياتنا السياسية، والاجتماعية، وهي بطبيعتها حياة عامة مشتركة.

إن الأخلاق وإن اختلفت مظاهرها وتأثرت بالأوضاع والتقاليد السائدة تعود إلى جوهر ثابت لا يتغير، فالصدق يظل صدقا، ويظل منجيا، والتضحية تظل تضحية، وتظل نبيلة. أما المصالح العملية والسياسات اليومية فهي لا تفتأ تتغير، وقد تنقلب أوضاعها وتذهب من النقيض للنقيض. اليوم نسالم من كنا بالأمس نحاربه، ونخاصم من كنا نصادقه ونعانقه. وفي هذا الضوء نفهم المعنى الكامن في قولهم والرسول زعيمنا. فمادامت الزعامة المقصودة في هذا الهتاف زعامة سياسية، فالرسول لن يكون زعيمهم أبدا.

إن زعامة الأنبياء حتى لو قدر لهم أن ينشئوا دولا كما حدث في الإسلام، غير زعامة السياسيين، لأن الرسول وهو يسير دفة الحكم لا ينطق عن الهوى، وإنما هو وحي يوحى، فإذا اختاره الله إلى جواره فلن يعوضه أحد أبدا.

ثم إن القرن السابع الميلادي الذي ظهرت فيه دولة الرسول يختلف كل الاختلاف عن القرن الحادي والعشرين الذي نعيش نحن فيه. ويثرّب في ذلك العهد تختلف عن مصر في هذه الأيام. والمصريون القدماء والمحدثون يختلفون عن المكيين والمدنيين. والإسلام نفسه في هذا العصر يختلف كثيرا عن الإسلام في عصر النبوة. والمطالب، والأوضاع، والظروف، والمشكلات، والفئات الاجتماعية والأحزاب السياسية، والقوى والعلاقات الدولية تختلف كلها شكلا وموضوعا، فكيف يمكن أن تكون السياسة هي السياسة، وتكون الزعامة هي الزعامة؟ لا مفر في هذه الحالة من أن يتقمص المرشد العام شخصية الرسول، أو يدعي أن روح الرسول حلت فيه كما يفعل بعض زعماء الشيعة.

فإن لم يجرؤ على أن يصرح لمريديه بأنه حل محل النبي أو صار وريثاً أو خليفة له فسوف يتسرب هذا المعنى ضمناً إلى المريدين، حين يرون أن زعامة المرشد المتحققة هي الشكل الوحيد الذي تجسد فيه زعامة الرسول التي يرفعون بها أصواتهم دون أن يتصوروا معناها أو يفهموا مغزاها. والنتيجة أن يتحول المرشد إلى رجل مقدس، ويصبح في نظر أتباعه معصوماً من الخطأ، فلا يجرؤ أحد علي مخالفته أو مناقشته، وأن يكون النظام السياسي الذي يعدنا به هؤلاء هو الطغيان الأسود المتصل الذي فرضه على آبائنا وأجدادنا من حكموهم باسم المسيحية تارة، والإسلام تارة أخرى، فانفردوا بالسلطة، وافسدوا الدين والدنيا معا.

والتضليل لا ينحصر في حدود الألفاظ والعبارات التي ترفع بها هذه الجماعات أصواتها، وإنما يتعداها إلى ماعداها من الألفاظ وعبارات أخرى قد لا تكون متداولة كالأولى، لكنها تصطبغ لا محالة بالصبغة ذاتها، وتكتسب من المعاني ما يتفق مع تلك المعاني التي فرضتها هذه الجماعات على الدين، والزعامة السياسية، والدستور.

تديين مظاهر الحياة كلها، وإعادة المجتمع إلى ما كان عليه في العصور الوسطى. السياسة، والاقتصاد، والمرأة، والرجل، والرأي، والعقيدة، والفكر والفن، واللغة والأزياء، وذلك عن طريق القانون النفسي الذي يسميه العلماء قانون التداعي. فالأفكار، والكلمات، والتصرفات تستدعي ما يرادفها، أو يشابهها، أو يقترن بها، أو يناقضها. ومادام قائد الجماعة المتطرفة قد صار أميراً فالكلمة المستخدمة هنا عن طريق التداعي ليست الانتخاب أو الاختيار وإنما البيعة.

والمريدون لا يناقشون أميرهم طبعاً ولا يحاسبونه، ولكنهم يقبلون يده. وقد نجح هؤلاء للأسف في أن يفرضوا مصطلحاتهم على

أحزاب سياسية، وأجهزة إعلام أصبحت لا تتحدث عن انتخاب رئيس الجمهورية، بل عن مبايعته. ونحن عن طريق التداعي لم نعد مصريين، وإنما مسلمون ونصارى. ونحن لا نحتكم في بلادنا للقانون، بل للشرع. والأمم الأخرى ليست أمما أخرى، وليست أمما أجنبية، بل كفار. وجوازات السفر ليست وثائق للتعريف بالشخصية وبالبلد الذي يتبعه حاملها ولكنها صكوك أمان.

ورجال الشرطة محتسبون. والمسيحيون المصريون ليسوا مواطنين، ولكنهم ذميون. والسياح مستامنون. والقتلة يدفعون الدية. والموسيقى منكر. والمبادئ السياسية الحديثة أيديولوجيات فاسقة ملحدة. والأزياء التي يرتديها هؤلاء تنتمي للعصور التي تنتمي لها هذه اللغة فهي حجاب ونقاب، وسروال وجلباب!

والخطر لا يقف عند هذا الحد. وإنما ينتقل عن طريق التداعي من اللغة إلى الفعل الذي يصبح فيه الموت أمنية من أسمى أمانينا.

هكذا يتحول المتطرفون إلى إرهابيين!

الكلمات فخاخ منصوبة!

سأعيد القول وأكرره مرة بعد مرة، حتى يثبت لي أنني أفصحت وأوضحت، وأن ما قلتَه في تجديد الخطاب قد فهم وعلم، وإلا فأنا لست على يقين من أننا وصلنا إلى شئٍ نطمئن إليه في هذا الموضوع الخطير.

نحن نتحدث عن تجديد الخطاب الديني، ثم نظل محبوسين في لغتنا القديمة، مكبلين بفكرنا القديم. نتحدث عن ضرورة التجديد وضرورة التطوير، ثم نتناول هذه المسائل أو تلك من المسائل التي نحتاج فيها للخطاب الجديد، فلا نجد ولا تطور، بل نردد ما كنا نقوله من قبل كأننا آلات تنطق بما نقش على سطحها من كلمات.

خذ مثلاً كلامنا عن المرأة ووضعها في البيت والشارع، والدستور، والقانون، والمجتمع.

الدستور، والقانون، وحقوق الإنسان، والعقل، والمنطق تؤكد كلها أن المصريين كلهم سواء، الرجال منهم والنساء. لكننا لا نكاد نخطو بعد ذلك بضع خطوات حتى نتوقف وجلين مرتبكين أمام النصوص الدينية التي يتناقض معناها المباشر مع هذه المساواة، فننكص على

أعقابنا، ونرضى بالانتقاص من حقوق المرأة ونبرر هذا الانتقاص بما يستطيع اختلاقه وتلفيقه فنناقض أنفسنا، ويبقى الحال على ما هو عليه، ويظل الخطاب هو الخطاب.

نعم. المرأة في المجتمعات البدائية نصف رجل: لأنها في هذه المجتمعات جسد فحسب، والرجل عقل وجسد؛ ولأنها محرومة من أن تتعلم، محرومة من أن تعمل وتنتج، محرومة من أن تفكر وتختار، لكنها في المجتمعات المتقدمة لا تختلف عن الرجل في شيء، ولا تقصر عنه في اكتساب فضيلة، أو إدراك غاية. فإذا كان هناك فرق بين امرأة ورجل، فهو بين امرأة بالذات ورجل بالذات، وليس بين جنس الرجال وجنس النساء. هناك امرأة جاهلة غبية. خفيفة فهي لا شيء أمام رجل عاقل ذكي رصين، وامرأة أخرى قوية فاضلة مثقفة، فهي أفضل من ألف رجل تافه، وما أكثر الرجال التافهين!

لكننا نصطدم هنا بالنصوص التي ثبتت وضع المرأة المتدني، ونحكم عليها بالبقاء فيه، فماذا نصنع مع هذه النصوص؟
الجواب. إما أن نفهمها بمعناها الحرفي، وإما أن نتحرر من هذا المعنى الحرفي، ونفهمها بطريقة جديدة، أي بطريقة أصح. فالنص إما أن يتعلق بحقائق مطلقة لا تتغير ولا تتبدل، فالحكم الذي نستخلصه منه يظل ثابتاً لا يتأثر بمرور الزمن ولا بتغير الظروف، كشهادتنا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله. أما النص الذي يتعلق بالحالات المتغيرة فالحكم الذي نستخلصه منها يتطور ويتغير بتطور الزمن، وتغير الظروف.

المرأة في الجزيرة العربية قبل الإسلام كانت سلعة، أو لعبة، أو سبية. وكان بوسع الرجل أن يقامر على امرأته فيخسرهما كما خسر الشاعر عروة بن الورد زوجته في مقامرة. وكان بوسع الابن البكر أن يرث

نساء أبيه بعد وفاته. وقد رفع الإسلام المرأة درجات من هذا الوضع المزري. لكن النصوص التي حررت المرأة جزئياً عند ظهور الإسلام تقيدها الآن لو أسقطنا الزمن من حسابنا وفهمناها بمعناها الحرفي الذي يفرضه الخطاب القديم فرضاً. أما إذا جددنا خطابنا فسوف نفهم النصوص الدينية التي تتعلق بهذا الموضوع أو بغيره فهما آخر.

لن نسقط الزمن من حسابنا، لأننا لسنا فاقدي الوعي، ولأن وضع المرأة الآن يختلف طبعاً عن وضعها منذ ألف عام. فإذا كانت القضية قد تغيرت فلا بد للحكم الصادر فيها أن يتغير والقضية هي المرأة التي كانت تعامل في المجتمعات القديمة كأنها بهيمة، فرفعها الإسلام إلى مرتبة البشر، وأعطاه معظم حقوقها، فمن المنطقي وقد أصبحت جديرة بالمساواة الكاملة مع الرجل أن يكون الإسلام أول من يتبنى هذا المبدأ، ويعطي المرأة حقوقها كاملة.

والمرأة لم تكن مسئولة عن نفسها من قبل، فمن الطبيعي أن يكون نصيبها في الميراث نصف نصيب الرجل. ولم تكن مسئولة عن غيرها من قبل، فمن الطبيعي ألا تكلف بمسئولية وأن تعتبر شهادتها ناقصة. لكن هذا الوضع تغير الآن تماماً، فمن المنطقي أن تتغير قراءتنا للنصوص الدينية، فننتفهمها بروحها وغاياتها، لا بحروفها ومعانيها المباشرة. وليس من المعقول اليوم، وقد أصبحت المرأة أستاذة، وقاضية، ونائبة في البرلمان، ووزيرة أن تقدر شهادتها في المحاكم بنصف شهادة، على حين تعتبر شهادة الرجل ولو كان جاهلاً طائشاً أمياً شهادة كاملة.

ونحن نرى بعد ذلك أن الأحكام الموروثة التي نطبقها على المرأة لم تجعل المرأة أفضل، أو أرقى، أو أعف، أو أسعد مما هي في البلاد التي ساوت بينها وبين الرجل في كل شيء. فعلينا أن نعيد النظر في فهمنا

لما يتعلق بالمرأة من نصوص، ونراجع ما تركه لنا الفقهاء القدماء من تفسيرات وأحكام لم تعد تتفق الآن وإنسانية الإسلام، وتكريمه للكائن البشري، واحترامه لحريته، وحرصه على سعادته. وهذا هو الخطاب الجديد.

الخطاب الجديد لا يسقط الزمن من حسابه، وينظر لمقاصد النص ولا يقيد نفسه بعباراته، ويهتم بالإنسان قبل أن يهتم بأي شيء آخر. إنه باختصار ثورة جذرية شاملة على الخطاب القديم.

الخطاب القديم إذعان وتسليم، والخطاب الجديد بحث ونقد ومساءلة ومحاكمة. والخطاب القديم شكل ومظهر، والخطاب الجديد فكر وجوهر. والخطاب القديم موصول بالنصوص القديمة وحدها، مقطوع الصلة بالواقع يخاصم الحياة، ويفرض نفسه عليها، فلا يلبي حاجة من حاجاتها، ولا يصدق مع حقيقة من حقائقها، أما الخطاب الجديد فالحياة بثوابتها ومتغيراتها هي مرجعه الأول وشاهده الذي يقف إلى جانبه ويؤكد صدقه.

الخطاب إذن ليس مجرد ترجمة محايدة للأفكار، ولكنه منهج في التفكير، أو أنه عملية عقلية معقدة منظمة تنظيماً منطقياً، ومركبة من عدة عمليات جزئية تتمثل في سلسلة من الألفاظ والقضايا التي يرتبط بعضها ببعض.

وكما أن الخطاب تأليف معقد مركب، فقراءة الخطاب لا تقل تعقيداً وتركيباً - أقصد القراءة الصحيحة التي نحلل بها الخطاب ونفهمه ونؤوله لنضع أيدينا على ما فيه من أفكار لا تنفصل عن الكلام، ولا توجد مستقلة عنه، كما لا يوجد كلام مجرد من الأفكار.

لكن الفكرة لا تقدم نفسها دائماً ببساطة أو بصراحة، لأنها ليست دائماً واضحة أو بريئة أو موضوعية، وإنما هي في معظم الأحيان

ملتبسة مغرصة مختلطة بما يعتمل في نفوسنا من رغبات ومخاوف ووساوس وذكريات وكوابح نعي بعضها ونتجاهل أكثرها، ونعبر عن هذا كله في الخطاب الذي يستطيع أن يفتح عن كل شيء، التصريح، والتلميح، والمنطوق به والمسكوت عنه بشرط واحد هو أن نحسن قراءة الخطاب، ندرك أنه يخفى ويعلن، ويكتم ويبوح.

هذا الفهم الجديد لوظيفة اللغة هو ما نقصده حين نتحدث عن خطاب جديد يختلف اختلافا جذريا عن الخطاب القديم.

إننا، حين نميز بين الخطابين، لا نميز بين طريقتين في التعبير، ولكن نميز بين طريقتين في فهم الكلام. وهكذا نستطيع أن نقرأ النصوص القديمة قراءة جديدة تكشف أعماقها وتفضح أسرارها، كما نستطيع أن نقرأ النصوص الجديدة قراءة قديمة تضلنا ولا تفسح إلا عن القليل.

كثير مما يكتب ويقال في هذه الأيام يخدرنا، ويقتل إحساننا بالزمن، ويوهمنا أن ما حدث قبل ألف عام يمكن أن يتكرر الآن. ولأننا نخجل من تخلفنا وعجزنا عن اللحاق بالآخرين نصبح فريسة سهلة لهذا الخطاب الخادع فنصدق، ونتحمس لوعوده الكاذبة، ونتجاهل ما قد يراودنا من الشك فيه، وإن استطاع بعضنا أن يقاوم الضعف ويكتشف الخديعة، ويدرك أنه حديث خرافة، وتضليل في تضليل.

لكن هذه ليست مجرد شجاعة. إنها قدرة على الفهم وكشف العيوب والثغرات. فالكلمات قد تستعمل بعكس معناها. وربما تحولت كل كلمة إلى فخ منصوب.

عندما يحدثوننا عن البيعة وهم يدعوننا لممارسة الديمقراطية لا يقعون في سهو، ولا يستخدمون هذه الكلمة حبا في التراث، بل يسعون إلى إخراجنا من مجال الاختيار الحر ليدخلونا في دائرة الإذعان

والتسليم. فالبيعة وهى تشير في الأصل إلى شكل من أشكال التعاقد والاختيار المشروط تحولت في الممارسة التاريخية إلى قهر صريح لا حرية فيه ولا اختيار. فالحاكم يفرض نفسه أولاً، ويستولي على السلطة بالقوة كما فعل المعز حين دخل مصر فاتحاً فسأله العلماء المصريون عن حسبه ونسبه، فأخرج سيفه وقال هذا حسبي! ثم نثر عليهم دنانيره الذهبية وقال هذا نسبي؟! وهو إذن لم يأت إلى مصر ليرشح نفسه في الانتخابات، ولكن ليبايعه أهلها. المذعنون لهم ذهبه، وليس للمعارضين إلا ضرب الأعناق!

هكذا خرجت الكلمة من معناها الأصلي، فلم تعد تدل على التعاقد، بل أصبحت تدل على التسليم والإذعان. ولكي نخرج من هذا الإذعان يجب أن نفهم هذه اللغة الملتبسة، ونكتشف حقيقة المعنى المقصود. بعبارة أخرى يجب أن نجدد الخطاب الثقافي!

ليست أخطاء لغوية!

نحن نستهيّن باللغة، ونسيء استعمالها، ولا ننتبه لخطرها، ومعنى هذا أننا لا نرى، ولا نفكر، ولا نميز بين الشيء وشبيهه، أو بين الفكرة ونقيضها. ولهذا يسهل على الدجالين والمشعوذين والطغاة ووزرائهم وكتابهم أن يخدعونا ويضلّوننا، ويسوقونا إلى الكارثة بعد الكارثة، ونحن نتبعهم، ونساق وراءهم، وندغ من الجحور ذاته بدل المرة مرات، لأننا لا ننتفع بالدرس، ولا نستخلص العبرة، ولا نحاسب أنفسنا، ولا نحاسب غيرنا.

حين استولى ضباط الجيش على السلطة لم يسموا عملهم انقلاباً، كما كان يجب عليهم أن يفعلوا لو أنهم كانوا يحترمون اللغة أو يحترمون المتحدثين بها، ولكنهم سموه حركة!

ويبدو أنهم وجدوا بعد ذلك أن الحركة كلمة محايدة لا تفصح عن معنى واضح أو اتجاه محدد، فأضافوا لها صفة تحسنها وتجعلها مقبولة لدى رجل الشارع، فأصبحت هذه الحركة مباركة، ثم مضت سنة أو سنتان قبل أن يعيدوا النظر في هذه التسمية، ويجعلوا انقلابهم ثورة، ليضفوا عليه طابعا شعبيا يخدع الجماهير ويوهمها بأنها تشارك في صنع

الأحداث، أو يورطها فيها، ويحملها المسؤولية عما ينفرد الحكام بصنعه! وحين قرر الضباط أن يبقوا في السلطة، وأن ينفردوا بها، ويحكموا البلاد خلف برلمان مزيف يأتذر بأمرهم، حرصوا على أن يغيروا اسم البرلمان القديم وجسمه، فجعلوه مجلسا واحدا بدلا من اثنين، وسموه مجلس الأمة بدلا من مجلس النواب، ليوهمونا بأن الديمقراطية أصبحت مباشرة وأن الأمة أصبحت تحكم بنفسها لا بنوابها أو ممثليها! وحين وقعت هزيمة ١٩٦٧ التي كان لا بد أن تقع بعد أن عاشت البلاد خمسة عشر عاما من الطغيان المتصل، حرصوا على ألا يسموها باسمها الحقيقي الفاجع، وإنما أطلقوا عليها اسم الدلع الذي اشتهرت به، وهو النكسة. والقصد معروف وهو التعمية علينا، والحيلولة بيننا وأن نعرف حقيقة ما حدث، ومازلنا نجهلها حتى الآن.

وقد فهم الغربيون عنا هذا الضعف، وأدركوا أننا لا نحب الصراحة، ولا نطلب الدقة، ونفضل الوهم الخادع المريح على الحقيقة التي قد تكون مرة المذاق، وقد تثير القلق، وتستدعي السهر وإطالة التفكير، وبدل الجهود. ولهذا كفوا عن أن يسموا الدول المتخلفة دولاً متخلفة، وقرروا أن ينافقوها كما تنافق نفسها، وأن يسموها دولاً نامية ليهونوا عليها فقرها وجهلها وغربتها في العصر الذي تعيش فيه، وشتان بالطبع بين النمو والتخلف، شتان بين الصغير الذي مازال ينمو، والكبير المتخلف الذي يؤثر النوم على اليقظة، والكسل على العمل، والوهم على الحقيقة! وكما نفعل في حديثنا عن النمو والتخلف، والانقلاب والثورة، والنكسة والهزيمة، نفعل في حديثنا عن أي شيء آخر مما يتصل بحياتنا العامة أو حياتنا الخاصة.

نحن نخاف من الكلمات، ونتعامل معها كأنها أرواح طيبة أو شريرة، نتوسل ببعضها، ونستعيز من بعضها الآخر، كما يفعل البدائيون

الذين يعتقدون أن التلفظ باسم الشيء يستحضره، فنحن لا نجرؤ على تسمية ما نخشاه باسمه الصريح، وحين لا نكف عن ذكر ما نتمناه ونأنس بوجوده، وهو سلوك لا نختص به وحدنا، بل هو شائع في كل الأمم، وبالذات في الأوساط الشعبية التي لم تتحرر نهائياً من فكرها الخرافي الموروث، وهذا ما يسميه علماء النفس "اللفظية"، وتتمثل في التعامل مع الكلمات باعتبارها بديلاً عما تسميه وتشير إليه. وقد استغلت أجهزة الدعاية السياسية والاقتصادية هذه النزعة لتروج ما تسعى لترويجه، فما عليها إلا أن تطلق ما تشاء من الأسماء والأوصاف على ما تشاء من الأفكار والأنباء والسلع، وأن تخلع على هذه الدعاية ثياباً مستعارة من الجد والأهمية، وألا تكف عن تكرار ما تقول، وعن إذاعته على الناس صباح مساء حتى يصبح عنصراً مألوفاً في حياتهم اليومية أو شرطاً من شروط وجودهم. وهكذا تحل الصور محل الحقائق، وتنبو الألفاظ عن تلبية المطالب وأداء الحقوق. فإن كان لا بد أن نتقدم فالتقدم كلمة. وإن كان لا بد أن نتحرر فالتحرر كلمة، وإن كان لا بد أن نتغير وضعنا كلمة محل أخرى، وشعاراً مكان شعار. انظر مثلاً إلى كلمة الأمة كيف عدلناها وبدلناها وضيقتهاها ووسعناها حتى أصبحت تحمل من المعاني والأفكار ما تحتمله وما لا تحتمله. والأصل في الأمة أنها تعني أي جنس من الناس أو من الحيوان، ويبدو أن الأمة في لغتنا اشتقاق من الأم. فكل جماعة أو ذرية تنتمي لأم واحدة أو أصل واحد أمة. وفي هذا المعنى تتفق اللغة العربية مع اللغات اللاتينية، فكلمة الأمة في هذه اللغات nation مشتقة من كلمة natif أي الوليد أو المولود. غير أن هذا المعنى الأصلي تراجع شيئاً فشيئاً، وحلت محله معان أخرى تطور بعضها عن بعض، حتى وصلنا إلى المعنى الاصطلاحي الذي

يفهمه الناس اليوم من كلمة الأمة في جميع اللغات والثقافات. والأمة بهذا المعنى الاصطلاحي جماعة من البشر تنتمي لوطن واحد، وتتكلم لغة واحدة، وتجمع بين أفرادها وعناصرها تجارب الماضي، وتحديات الحاضر، وأهداف المستقبل وأحلامه.

ومن البديهي أن هذا الشعور الجامع بالانتماء يحتاج إلى شكل يتجسد فيه، ويمارس فعله ووجوده. وهذه هي الوظيفة التي تنهض بها الدولة. فالدولة هي الصورة أو الحالة État التي تكون عليها الأمة لتضمن وجودها وأمنها وحريتها. والأمة بغير دولة مادة بغير صورة ولا إرادة ولا فاعلية. وقد ارتبط وجود الأمة في العصور الحديثة بوجود الدولة القومية التي خرجت من رحم الدولة الدينية أو الإمبراطورية المقدسة. الدين رباط جامع، لكن هذا الرباط لم يصمد أمام تطور اللغات والثقافات واختلاف المصالح والظروف، هذا الاختلاف الذي عبر عن نفسه في البداية تعبيراً دينياً، حين تحولت العقيدة الأصلية إلى مذاهب متعددة واجتهادات شتى. ثم تباينت المذاهب، ونضجت اللغات، وتضاربت المصالح والسياسات فنشأت الدولة القومية على أنقاض الدولة الدينية التي زهبت في الغابرين فلم يبق منها إلا صور متحجرة أو نزعات رجعية متخلفة. وقد عرفنا هذه الأطوار في بلادنا كما عرفتها الأمم الأخرى.

بل لقد عرفنا بعض هذه الأطوار قبل غيرنا، لأن الدولة المركزية نشأت في مصر قبل أن تنشأ في أي بلد آخر، ومع ذلك فالأمة في لغتنا وثقافتنا فوضى من المعاني والمفاهيم الغامضة، لأن معنى الكلمة لا تحدده الكلمة وإنما يحده المتكلمون، ونحن نعرف أن اللغة العربية يتكلمها المصريون وغير المصريين، فهي ليست لغتنا وحدنا، وإنما هي لغة كثيرين تعبر عنهم، وتدافع عن مصالحهم وربما استطاعت أن

تفرض وجهات نظرهم، كما يحدث في هذه الأيام التي تمكنت فيها القوي المحافظة من السيطرة على مراكز التوجيه الثقافي في العالم العربي، واستخدامها في مراجعة الأفكار والمفاهيم الحديثة، والتشكيك في صدقها، وإضعاف نفوذها وإعادة صياغتها بما يضمن لهذه القوى أن تواصل وجودها المتحجر في عالم لا يكف عن التطور والتحول، وهكذا لم تعد الأمة أمة، أو لم نعد نعرف نحن المصريين إلى أي أمة ننتمي. إن هذه الكلمة التي كانت تجمع بيننا بالأمس تفرقنا في هذه الأيام. وفي الوقت الذي تبعدنا فيه عن أنفسنا تخطنا بغيرنا فلا نتمثل وجودنا الحق، وربما أصبح فيه بعضنا حربا على هذا الوجود.

ولقد تربي الجيل الذي انتمي إليه على الثقافة الوطنية التي بلورتها ثورة ١٩١٩، هذه الثورة التي حررت مصر من الانتداب البريطاني بعد أن تحررت من تبعيتها للعثمانيين، وحددت مكانها في التاريخ، وشكلت وعيها بنفسها، وفهمها لدورها في العصور الحديثة، فمن الطبيعي أن يشعر المصريون بخصوصيتهم، وأن يعتبروا أنفسهم أمة حرة مستقلة. وهكذا نشأت الأجيال التي ظهرت بين أواخر القرن التاسع عشر وأواسط القرن العشرين، وهي لا تعرف إلا أمة واحدة تنتمي لها هي الأمة المصرية.

غير أن الأحداث التي توالى على مصر والبلاد العربية الأخرى عقب الحرب العالمية الثانية، وخاصة نجاح الصهيونيين في اغتصاب فلسطين أوقف المصريين والعرب جميعا أمام خطر داهم مشترك، وأقنعهم بحاجتهم الملحة للتضامن الذي لم يكتفوا به برغم إنهم لم ينجحوا في تحقيقه، وإنما سعوا لما هو أبعد من التضامن واقتوي، وهو الوحدة التي فشلوا في أن يحققوها بالفعل، وفضلوا كعادتهم أن يحققوها بالكلام. وحدة ما يغلبها غلاب؟!!

لم تتحقق الوحدة العربية، ولم تتمكن الأمة العربية، بالتالي من أن تصبح أمة، لأنها ظلت على حالها شعوبا متعددة ودولا مختلفة، لا ترعى في بعض الأحيان حقوق الجوار، فضلا عن أن تندمج في دولة واحدة تتيح للشعوب العربية أن تتواصل وتتفاعل، وتتكامل، وتنمي طاقاتها، وتوحد إرادتها وتحقق أهدافها المشتركة، ومع أن الأمة العربية لم تصبح حقيقة سياسية واقعة وظلت حلما من الأحلام، فقد انتمينا لهذا الحلم، وأصبحنا جزءا منه، واندمجنا فيه، وتخلينا عن الحقيقة السياسية القائمة فعلا، وهي الأمة المصرية. والعجيب أن النظم التي رفعت شعارات الوحدة العربية كانت أشد من غيرها حربا على هذه الوحدة العربية، لأنها أذلت المواطنين، وأفقرتهم، وحرمتهم من أبسط حقوقهم الإنسانية والوطنية، فلم يبق لهم إلا اللوان بانتماؤهم العرقية والطائفية الراسخة الموروثة. وهكذا أصبحت الوحدة الوطنية التي كانت متحققة بالفعل في لبنان، والسودان، والجزائر، والعراق معرضة للانهايار والتمزق، بدلا من أن تدخل هذه البلاد في اتحادات أكبر.

هذا الفشل استغلته النظم الرجعية العربية والجماعات الدينية المتطرفة التي شجعتها الهزائم المتلاحقة على التشكيك في كل ما تحقق في نهضتنا الحديثة، واعتباره رجسا من عمل الشيطان، وإعادة إحياء العصور الماضية، وتبني ما كان سائدا فيها من أفكار، ومصطلحات وأزياء، وتقاليد، وهكذا حل الانتماء الديني محل الانتماء الوطني والقومي، وصارت الأمة الإسلامية بديلا عن الأمة المصرية والأمة العربية، وأصبح ما يربطني بالصينيين والأفغان، والهنود، والنيجيريين الذين يدينون بالإسلام أقوى مما يربطني بالمصريين الذين لا يدينون به؟! وكما حرفنا كلمة الأمة عن موضعها، وحملناها مالا تحتمل

من المعاني المتضاربة والدلالات المتناقضة، فعلنا مع كلمات
أخرى كثيرة ومصطلحات شتى، فلم يعد الدستور دستوراً،
وأصبحت الجمهورية ملكية، وصار الدين دولة، وعاد الماضي
حاضراً، وأمسى كل صعلوك باشاً، وكل جميل عسلاً وسكراً..
ومن السذاجة أن نعتبرها أخطاء لغوية. لا، وإنما هي أخطر وأفحش،
ونتائجها أقسى مما نتصور وأشد!

اللعب بالكلمات!

في الأوقات الضائعة، ومنها أوقات الفراغ والانتظار والسفر، يلعب الناس بالكلمات. يجعلونها حروفا مفردة تنزل من أعلى إلى أسفل، وتذهب من جانب إلى الجانب المقابل، لتتقاطع في مركز مشترك تجتمع فيه هذه الحروف التي تلعب بها، ونبحث عما يمكن أن نجده فيها. وفي عصور الانحطاط يلعب الناس أيضا بالكلمات، فيكتبون جملا لا تتضمن حروفا لينة أو حروفا منقوطة، وينظمون أشعارا تقرأ من اليسار لليمين كما تقرأ من اليمين للييسار، ويشكلون من الأصوات والمقاطع الواحدة جملا مختلفة، كما كنا نفعل ونحن صغار فنقول:

طرقت الباب حتى كل متني

فلما كل متني، كلمتني!

لكن اللعب بالكلمات كاللعب بالنار. لأن الكلمات ليست مجرد حروف متجاورة، أو علامات يغني بعضها عن بعض، وإنما هي بكل بساطة كائنات حية، ربما كانت في البداية مجرد أصوات أو علامات لا معنى لها، لكنها تكتسب معانيها بالألفة، أي بالاتفاق والاصطلاح. نستطيع أن نقول مع بعض التجاوز إن السماء لدى كل البشر هي

السماء، لكن اسمها في العربية يختلف عن اسمها في الإنجليزية، أو الصينية، أو السواحلية. نحن اتفقنا على أن نسمي السماء سماء، أو ورثنا هذا الاسم عن الذين اتفقوا على أن يطلقوه على هذه المسميات التي نشير إليها بهذا الاسم. وآخرون سموها السماء Sky، وسواهم سموها Ciel. لكن هذه الأسماء خالطت مشاعرنا وعواطفنا، وأفكارنا وأحلامنا، وتحولت بالألفة والاستعمال إلى موجودات أو كائنات حية. فالسماء في لغتنا مؤنثة، ولا بد أن لهذا التأنيت أصلا أسطوريا. وهي في لغات أخرى مذكورة، أو محايدة لا جنس لها، ولا بد أن هناك ما يفسر هذا وذلك. فقد ارتبطت السماء، والأرض، والرياح، والمطر، والشمس، والقمر بالدين وبالكائنات العلوية المقدسة التي منحت السماء صورتها ومعناها في ثقافة كل أمة. هكذا تبدأ الكلمات وهي مجرد أصوات غريزية لا تعبر عن معنى واضح، ثم لا تلبث حتى تصبح أسماء معروفة لأشياء ومعان محددة متفق عليها بين أبناء اللغة الواحدة، بحيث يفهم كل منهم عن الآخر ما يقصد، وينقل إليه الحقائق والوقائع كما يراها ويفهمها، إلا إذا كان عابثا كذابا، فبوسعنا أن نكتشف كذبه وعبثه حين نطابق بين القول والفعل، أو بين الأسماء والمسميات. وربما جارينا فيه وتواطأنا معه عليه، لأن الإقرار بالحقيقة ليس أمرا سهلا في كل حال، ومقاومة الوهم، والتزام الصدق، وتنفيذ الأكاذيب عمل صعب ربما بلغ مبلغ البطولة التي لا نطيق دائما تكاليفها، ولا نتحمل دائما تبعاتها، ولهذا نؤثر الصمت في بعض الأحيان، ونتظاهر بالقبول والرضا، ونبيع الوهم ونشتره، ونسمي الأشياء بغير أسمائها، ونلعب بالكلمات مع اللاعبين، ظانين أننا نستطيع في نهاية اللعب أن نستغفر، وأن نغسل أيدينا ونتطهر. وهذا وهم آخر، لأن الكذب لا يلوث الأيدي وحدها، بل

يلوث الروح ذاتها. والكلمات تنتقم لنفسها، فتعبت بمن يعبت بها، وتستدرجه إلى حيث يتخبط وينزلق، ويفقد القدرة على الإدراك والتمييز. تأمل مثلا ما فعله بنا الخلط بين الدول العربية وبين الأمة العربية. حين نتحدث عن دول عربية نتحدث عن حقائق ملموسة تتمثل في هذه البلاد، يتكلم سكانها اللغة العربية أو لهجات مختلفة من هذه اللغة، وتقع في تلك المساحة الواسعة من الأرض الممتدة بين الخليج العربي والمحيط الأطلسي.

ومن المنطقي أن تفكر الشعوب العربية في أن تتضامن وتجتمع في منظمة واحدة تنسق نشاطها وتنظمه، وتستثمر قواها، وتحقق لها التكامل، وتساعد على النمو والتقدم. من المنطقي أن تفكر الشعوب العربية على هذا النحو الذي تبرره وتستدعيه المطالب السياسية والروابط المعنوية، وهذا ما قامت من أجله جامعة الدول العربية.

ومن المنطقي أيضا، أو مما يمكن فهمه على الأقل ألا يكتفي العرب بما تمثله جامعة الدول العربية، وما تحققه لهم، وأن يطمحوا إلى ما هو أبعد وأقوى من أشكال التنسيق والتوحيد، وهو إقامة كيان سياسي واحد يجمع بين الدول العربية، ويستخدم سلطاته الواسعة ومؤسساته الواحدة في تحقيق ما لا تستطيع الجامعة العربية أن تحققه إلا على نحو جزئي أو بإيقاع بطيء لا تصبر عليه الحاجات العاجلة التي تستدعي تكتيل القوى وتوحيد الصفوف.

كل هذا منطقي مفهوم، لكن هذا المنطقي المفهوم لم يتحقق، لأن هناك عقبات موضوعية كان لا بد من إدراكها، والاعتراف بها، والعمل على إزالتها وتجاوزها، فالبلاد العربية مترامية الأطراف، متباينة الأعراق، فيها من أسباب الاختلاف والانفصال بقدر ما فيها من أسباب الاتفاق والاتحاد، فلا بد من إرادة قوية مشتركة تتوفر للأقطار

التي تريد أن تدخل في كيان واحد، ولا بد إذن من نظم ديمقراطية تتمثل فيها هذه الإرادة المشتركة، وتجد من الجماهير المؤيدة لها ما يساعد على تجاوز العقبات وتحقيق الأحلام.

لكن شيئاً من هذا لم يتحقق، لا النظم الديمقراطية، ولا الإرادة المشتركة، ولا الوحدة العربية بالطبع، بل أن محاولات الانفصال والانقسام كانت أكثر وأنجح من محاولات التوحيد، ومع ذلك فقد ظللنا حتى الآن نتحدث عن أمة عربية موجودة وموحدة في تصوراتنا طبعاً، وإن كانت ممزقة في دول مختلفة ربما قاتل بعضها بعضاً، لأن شعورنا القومي لحاجتنا إلى الاتحاد، مع إدراكنا صعوبة تحقيقه خدعنا فظننا أن ما نحتاج إلى تحقيقه قد تحقق، وأصبحنا نتحدث عن الأمة العربية التي لم تتشكل بعد، ولم تتوحد بعد، بل أصبحنا ننتظر رد فعلها على ما يحدث هنا وهناك فيطول انتظارنا، ونياس. دون أن يكون هناك مبرر للانتظار، أو اليأس، لأن هذه الأمة التي ننتظرها لا توجد إلا شعوباً مختلفة ودولاً متعددة، وما زالت الوحدة العربية وهي شرط وجود الأمة حلماً من الأحلام.

وبعضنا يظن أن العرب كانوا أمة واحدة، ثم تمزقوا أو مزقهم الاستعمار الحديث، وهذا وهم ساقنا إليه ظهور دول عربية لم تكن موجودة في أي عصر من عصور التاريخ، وإنما تدين بوجودها لبعض الدول الغربية، كما ساقنا لهذا الوهم خلطنا الدائم بين الجامعة الدينية والجامعة القومية، وبين دولة الخلافة من ناحية والدول العربية الحديثة من ناحية أخرى. وقد أوحى هذا الخلط لأحد دعاة الوحدة العربية بأن يقول في عبارة عاطفية أن العروبة قدر محبب لان العروبة في تصويره ميراث من الماضي لا نستطيع الإفلات منه كما لا نستطيع الإفلات من ملامحنا وانتماءاتنا التي

ورثناها عن آبائنا وأجدادنا، وليست مشروعاً جديداً، أو قراراً وصلنا إليه بملء حريتنا وإرادتنا، لأنه يلبي حاجتنا، ويحقق مصالحنا. هذا الفكر القومي الرومانتيكي كانت له آثار بالغة السوء، لأنه عجز عن فهم الماضي، كما عجز عن بناء المستقبل. أما عجزه عن فهم الماضي، فلأننا لم نكن في زمن الأمويين أو العباسيين أو حتى العثمانيين أمة واحدة، ولم تكن البلاد العربية أرضاً واحدة، وإنما كانت ولايات، أو مستعمرات خاضعة بالقوة لهذه الأسرة الحاكمة أو لغيرها. وحتى القرن السادس عشر الميلادي كانت البلاد العربية بما فيها مصر تتكلم خليطاً من اللغات واللهجات. ولا تزال نسب مختلفة من الشعوب العربية في المشرق والمغرب تتكلم الكردية، والسورانية، والنوبية، والبربرية. ولم يحدث إلا في عهد خاطفة أن استطاعت دولة واحدة أن تبسط سلطانها على كل الأراضي التي نسميها الآن الوطن العربي. هذا هو الماضي الذي لا نريد أن نفهمه، ولا نريد أن نعترف به، لأنه يكشف لنا بكل وضوح أن الأمة العربية لم توجد فيه، فإذا كان لا بد أن توجد فيجب أن يكون ذلك في المستقبل، وهي إذن ليست قدراً مفروضاً، وإنما هي إرادة مشتركة، هذه الإرادة المشتركة لا يمكن أن تتمثل في حاكم فرد من هؤلاء الحكام الذين يحبون أن يلعبوا بالشعارات، وأن يقيموا الوحدة بالليل، ويلغوها بالنهار، وإنما تتمثل هذه الإرادة المشتركة في نظم ديمقراطية حقيقية تمثل الشعوب العربية وتستند إليها وتعبر عن إرادتها، فالأمة العربية ليست ماضياً موروثاً، وإنما هي مستقبل نصنعه ونسعى إليه، فلا بد أن نتخلص من فكرة القدر المحبب، لأن القدر الذي سيفرض علينا مستقبلنا السياسي سيفرض علينا الأدوات التي يتحقق بها هذا المستقبل،

ومن المؤكد أن هذه الفكرة كانت أساسا استند إليه الحكام العرب الذين زعموا أنهم جاءوا ليحققوا الوحدة، فلم يحققوا إلا الطغيان! ومن المؤسف أن الجامعة العربية، وهي الإنجاز الوحيد الذي تحقق في طريق الوحدة، تتعرض الآن للطعنات. فما دامت الأمة العربية قد توحدت في أوهاام البعض فقد أصبحت الجامعة أصغر من هذه الأوهام!

ذو العقل يشقى..!

أنا مدين للقراء بتوضيح لا بد منه. فإن لم يكن ديني للقارئ الشاب الذي لا يعرف بداياتي، فهو للمخضرم الذي سبقني قليلا أو سبقته، فضلا عن قارئ المستقبل الذي ربما قدر لي أن يقرأني، فيراني أقول كلاما في زمن، وأقول كلاما آخر في زمن آخر، دون أن يعرف أسباب هذا التحول. وربما ظن بي ظن السوء، فاعتقد أنني كنت أميل مع الريح حيث تميل. وهو معذور. فقد عصفت الرياح بكل شيء. ومسح الرهبوت تارة، والرغبوت تارة أخرى سادة نجبا كانوا فأصبحوا. وربما ظلوا، ينقلبون على أنفسهم حتى لم نعد نميز لهم رأسا من عقب! ونحن لا ننكر على أحد أن يراجع نفسه بين الحين والحين، ويصحح اختياراته، ويعدل مواقفه. ولا نريد أن ينكر علينا أحد ذلك، بل نحن ننكر الثبات إذا كان جمودا وتحجرا وتقليدا، وخوفا من مواجهة النفس ومواجهة الآخرين. لكن التحولات الناتجة عن تأمل التجارب والاستفادة من أخطاء الماضي شيء، والانقلابات الفجائية الناتجة عن الرغبة في الثواب والخوف من العقاب شيء آخر. ومن المؤسف أن يكون معظم ثباتنا تقليدا وجمودا، وأن يكون معظم تحولنا خوفا وطمعا.

نحن ننتظر حتى تقول الحكومة فنقول، وحتى تفعل الحكومة فنفعل. فإذا كان هذا السلوك الذليل أو السلبي مفهوماً من مواطن مسحوق لا حول له ولا طاقة على أن يفكر لنفسه أو يجهر برأيه، فهو ليس مفهوماً ولا مقبولاً من المثقفين أصحاب الرأي الموكلين بتصويب الخطأ وحراسة القيم والتبشير بالمستقبل.

وإننا في أشد الحاجة لمراجعة النفس، وتصحيح المسار، والتحول، والتطور مع الزمن. لكن هذا التحول لا يمكن أن يكون مؤثراً أو فاعلاً إلا إذا كان استجابة منطقية لتجاربنا السابقة. نحن لا نخون أنفسنا، ولا نتبرأ من ماضينا حين نقد تجاربنا، ونصح أخطاءنا، بل نستفيد من هذا الماضي حين نستخلص منه العبرة، وحين نعطي ما وقعنا فيه من أخطاء لنستشرف آفاق المستقبل. ونحن على العكس من ذلك نهدر ماضينا ونقتله حين نقلده ونقدسه ولو كان كله أمجاداً وانتصارات، فكيف وقد خسرنا فيه الكثير، وقاسينا الكثير، فلا بد أن نتعلم من الألم، ولا بد أن نستفيد من الخسارة.

ولقد صرحت في حديث الأربعاء الماضي بأن الأمة العربية لم تولد بعد، ولم توجد من قبل إلا اسماً بدون مسمى، أو حلماً، أو شعاراً، أو مشروعاً سياسياً لم نفكر فيه كما يجب، ولم نعمل من أجله كما يجب. وربما فاجأ هذا التصريح بعض الذين يعرفونني، أو أخذهم على غرة، وربما سبب للذين لا يتفقون معي فيما صرحت به أذى قليلاً أو كثيراً. فلا شك أن بعض القراء يعلم أنني كنت من أشد الناس إيماناً بوجود الأمة العربية كواقع ملموس يملأ السمع والبصر. وكنت منذ أواسط الخمسينيات ضمن قلة من أوائل المصريين الذين رفعوا هذا الشعار، وتحمسوا له، ودافعوا عنه قولاً وعملاً، حين كان الحديث عن الأمة العربية وعن عروبة المصريين غير مألوف في مصر، لا في الأوساط

السياسية، ولا في الأوساط الثقافية. لأن مصر كان لها دائما وضع خاص يميزها عن الأقطار المحيطة بها، حتى في العصور الطويلة التي فقدت فيها استقلالها وتحولت إلى ولاية في إمبراطورية يحكمها الفرس، أو اليونان، أو الرومان، أو العرب، أو الأتراك العثمانيون.

وفي الوقت الذي تغيرت فيه حدود العراق، والشام و الجزيرة، والمغرب، وقسم كل بلد من هذه البلاد إلى عدة ولايات ظلت مصر موحدة محتفظة بحدودها التاريخية طوال العصور.

وعندما نجح محمد علي في أن يستقل بمصر وينشئ الدولة المصرية الحديثة في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ظلت البلاد العربية الأخرى ماعدا المغرب الأقصى خاضعة للعثمانيين.

ولم تكن أي دولة من الدول العربية القائمة الآن موجودة بحدودها الحالية في ذلك الوقت. ولم تتعين لأي دولة عربية غير مصر حدود سياسية معترف بها إلا بعد هزيمة الأتراك في الحرب العالمية الأولى، وانتصار الإنجليز والفرنسيين الذين حلوا محل الأتراك في البلاد العربية، ووزعوها فيما بينهم، وأعادوا رسم حدودها، وأقاموا فيها ما أقاموه من نظم وأسر حاكمية. وفي هذا المناخ الذي سبق الحرب الأولى وتلاها ظهرت فكرة العروبة، وارتفع شعار الوحدة العربية كرد على استبداد الأتراك وتعصبهم وتخلفهم من ناحية واستعمار الأوروبيين واستغلالهم وعدوانيتهم من ناحية أخرى، فمن الطبيعي أن يكون تجاوب المصريين مع هذا الشعار ضعيفا آنذاك، فلم يلهج به إلا بعض الشعراء والكتاب في بعض المناسبات. هذا الموقف السلبي له أسباب وجذور منها: أن مصر لم تكن هدفا قريبا للهجرات العربية كما كانت بلاد الشام والرافدين. وقد تعربت مصر وبلاد المغرب بالإسلام، وعرفت العروبة عن طريقه، على حين

كانت بلاد المشرق مسرحاً لنشاط القبائل العربية قبل الإسلام بقرون طويلة. بل أن هذه القبائل التي استوطنت بلاد الشام قبل الإسلام دخلت في المسيحية، وظل بعضها على دينه حتى الآن، فلم ترتبط العروبة بالإسلام في هذه البلاد كما ارتبطت به في مصر والمغرب.

وفي الوقت الذي ارتفع فيه شعار العروبة في بلاد الشام والعراق في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كان النشاط الثقافي والسياسي المصري قد سبق مثيله في البلاد العربية الأخرى بخطوات واسعة، وكان شعور المصريين بمصريتهم أقوى بكثير من شعورهم بعروبتهم، بل إن نظرة المصريين للعروبة لم تكن تخلو من توجس ونفور، لأن العروبة كانت لاتزال مختلطة عندهم وعند غيرهم بالبداءة. ولم تكن سمعة البدو حسنة، من هنا لم يكن المصريون عربيين، وكان العربيون المصريون إلى أواخر الخمسينيات قلة من المثقفين الذين اعتبروا الوحدة العربية ضرورية لمقاومة الاستعمار الغربي، واستعادة فلسطين، وتحقيق التقدم دون انحياز لأحد المعسكرين المتصارعين آنذاك، كما وجد هؤلاء المثقفون في اشتراكية القوميين العرب بديلاً عن اشتراكية الماركسيين الذين كانوا يبشرون بالأممية، وينظرون إلى الوحدة القومية بترفع وارتياب!

ولقد كنت واحداً من هؤلاء العربيين المصريين. ولعلي كنت معدوداً فيهم من المتحمسين المفتونين، لأن العروبة لم تكن بالنسبة لي مجرد مشروع سياسي، بل كانت مشروع حياة. كانت عقيدة شاملة أملت على قراءتي وكتابتي، أفكارتي وأحلامي، صداقاتي وخصوماتي. أكثر من خمس وعشرين قصيدة نظمتهما في العروبة، وعشرات من المقالات، وكتاب دافعت فيه عن عروبة مصر.

ويوم أعلن جمال عبد الناصر وشكري القتلى وحدة مصر وسوريا من شرفة مجلس الوزراء في شارع قصر العيني خرجت مبكرا من منزلي القريب لانضم للجمهور الذي تجمع تحت الشرفة ليستمع إلى هذا الإعلان التاريخي.

ويوم وقع الانفصال كنت في دمشق ضمن الشعراء المصريين الذين كانوا يشاركون في مهرجان الشعر ذلك العام، وقدت مظاهرة من السوريين المؤيدين للوحدة كان الزميل الأستاذ مكرم محمد أحمد ضمن شهودها.

من المتوقع إن أن يفاجأ بعض القراء حين يروني أقول اليوم ما أقوله عن الأمة العربية، فمن واجبي أن أشرح لهم أسباب هذا التحول، لا لأقنعهم بما أقول، بل لأبين لهم كيف اقتنعت أنا بأن الأمة العربية لم تولد بعد، ولم توجد من قبل إلا حلما طوباويا، أو مشروعا سياسيا لم نفكر فيه كما يجب، ولم نعمل من أجله كما يجب. وربما كانت أعمالنا نقضاً له وخروجاً عليه وابتعاداً عنه. بل هي كذلك بكل تأكيد. فقد كانت الوحدة العربية مطلبا لكل العرب أو لمعظمهم منذ أربعة عقود أو خمسة، وهي لم تعد الآن كذلك، وكان هذا المطلب قريبا ممكنا منذ أربعة عقود أو خمسة، وهو الآن لم يعد قريبا، ولم يعد ممكنا. فإذا كانت الوحدة العربية قد أصبحت مستحيلة، أو شبه مستحيلة، أو بعيدة في أقل تقدير، فالأمة العربية لم تتكون إذن بعد، لأن الأمة لا تتكون، أو لا يكتمل وجودها ولا يتحقق إلا بالدولة. فإذا كنا قد عجزنا حتى الآن عن بناء هذه الدولة الواحدة، كما عجزنا عن بناء اقتصاد مشترك، بل عجزنا عن تحقيق الحد الأدنى من التنسيق والتضامن إزاء الأخطار والتحديات التي نواجهها فنحن لسنا أمة واحدة، أو بتعبير أدق، لم نصبح أمة بعد.

نعم، هناك عواطف قومية تجمع بين العرب جميعاً من المحيط إلى الخليج، وقد عبرت هذه العواطف عن نفسها في كل المناسبات، ولا تزال تعبر عن نفسها كما رأينا في المظاهرات الحاشدة التي تفجرت في كل البلاد العربية احتجاجاً على العدوان الأمريكي على العراق، غير أن هذه المظاهرات إذا كانت دليلاً على وجود عواطف عربية، فهي ليست دليلاً على وجود أمة عربية. وقد تظاهر العالم كله ضد العدوان الأمريكي على العراق فكانت هذه المظاهرات دليلاً على وجود عواطف إنسانية مشتركة، ولم تكن دليلاً على أن العالم أصبح أمة واحدة. صحيح أن العرب يشعرون على نحو ما بأنهم ينتمون لكيان مشترك، ولكن هذا الكيان ليس أمة واحدة بالتأكيد، أو لم يصبح أمة بعد، لأن الأمة لها شكل تتحقق فيه وهو الدولة التي نجدها في البلاد العربية دولاً متعددة تتصادم وتفترق أكثر مما تتضامن وتتفق، فإذا كان العرب أمة واحدة كما يزعمون فلماذا لم يقيموا هذه الدولة؟ ولماذا لم يبدأوا حتى في إقامة نواة لها؟ ولماذا أهدموا ما بنوا؟ ولماذا لم يوحدوا الاقتصاد إذا كانوا عاجزين عن توحيد السياسة؟ بل لماذا لم يحافظوا على ما كان لهم من ثقافة جامعة حولتها السياسات المتصارعة إلى ثقافات متعددة متباعدة؟ الآن لا توجد سوق عربية للكتاب، ولا سوق عربية للفيلم. ولا يوجد برنامج مشترك للتعليم، ولا برنامج مشترك للتعبير، واللغة الجامعة، وهي الفصحى، تتراجع الآن في كل الأقطار العربية، وتحل محلها عامية العوام، وإنجليزية المثقفين أو فرنسيتهم!

لكن العرب يستطيعون مع هذا أن يصبحوا أمة واحدة، بشرطين: الأول أن يعترفوا بأنهم ليسوا كذلك الآن، والآخر أن يعملوا ليكونوا كذلك في المستقبل.

أريد أن أقول: إنني في حديث الأربعاء الماضي لم أكن أهدم بناء

قائماً، بل كنت أدعو إلى إقامة البناء الذي لم يقيم بعد!
ولست أظن أنني فاجأت أحداً بما قلت في الأسبوع الماضي، فأنا
أراجع نفسي، وأعيد فحص أفكارى منذ ثلاثين عاماً على الأقل. أما
هؤلاء الذين يعتقدون أن كل ما كان في نظرهم ظل صحيحاً حتى
الآن، فهنيئاً لهم هذا النعيم المقيم.
ذو العقل يشقى في النعيم بعقله
وأخو الجهالة في الشقاوة ينعم!

الأستاذ هيكل وأزمة المثقفين! (١)

يحق للأستاذ محمد حسنين هيكل أن تمتلئ نفسه بالرضا الذي تمتلئ به نفس الإنسان حين يبلغ غايته، ويؤدي رسالته، فتحل ببدنه المتعب تلك الراحة العذبة البليلة جزاء وفاقا على ما بذل من جهد وعرف من عناء.

نعم، فمنذ بدأ هيكل طريقه في أربعينيات القرن العشرين وهو فيه لم يرس حتى الآن، وإن ظن أن أوان الرسو قد آن. وهو منذ بدأ هذا الطريق الطويل لم يكف عن مصارعة الأمواج ومغالبة العواصف. فإن كان في مرحلة من المراحل قد وجد الريح مواتية، فهو في بقية المراحل لم يجدها كذلك. فضلاً عن أن المتاعب التي يلقاها مثل هيكل في مثل الظروف التي عمل فيها لا تأتي من حوله فحسب، بل تأتي من نفسه أيضاً. والحماية التي يجدها صاحب الرأي في كنف زعيم مطلق السلطان لا يمكن أن تكون مضمونة إلا بحسن الظن وهو غير مضمون.

لهذا لم يشعر هيكل بالراحة، ولم يعرف الاسترخاء، فهو الآن وقد بلغ الثمانين في حاجة إليهما، وهو يستحقهما. لكنه لن يستطيع أن

ينصرف كما أزمع. وأين ينصرف، وهو لا يملك إلا أن ينظر ورائه
وينظر أمامه، أن يتذكر ويتوقع؟ ونحن لا نستطيع بعد أن نحتمل معه
بثمانينه الحافلة إلا أن نفعل فعله، فنذكر ونتوقع، ونراجع أنفسنا
ونراجع، ونسائلها ونسائله؟

إن الفعل الإنساني، والكتابة بالذات، حياة متصلة وسيرورة دائمة.
وظيفة الكتابة أن تحفظ الفعل الإنساني، وتنقله من دائرة الفاعل
المحدود بذاته وزمانه ومكانه إلى دوائر أوسع. الأمة وتاريخها،
والبشر وتاريخهم.

ولقد اتصلت سيرة محمد حسنين هيكل بسيرتنا جميعاً خلال
العقود الستة الماضية. وربما قلت إنه شارك في صنع هذه السيرة
بطريق مباشر أو غير مباشر، فمن حقنا اليوم أن نراجع عمله، وأن
ننظر فيما صنع. لأنه لم يكن يكتب لنفسه، ولم يكن يفكر في سره، بل
كان يكتب لقراءه ويختار لهم أيضاً، وسواء انصرف أو لم ينصرف فهو
حاضر موجود.

وأنا لم أعرف الأستاذ هيكل إلا من بعيد. فقد بدأت حياتي العملية
بعده بعشرة أعوام على الأقل، وذلك في رزو اليوسف، وهي دار صحفية
تختلف عن أي دار أخرى. والعمل فيها لا يشبه العمل في سواها فضلاً
عن أن نشاطي كصحفي كان متواضعاً جداً بالقياس إلى نشاطي
كشاعر، ومن هنا المسافة التي باعدت بيني وبين الأستاذ هيكل الذي
كان يتربع على عرش الصحافة المصرية إلى أوائل السبعينيات حين
رحلت إلى باريس لأبقى حتى نهاية الثمانينيات، ثم أعود وقد اختلفت
الظروف، وترامت المسافات، وأضيفت لأسباب البعد أسباب جديدة.

ولكنني كنت واحداً من الجمهور الواسع الذي كان يقرأ لهيكل
مقالته الأسبوعية صباح كل جمعة بين أوائل الستينيات وأوائل

السبعينيات. وأظن أن الأستاذ هيكل كان يقرأ ما كان ينشره "الأهرام" في تلك السنوات من شعري. واذكر بهذه المناسبة أنه رفع من الصفحة الأدبية قصيدة من قصائدي كان الدكتور لويس عوض قد قرر نشرها، فجمعت بالفعل وطبعت حتى قرأها هيكل فرفعها قبل ساعات قليلة من صدور العدد.

والقصيدة التي أحدث عنها هي "الدم والصمت"، / وقد كتبتها عن حرب اليمن سنة ١٩٦٣، حين كانت السلطات المصرية تلزم الصمت إزاء الخسائر التي نتكبدها في هذه الحرب. وإذا كنت قد شعرت بالحزن لأن القصيدة لم تنشر، فقد تفهمت الأسباب التي أملت على هيكل أن يرفعها من الصحيفة. كانت حرب اليمن قد أثارت خلافاً داخل السلطة، وكان الإعلان عن الخسائر يجرح عبد الناصر، الذي كنا نلتف جميعاً من حوله في ذلك الوقت. ولهذا لم اتهم هيكل، ولم أعتبر منعه للقصيدة عدواناً مقصوداً على حرية التعبير، فأنا لم أقل فيها ما قاله توفيق الحكيم ونجيب محفوظ في "السلطان الحائر" و"اللص والكلاب" و"ميرامار" وسواها من الأعمال الأدبية التي كانت تنقد النظام وتشكك في شرعيته، ومع ذلك تحمس لها هيكل، ونشرها في "الأهرام" على مسؤوليته. وأذكر بعد ذلك أن الأستاذ كمال الحناوي رئيس تحرير "الجمهورية" في ذلك الوقت، ووكيل مجلس الأمة من بعد، اطلع على القصيدة واستأذن السلطات في نشرها فأذنت له.

وقد أسعدني الحظ ببقاء الأستاذ هيكل في عدة مناسبات في القاهرة. قدمني له الدكتور لويس عوض في حفلة أقامها "الأهرام" للمستعرب الفرنسي الأستاذ جاك بيرك في فندق شبرد. وفي أواخر السبعينيات صدر لي كتاب عن عروبة مصر، ويظهر أن الأستاذ هيكل اطلع عليه وأبدى رغبته في أن نلتقي خلال زيارة قام بها آنذاك للعاصمة

الفرنسية، وقد سرنى أن ألبى الدعوة وأزوره في الفندق الذي كان ينزل فيه. غير أن المعرفة الشخصية ليست شرطاً للكتابة عن هيكل أو عن غيره من حملة الأقلام، لأنني لا أريد أن أكتب هنا عن شخصه، وإنما أريد أن أكتب عن رأي له في المثقفين المصريين عبر عنه في سبع مقالات نشرها في "الأهرام" عام ١٩٦١، وأعاد نشرها الأستاذ جمال الغيطاني في مجلة "أخبار الأدب" في أواخر الشهر الماضي تحت عنوان "أزمة المثقفين"، مشاركة من المجلة التي يرأس تحريرها في الاحتفال ببلوغ الأستاذ هيكل عامه الثمانين. وأنا من ناحيتي أشرك في هذا الاحتفال بمناقشة الآراء التي عبر عنها الأستاذ هيكل في هذه المقالات، فلم تسنح الفرصة لمناقشتها عند ظهورها قبل أربعين سنة، كما تسنح الآن، فضلاً عن أن مناقشة الرأي بعد أن دخل امتحان الزمن جديرة بأن تكشف لنا مالا تستطيع أن تكشفه قبل أن يدخل هذا الامتحان.

ولست أظن أن الظروف -التي كانت سائدة في أوائل الستينيات- كانت تسمح بإدارة حوار موضوعي أو مناقشة جادة متكافئة حول الموضوع الذي أثاره الأستاذ هيكل في هذه المقالات، وهو موقف المثقفين المصريين من حركة الجيش ومن النظام الذي أقامه الرئيس عبد الناصر. وإذا كان الأستاذ هيكل قد رأى أن المثقفين المصريين قد عجزوا -بسبب انتماءاتهم الطبقية وتطلعاتهم الاجتماعية- عن الالتحام بالجماهير قبل أن يقوم الجيش بحركته، كما عجزوا عن التجاوب مع النظام الجديد الذي جاءت به الحركة فحقق ما عجز المثقفون عن تحقيقه، وملاً الفراغ الذي تركوه، وتبنى مطالب الجماهير، وقاد النضال الشعبي. إذا كان الأستاذ هيكل قد رأى هذا الرأي فقد وجد المجال مفتوحاً أمامه ليشرح رأيه، ويقنع القراء

بوجهة نظره، وهذا ما لم يكن متاحاً للمثقفين المصريين الذين كان يعينهم، لأنهم لم يكونوا يستطيعون في ذلك الوقت العصب أن يقولوا: بل النظام الجديد هو الذي يحول بينهم وبين الالتحام بال جماهير، وإلا فكيف يكون هذا الالتحام، والتنظيمات الحزبية ممنوعة، والرقابة مرفوضة، والمنابر كلها تحت سيطرة الدولة، ومحمد مندور ممنوع من السفر، ولويس عوض، ومحمود أمين العالم، وصالح حافظ، وحسن فؤاد، وجمال كامل، ومحمود السعدني، وعشرات غيرهم أو مئات لا يستطيعون حتى قراءة مقالات هيكل. فضلاً عن أن يناقشوها، لأنهم في ذلك الوقت الذي كانت تنشر فيه هذه المقالات، يونيو، ويوليو ١٩٦١، كانوا معتقلين في الواحات!

لا أريد أن أقول إن الوقت لم يكن مناسباً لنشر هذه المقالات، وفي تقديري على العكس، أن هذه الظروف القاسية هي التي دفعت الأستاذ هيكل لكتابة مقالاته، عليها تكون بداية لنقاش مثمر بين النظام والمثقفين يتسع فيه صدر كل من الطرفين للآخر، وينتفع بذلك النظام فيفتح على الديمقراطية، وينتفع المثقفون فيفتحون على النظام ويتبنون مشروعه وينخرطون في العمل لتحقيقه.

غير أن هذه المقالات التي كتبها الأستاذ هيكل عما سماه "أزمة المثقفين" لم تناقش حتى الآن كما يجب وهانحن نقرأها من جديد في "أخبار الأدب" فنجدها، كما قرأناها حين نشرت قبل اثنين وأربعين عاماً لم يتغير فيها حرف، فهل نفهم من هذا النشر الجديد أن الأستاذ هيكل مازال يفهم موقف المثقفين المصريين من جماهير الشعب ومن حركة يوليو، كما كان يفهمه في أوائل الستينيات أم أن الأستاذ هيكل لم يكن على علم بأن مقالاته عن "أزمة المثقفين" سيعاد نشرها، ولهذا لم تتح له الفرصة لإعادة النظر فيها؟

وقد ذكرت " أخبار الأدب " أن هذه المقالات جمعت في كتاب وطبعت مرة واحدة لم تتكرر، فهل يعني هذا أن الأستاذ هيكل لم يعد يراها معبرة عن رأيه في موقف المثقفين المصريين من حركة يوليو التي فقدت شبابها، وانقلبت على نفسها فمن المنطقي أن نعيد النظر في فهمنا لموقف المثقفين منها. وهل تكون حركة يوليو التي انتهت إلى ما انتهت إليه في يونيو ١٩٦٧ هي حركة يوليو، كما كانت في يونيو ١٩٦١ حين كتب الأستاذ هيكل مقالاته!؟

ومع أن كل شيء تغير في بلادنا وفي العالم، فما زالت هذه النظرة التي عبر عنها الأستاذ هيكل تجاه المثقفين سائدة مؤثرة ومازال المثقفون المصريون مستبعبدين كما كانوا في الستينيات، يسمح لهم بأن يكونوا مهنيين محترفين، ولا يسمح لهم بأن يكونوا مفكرين، فمكانهم في المؤخرة لا في المقدمة، في الهامش لا في القلب. وهذه هي الأزمة الحقيقية. إنها ليست أزمة المثقفين وحدهم، وإنما هي أزمة المجتمع كله، أزمة العمل الوطني الذي يواجه مشكلات القرن الماضي ونظمه ومؤسساته. إذن فلا بد من المراجعة. مراجعة الفكرة، ومراجعة الواقع.

الأستاذ هيكل وأزمة المثقفين! (٢)

اتصل بي الأستاذ جمال الغيطاني مشكوراً ليخبرني عن التساؤلات التي أنهيت بها مقالتي الأخيرة حول موقف الأستاذ محمد حسنين هيكل من إعادة نشر مقالاته عما سماه "أزمة المثقفين" في مجلة "أخبار الأدب" وقد كنت في انتظار هذا الجواب لأعرف منه حقيقة الرجل الذي أناقشه هل هو هيكل القديم الذي كتب هذه المقالات ونشرها، وهو لا يزال حديث عهد بالشباب مفتونا معتزاً بمكانه من عبد الناصر الذي كان هو الآخر في قمة مجده وذروة شعبيته، لم يمتحن نظامه بما امتحن به في انفصال سوريا عن مصر، وفي حرب اليمن، وفي هزيمة ١٩٦٧؟ أم هو هيكل المجرب الحكيم الذي يطل الآن على ماضيه وماضيها من فوق ثمانين حجة عرف حلوها ومرها، ورأى حوادثها كيف بدأت وكيف انتهت، وأبطالها يوم صعدوا ويوم سقطوا؟

هل نناقش مقالات هيكل باعتبارها أثراً من عهد مضى وانقضى، أم نناقشها باعتبارها موقفاً ثابتاً من المثقفين المصريين لا يزال الأستاذ هيكل يتبناه ويدافع عنه؟ ولقد أبلغني الأستاذ جمال الغيطاني

أنه أعاد نشر مقالات الأستاذ هيكل دون أن يطلب الإذن منه، لكن الأستاذ هيكل لم يعترض حين وجدها منشورة، بل غيّر عن سروره ورضاه، وإذن فهو لم يغير رأيه في المثقفين المصريين، فمن حقنا أن نناقشه كأنه كتبها اليوم.

بل نحن نستطيع اليوم أن نفهم الظروف التي أملت عليه كتابتها قبل أربعين عاماً، ولا نستطيع اليوم أن نجد سبباً لإعادة نشرها دون توضيح أو تعديل، إلا أن يكون المقصود من إعادة النشر أن نراجعها ونناقشها من جديد، نحن ومعنا الأستاذ هيكل الذي لا يستطيع أحد أن يقول إن موقفه من المثقفين المصريين الذين عارضوا عبد الناصر وطالبوا بالديمقراطية كان موقفه وحده. لقد كان موقفاً شائعاً انساق إليه الكثيرون، ومن ضمنهم بعض كبار المثقفين، في ذلك الوقت الذي كان فيه ولاؤنا لعبد الناصر فوق كل ولاء، وكانت ثقفتنا في المستقبل الذي يعدنا به تهون علينا التضحية بالمعارضين وتحجب عنا الكوارث المتلاحقة التي ستجرها علينا الدكتاتورية.

ومن هنا لا أناقش الأستاذ هيكل وحده، برغم مكانه الفريد قرب السلطة أو فيها، وبرغم الامتيازات التي لم يتمتع بها سواه، بل أناقش نفسي وجيلي أيضاً، وأناقش هذا التاريخ الذي تواطأنا على أن نتجنب الحديث فيه، إنه تاريخ أليم، نخاف من مواجهته، فنتجاهله، وتنغلق عليه صدورنا ليزودنا بما نحتاج إليه من أوهام وأكاذيب نلجأ إليها لنهرب من وعينا، ونتخلص من حريتنا ومسئوليتنا.

نحن في حاجة ماسة ملحة لأن نراجع هذا التاريخ ونناقشه، لنعرفه على حقيقته، ونعترف بدورنا فيه، فننتطهر من شعورنا بالذنب والتقصير، ونصح ما وقعنا فيه من أخطاء، ثم نستأنف طريق النهضة خفافاً، وقد أصبحت أخطاؤنا دروساً وعثراتنا خبرات وتجارب.

يرى الأستاذ محمد حسنين هيكل أن علاقة المثقفين المصريين بنظام يوليو كانت علاقة متوترة متأزمة، لأنها مرت بين عام ١٩٥٢ وعام ١٩٦١ بثلاث أزمات متتابعة الأولى حين طالب المثقفون الجيش الذي استولى على السلطة ليلة ٢٣ يوليو بالعودة إلى ثكناته، بعد أن نجح في طرد الملك، وأصبح في استطاعته أن يسلم السلطة للمدنيين. والثانية حين طالبوا بإطلاق حرية النشاط السياسي وإعادة الحياة النيابية، والأخيرة حين اعترضوا على تعيين العسكريين في المؤسسات والشركات، وطالبوا بأن يكون العمل فيها مقصورا على الخبراء والفنيين.

لكن الأستاذ هيكل يشك في الدوافع التي أدت بالمثقفين إلى معارضة نظام عبد الناصر ولا يسلم بأن الديمقراطية هي السبب في تأزم العلاقة بين الطرفين وهو في هذا منطقي مع نفسه، لأنه لو سلم بذلك لسلم بأن نظام عبد الناصر غير ديمقراطي، وإذن فمن حق المثقفين أن يعارضوه. ومن هنا كان على الأستاذ هيكل أن يبحث عن سبب آخر يقترحه لهذه العلاقة المتأزمة. وقد وجد بغيته في الصراع الطبقي الذي جعله مسئولا عن أزمة المثقفين.

قال: إن مطالبة المثقفين بعودة الجيش إلى ثكناته لم تكن بداية الأزمة وإنما كانت هذه الأزمة قائمة قبل يوليو، متمثلة في عجز المثقفين عن قيادة النضال الشعبي، وقد أدى هذا العجز إلى فراغ ملاء ضباط يوليو الذين تجاوزوا وظيفتهم الأصلية، فليست وظيفتهم أن يقودوا الجماهير، لكنهم اضطروا اضطرارا لذلك، لأن المثقفين تخلوا عن أداء هذا الواجب حين انفصلوا عن الشعب، وأصبحوا "يكونون طبقة لها مصالحها المتميزة عن مصالح الجماهير"، على حين بقى الاتصال مفتوحا. لا ندري كيف؟! - بين هذه الجماهير وبين الضباط

الشبان الذين استولوا على السلطة "لا تعوقه مصالح طبقة، ولا تصده انتهازية أو سلبية"؟!

هكذا قفز الأستاذ هيكل قفزة بارعة خرج بها من جاذبية الشعار الذي رفعه المثقفون، وهو الديمقراطية التي استمدوا منها حقهم الشرعي في معارضة النظام، وأوقفوا بها خصومهم موقف المغامرين الخارجين على القانون والدستور. فإذا بالأستاذ هيكل وقد انتقل فجأة فأصبح على يسارهم، يتكلم لغة ماركس ولينين، ويقول إن الديمقراطية ليست هي قضية المثقفين الحقيقية، وإنما قضيتهم هي امتيازاتهم ومصالحهم الطبقيّة، ورغبتهم في الاستئثار بالوظائف والمناصب. وهكذا أصبح المثقفون بهذه الأطروحة الماركسية مدافعين لا مهاجمين، وصار عليهم أن يثبتوا ولاءهم للطبقات الكادحة بدلا من أن يثبت النظام ولاءه للديمقراطية. ولم تكن هناك وسيلة لإثبات الولاء للكادحين إلا إثبات الولاء للزعيم الأوحّد الذي كان يمثل الكادحين، ويفكر فيهم، ويتكلم ويعمل نيابة عنهم، ولم يمكن إثبات الولاء لهذا الزعيم إلا أن ندوب فيه .. ونفنى!

وهل صحيح أن المثقفين المصريين طبقة لها مصالحها المتميزة عن مصالح الجماهير؟ من المؤكّد أن المثقفين ليسوا عمالا، وليسوا فلاحين. لكن مصالحهم لا يمكن أن تتناقض مع مصالح الطبقات الكادحة.

وكيف تتناقض مصالح الكتاب، والفنانين، والصحفيين، وأساتذة الجامعة، والأطباء والمهندسين، مع مصالح العمال والفلاحين؟ نفهم أن يستغل أصحاب المصانع عمالها، وأن يستغل ملاك الأرض أجراءها أما الشاعر فلا يستغل غير قريحته، والعالم لا يستغل غير عقله، والطبيب لا يستغل غير خبرته، فإذا كانت الماركسية تقول إن لكل

طبقة مثقفها الذين ينطقون باسمها، ويعبرون عن مصالحها فالمعنى المستخلص من هذا القول هو أن المثقفين ليسوا طبقة متميزة مستقلة، بل هم شرائح تنتمي لطبقات مختلفة، وإن كانوا عامة ينتمون للطبقة الوسطى أو لشرائح منها لا يمكن أن تتناقض مصالحها وإن اختلفت مع مصالح الجماهير.

وأنا لم أفهم أن ينكر الأستاذ هيكل على المثقفين، ما اعترف به لضباط يوليو. فقد رأى أن مصالح المثقفين فصلتهم عن الجماهير، أما الضباط فقد بقى اتصالهم بهذه الجماهير مفتوحا. لماذا والفتتان تنتميان لطبقة واحدة؟ وربما كان الضباط أقرب إلى المستويات العليا في الطبقة الوسطى من المثقفين.

وإذا كان المثقفون المصريون قد انزلوا عن الجماهير، وتخلوا عن دورهم في قيادة النضال الشعبي، فمن الذي تقف ضباط يوليو، وفتح أمامهم الطريق إلى الجماهير؟

من المؤكد أن حركة الجيش لم تكن مقطوعة الصلة بالحركة الثقافية. وتنظيم الضباط الأحرار كانت له ارتباطاته المختلفة بالتيارات الفكرية والسياسية التي كانت موجودة في المرحلة التي ظهر فيها. ومن المعروف أن أوائل الضباط الأحرار كانوا أعضاء في جماعة الإخوان المسلمين، بل كانوا أعضاء في الجهاز الخاص لهذه الجماعة. وقد أقسموا بين يدي الشيخ حسن البنا "في الغرفة المظلمة على المصحف والمسدس على أن يطيعوه في المنشط والمكروه" وفي مقدمة هؤلاء الضباط جمال عبد الناصر، وعبد المنعم عبد الرؤوف، وكمال الدين حسين، وحسن إبراهيم.

ولقد كان عدد من الضباط الأحرار، ومن الذين قاموا بأخطر الأدوار ليلة ٢٣ يوليو أعضاء في تنظيمات شيوعية، ومن هؤلاء خالد محيي

الدين، ويوسف صديق.

وحركة الجيش لم تخترع ما تبنته من برامج، وما رفعت من شعارات تحقيق الجلاء، وتحديد الملكية الزراعية، وتأميم قناة السويس، والبعد عن الأحلاف العسكرية، وتصنيع البلاد، والدفاع عن حقوق الطبقات الكادحة، وزيادة أجور العمال والأجراء، وتخفيض ساعات العمل، وإقرار حقهم في الإضراب، والتأمينات الاجتماعية والصحية.. هذه كلها كانت مطالب جماهيرية مرفوعة متداولة، ليس في أوساط الجماعات اليسارية وحدها، بل أيضاً في بعض الأوساط المستنيرة داخل الأحزاب التقليدية، كالطليعة الوفدية مثلاً. ولوراجعنا "صوت الأمة" وسواها من صحف الطليعة الوفدية لوجدنا ألف دليل على ما أقول. ونحن نعرف أن المطالبة بتحديد الملكية الزراعية تردت على السنة بعض الشيوخ المحترمين في مجلس الشيوخ، وأن التنديد بالجوع والبطالة كان يحتل الصفحات الأولى في بعض الصحف التي كانت توجه إصبع الاتهام للملك نفسه مهددة متوعدة. ولقد أشار الأستاذ هيكل نفسه في مقالاته التي أناقشها إلى حادث بهوت الذي ثار فيه الفلاحون على أحد كبار ملاك الأرض واعتبره أول شرارة في الثورة على الحرمان.

ومن هم الذين أشاعوا هذه الثقافة، ورفعوا هذه الشعارات وأيقظوا في البلاد هذا الضمير؟

إنهم المثقفون. إنهم الشعراء من أمثال عزيز فهمي، وكمال عبد الحليم، وعبد الرحمن الشرقاوي. إنهم الكتاب والنقاد والمفكرون من أمثال سلامة موسى، ومحمد مندور، ولويس عوض، وإحسان عبد القدوس. إنهم الفنانون من أمثال سيد درويش، ونجيب الريحاني، وحامد عبد الله، وإنجي أفلاطون.

إنه طه حسين الذي كتب "المعذبون في الأرض" وعباس محمود العقاد الذي وقف في مجلس النواب يدافع عن الدستور، ويهدد بتحطيم أكبر رأس في البلاد إذا اعتدى عليه، أي رأس الملك فؤاد، وخالد محمد خالد الذي وقف في منتصف القرن العشرين يهز بلاده ويستنفرها بالسؤال تلو السؤال، فلماذا؟ لماذا تدمي أرضها بأثار أقدم الغزاة، وظهور بنيتها بسياط العتاة، كما قال في مقدمة كتابه "مواطنون لا رعايا" لماذا يحرمها الاستغلال من لقمتها؟ ولماذا يحرمها الاستبداد من حريتها؟ وإلام يذل أهلها، ويعز فيها الغرباء؟

هؤلاء هم المثقفون المصريون. وهذا هو المناخ الذي مارسوا فيه نشاطهم. مناخ تعرضوا فيه للقمع، والمنع، والتشهير، والمصادرة. ولكنه لم يكن خاليا من مؤسسات ديمقراطية مكنتهم من أن ينشئوا ثقافة مصرية عصرية تغلغت في حياتنا، ومثلت روحنا وتبنت مطالبنا، وبلغت مع ذلك مستوى عاليا من النضج والإتقان. كيف لا يدافع المثقفون المصريون عن هذه الثقافة وعن هذه المؤسسات الديمقراطية؟ فإذا لم تكن هذه الديمقراطية قد نضجت أو اكتملت في المرحلة التي سبقت يوليو، فالعلاج الناجع هو المزيد من الديمقراطية، كما كان المثقفون يريدون، وليس المزيد من الاستبداد. كما حدث بالفعل وإذا كنا لم نفهم هذا الدرس جيدا في عام ١٩٦١، فقد فهمناه في عام ١٩٦٧ جيدا جدا! وأحرى بنا أن نفهمه الآن. كما لم نفعل من قبل.

الأمة الحرة.. والمتقف المستقل!

ونحن نتحدث عن المثقفين العرب وأزماتهم، وما يتعرضون له من ألوان الترغيب والترهيب، والضغط والابتزاز، وما يقعون فيه من أخطاء ويسقطون من سقطات.. علينا ونحن نتحدث في هذا الموضوع أن نتذكر جملة من الحقائق والأفكار التي أرجو أن تكون محل اتفاق. إن المثقفين الذين نقصدهم هنا ليسوا محصورين في الشعراء والكتاب والمفكرين والفنانين وسواهم ممن يشتغلون بالثقافة وينتجونها، وإنما نتحدث عن المثقفين بالمعنى العام الواسع، أي عن كل من يقوم بعمل أو يشتغل بمهنة أو نشاط يتطلب فيمن يشتغل به قدرا كافيا من المعرفة والحدق والخبرة التي يصح معها أن نعتبره مثقفا. فالسياسي، والاقتصادي، ورجل القانون، والصحفي، والإعلامي، والمهندس، والمعلم. كلهم مثقفون. فإذا كانت مسئولية صاحب القلم أكبر من مسئولية غيره فالحياة المشتركة مسئولية مشتركة في كل الأحوال نهض بها متضامنين، ونتقاسمها فيما بيننا بقدر ما يتاح لكل فرد فينا من الخبرة والكفاءة والقدرة على الاختيار والتأثير. إن شعور المثقفين بتضامنهم حافز قوي يشجع كلا منهم على أداء

واجبه، ويهون عليه ما يلقاه في هذا السبيل.

والتضامن الذي يحتاج إليه المثقفون ويستعينون به على أداء رسالتهم ليس مجرد تضامن فئوي أو نقابي، وإنما هو شعور قوي بالأخوة في الوطن، والأخوة في الإنسانية. لكن هذا الطابع الوطني الإنساني للنشاط الثقافي لا يمنع المثقفين من تقوية الصلات التي تجمع بينهم، وتنمي فيهم هذا الشعور الضروري بالتضامن. بل أن قدرة المثقفين على أن يتجمعوا ويتضامنوا حول أهداف اجتماعية وإنسانية مشتركة، وأن يجسدوا وجودهم في كيانات تمثلهم وتوحد قواهم دليل ساطع على أن الثقافة استقلت عن السياسة، وأن المثقفين صاروا أحرارا لا يتبعون أحدا، وإنما يتبعون قلوبهم وعقولهم، ويخدمون قيمهم الإنسانية ومثلهم العليا. أريد أن أقول إن ظهور المثقف المستقل القادر على أن يعيش ويعمل متحررا من ضغوط رجل السلطة وضغوط رجل الشارع معا، مشروط بظهور المجتمع المدني الحديث، أي بخروجه عن أي وصاية سياسية أو دينية، وتحول أفرادها من رعية تدين بوجودها للحاكم المؤله أو الحاكم المنزه إلى أمة تعلن عن وجودها بنفسها، وتختار حياتها التي تتفق مع مثلها العليا ومصالحها الحيوية.

ظهور المثقف المستقل مرهون بظهور الأمة الحرة. وأنا أتذكر الآن الكلمة التي رد بها الضابط الوطني الثائر أحمد عرابي على الخديوي المستبد توفيق، يوم خرج عرابي على رأس جنوده، ممتطيا صهوة فرسه، ممتشقا حسامه، يطالب الخديوي في ميدان عابدين بعزل وزير الحربية الشركسي عثمان رفقي، والاستجابة لبقية مطالب الضباط المصريين، فقال له الخديوي: كيف تجرءون على الخروج بالجيش وأنتم عبيد إحساناتنا؟.. فرد عليه عرابي قائلا: لقد خلقنا الله أحرارا،

ولن نستعبد بعد اليوم!

في هذه اللحظة، أعلن عرابي قيام الأمة المصرية الحرة. وفي هذه اللحظة ذاتها، كان الشاعر محمود سامي البارودي، والكاتب عبد الله النديم، والإمام المصلح محمد عبده، يعلنون عن ظهور المثقف المصري المستقل.

والأمة الحرة جماعة من المواطنين الأحرار.. وأن نكون أحرارا معنى ذلك أن نفكر بحرية، وأن نختار بحرية، وإذن فلا بد أن نختلف، ولا بد مع ذلك أن يقبل كل منا الآخر، لأن وجود الأمة الحرة ليس مشروطا بتمائل أفرادها، بل باتفاقهم على أن يعيشوا مجتمعين متضامنين، رغم تعددهم واختلافهم.

الحرية تمنحنا الحق في أن نختلف ونتعدد، والمصالح المشتركة تفرض علينا أن نحتكم لنظام واحد وقانون واحد، وعلى هذا الأساس تقوم الثقافة كمؤسسة مدنية، ويظهر المثقف المستقل كضهير حر يعلن كلمته، ويصارع برأيه الحكام والمحكومين. يصارع الحكام أنهم هبطوا من عليائهم، وصاروا بشررا عاديين، فلا هم آلهة، ولا هم جبابرة، بل هم مواطنون مثلهم مثل بقية المواطنين، يصلون إلى السلطة، لا بالقوة والإرغام، ولا بالحق الإلهي، بل بأصوات الناخبين الذين يرفعون من يشاءون إلى سدة الحكم، ويسقطون من يشاءون. وكما أصبح للمثقف أن يعلن رأيه في وجه الحاكم، أصبح له أن يعلن رأيه في وجوه المحكومين، لأن هؤلاء المحكومين لم يعودوا قطيعا يخضع لصوت واحد، ويردده، ويفرضه على نفسه وعلى غيره، بل أصبحوا مواطنين يعترفون بحق كل منهم في أن يفكر لنفسه، ويجتهد، ويختلف عن الآخرين.. وهكذا لم يعد المثقف مضطرا لأن يخضع لما كان يسمى الإجماع، وهو اتفاق كامل لا يمكن أن يتحقق إلا على

البديهيات الواضحة التي لا تقبل الشك أو الجدل، كان يجمع الناس على أن الشمس تشرق من الشرق وتغرب في الغرب، وأن الليل ليل والنهار نهار، وأن اثنين في اثنين تساوي أربعة، أما سن القوانين، واختيار الحكام، ووضع السياسات، وتقويم الأعمال، وتوقع الحوادث، والحكم على النتائج فكلها مسائل تقبل الخلاف والجدل، وتتعدد فيها الآراء والتقدير، فمن حق المثقف أن يكون له رأيه المستقل، بل هذا هو واجبه لأن رسالته تتلخص في مساعدة الآخرين على اختيار الطرق الصحيحة وتجنب الأخطاء، لا بأن يفكر نيابة عنهم، بل بأن يفتش معهم على الحقائق، ويستعرض معهم مختلف الآراء، ويساعدهم على التفكير المستقل، وذلك عن طريق المناقشة والمراجعة والنقد والتصحيح والطعن والترجيح.

هل نستطيع أن نقول إننا بلغنا هذا المستوى من التحرر والتطور الذي يسمح بظهور المثقف المستقل القادر على أن يعلن رأيه بشجاعة، ويؤدي رسالته نحو أمته ونحو الإنسانية بكفاءة وإخلاص؟ هذا السؤال تجيب عليه هذه الأزمة التي نتحدث عنها الآن. إنها ليست أزمة أفراد من الكتاب والفنانين، كما قد يظن البعض، وإنما هي أزمة الطبقة المتعلمة كلها. هذه الطبقة التي تشكلت في العصر الحديث، دون أن يسمح لها بأن تنتمي له، أو تتمتع بميزاته. صحيح أن هذه الطبقة قادت حركة النهضة وحركة الاستقلال أو لعبت في هاتين الحركتين دورا مؤثرا، لكنها كانت تدين بوجودها للسلطة التي شعرت بالحاجة إليها، فبذرت بذورها الأولى، واستعانته بها في تحقيق مشروعاتها، وإحاطتها برعايتها طالما نجحت هذه المشروعات، فلما فشلت تخلت عنها، ثم اصطدمت بها وحاربتها حين وجدت أنها تنمو وتتكاثر وتصبح خطرا يهدد الاستبداد الموروث. وهكذا تحالفت السلطة

والقوي التقليدية ضد هذه الطبقة المثقفة التي كانت لا تزال طرية العود، لم تستكمل بعد شروط وجودها وضمانات استقلالها واكتفائها بذاتها. ويكفي أن نقرأ سيرة الطهطاوي لنرى كيف أرسله محمد على إلى فرنسا، وكيف عاد لينشئ المدارس التي أنشأها، ويترجم المؤلفات التي ترجمها، ويحتضن المواهب الجديدة التي احتضنها من المترجمين، والمدرسين، والمهندسين، والأطباء، والكتاب، والشعراء، ثم يجيء عباس الأول ليضعف بهذه النهضة، فيغلق المدارس، ويرسل الطهطاوي إلى السودان، ويعيد البلاد إلى ما كانت عليه في عصور الظلام. ولقد تحالف الملك فؤاد مع مشايخ الأزهر ليواجه مثقفي ثورة ١٩١٩ المتحمسين للديمقراطية، والعقلانية، والتجديد، وفصل الدين عن الدولة.

ولقد تحالف ضباط يوليو عقب حركتهم مع جماعة الإخوان المسلمين لتواجه المثقفين الذين كانوا يطالبون بالعودة إلى الحكم المدني النيابي، وفي مقدمتهم الأدباء، والصحفيون، وأساتذة الجامعة، ورجال القانون. وكانت النتيجة في النهاية ما نعرف، فقد تم ترويض المثقفين، واستخدامهم ومنعهم من أن يتحولوا إلى سلطة أخلاقية أو مؤسسة مدنية مستقلة، وتلك هي الأزمة التي نعيشها الآن.

غير أن الحديث عن تناقض المثقفين، وقلّة تأثيرهم، وتهافت وجودهم، وتخليهم عن القيام بواجبهم في الدفاع عن الديمقراطية وحماية الحريات العامة يجب ألا يعمم على كل المثقفين.

إن التعميم خطأ بالغ. ولا شك أن هناك عددا من المثقفين المصريين والعرب الآخرين ضربوا أمثلة رائعة في العفة، والشجاعة، والصبر على المكاره، وتحمل السجن، والنفي، والمصادرة، والتشهير، والتعذيب، والتجويع تجعل منهم أبطالا حقيقيين. وقد تعودنا أن نذكر في هذا

المجال أسماء بالذات كأنها وحدها التي نستطيع أن نذكرها، والحقيقة أننا نستطيع أن نقدم أسماء كثيرة أخرى جديرة بالذكر والعرفان.

www.alkottob.com

أولئك آبائي!

إذا كان علينا أن نحاسب أنفسنا، ونراجع مواقفنا، ونعترف بأخطائنا ونقائصنا، ونحمل تبعه أعمالنا، خاصة في زمن العسر، وفي أعقاب التجارب الفاصلة والمحن الكاشفة، فعلينا في المقابل ألا نستسلم لليأس، وألا نهرب من مواجهة الواقع السيئ إلى ما هو أسوأ منه، وهو الخروج من الحياة والسقوط في العدم. بل نحن نراجع أنفسنا لنستنهض قوانا، ونشحن هممنا، ونذكر مزيانا، ونتمثل فضائلنا، وهكذا تكون هذه المراجعة واجبا أخلاقيا، وحاجة حيوية في الوقت نفسه.

نحن لسنا ببغاوات مقلدة، ولسنا عبيدا مأجورين، بل نحن بشر أحرار عقلاء، نفكر ونختار، ونسعى للخير، ونقاوم الشر، ونتغلب على الخوف والطمع، ونميز بين الخبيث والطيب؛ لأن حاجاتنا الحيوية تقودنا إلى ما هو حسن بالنسبة لنا، وضروري لحياتنا كأفراد؛ ولأن عقولنا وضمائرنا تدلنا على ما هو حسن في ذاته، وضروري للجنس البشري كله. فبوسعنا إذن أن نتعلم من التجارب الأليمة، وأن نتغلب على الأزمات الطاحنة، ونخرج منها أقوى مما كنا، وأكثر علما وحكمة،

وأشد ثقة بالنفس، وعزما على استئناف السعي وإدراك النجاح. ولقد تحدثنا عن أزمة المثقفين التي كشف عنها الغزو الأمريكي للعراق، كما كشفت عنها أحداث أليمة سابقة توالى علينا منذ أواسط القرن العشرين إلى اليوم، وتتمثل هذه الأزمة في غياب المثقفين أو تهافت وجودهم، وتراجع دورهم، وتبعيتهم للسلطة الحاكمة، وسلبيتهم إزاء طغيانها وتوحشها، وعجزهم عن مواجهة الأطماع الأجنبية، وعن التأثير في الرأي العام العالمي والفوز بتقديره واحترامه، وانتزاع المكان اللائق بهم في المنظمات والمحافل الدولية التي تكافح التمييز والعنصرية والعولمة الأمريكية، والتعصب الديني والعرقى في العالم كله. تحدثنا، وأطلقنا الحديث عن هذه الأزمة، ولنا الحق، لأن المثقفين العرب أطلوا غيابهم، وصغروا أنفسهم، واستمروا بتبعيتهم للسلطة، ونفاقهم لقوى التخلف والتطرف والإرهاب. لكن المثقفين العرب ليسوا نموذجاً فرداً، ولا سيرة واحدة، وإذا كان فيهم من يمثل الأزمة ويجسدها بكل ما فيها من قبح وصغار ففهم وجوه نضرة، وسير عطرة، يجب علينا أن نستدعيها اليوم ونلهج بذكرها، لأننا في أمس الحاجة إلى ما تمثله من قيمة، وننشره من فضيلة، وتضربه من مثل.

ونحن حين نميز بين سيرة وسيرة، وموقف وآخر لا ننسى أن الأزمة التي نتحدث عنها ليست أزمة مناقب أو مواهب يتمتع بها بعض المثقفين ولا يتمتع بها الآخرون، وإنما هذه الأزمة في أصلها ناتجة عن أسباب موضوعية فرضت نفسها فرضاً على المثقفين وغير المثقفين، هذه الأسباب الموضوعية يمكن إرجاعها إلى سبب جوهري وداء موروث متوطن، هو وجود الحاكم وغياب المحكومين، أو تبعيتهم له كما يتبع العبد سيده، أو كما يصدر الخلق عن الخالق. وهذا هو

القانون أو النظرية التي قامت عليها الدولة في العصور الوسطى، نظرية التفويض الإلهي، فالإمارة أو المملكة صورة من العالم الكبير. وكما أن العالم قد صدر عن الموجود الأول وهو الله، فقد صدرت المملكة أو الرعية عن الراعي، وهو الملك أو الأمير أو السلطان الذي اعتبر نفسه خليفة الله وظله على الأرض، فلا وجود للرعية ولا صوت لها ولا دور، لأنها ظل الظل، لا تتحرك إلا بمشيئة راعيها، ولا تتكلم إلا بإذنه. هذا الهرم المقلوب الذي كانت فيه السلطة أصلاً والأمة فرعاً اعتدل في العصور الحديثة، فأصبحت الأمة هي مصدر السلطات.

لكن هذا التطور التاريخي الذي بدأ في الغرب منذ ثمانية قرون، وظل ينضج على مهل حتى غير الواقع كله اجتماعاً، واقتصاداً، وثقافة، وسياسة فظهرت الأمم الحديثة، وقامت النظم الديمقراطية، وأعلنت حقوق الإنسان. هذا التطور تأخر كثيراً في بلادنا بقدر ما طالت فيها عصور الظلام، فلم يبدأ إلا مع محمد علي الذي خرجت الدولة المصرية الحديثة من عباءته بدلاً من أن يخرج هو من عباءتها. والنتيجة أن القانون الذي كان سائداً في العصور الوسطى عندنا وعند غيرنا من الأمم، ظل سائداً في العصور الحديثة عندنا فحسب، لأن محمد علي لم ينشئ جيشاً حديثاً فقط، ولم يستورد مصانع حديثة، ولم يبن مدارس حديثة فحسب، بل أنشأ طبقة اجتماعية جديدة من الضباط، والموظفين، والمهندسين، والأطباء، والعلماء، والإداريين الذين يدينون للدولة أو لولي النعم بوجودهم كله، فباستطاعته أن يمنحهم، وباستطاعته أن يمنعهم، وباستطاعته أن يحوهم من الوجود، كما حدث بالفعل أكثر من مرة في القرنين الأخيرين.

أريد أن أقول إن نهضتنا الحديثة كلها كانت على كف عفريت، لأنها لم تكن تطوراً طبيعياً هادئاً، وإنما تأخرت جداً، وخضعت دائماً

لنزوات الحكام وتقلباتهم. وإذا كانت الطبقات الوسطى في الغرب هي التي ثارت على النبلاء الإقطاعيين، وقطعت رقاب الملوك، وألغت الملكيات المستبدة، وأعلنت الجمهورية، وغيّرت النظم والقوانين، وشجعت التيارات العقلانية والعلمية، وفصلت الدين عن الدولة، فقد ظل الهرم المقلوب عندنا مقلوباً، لأن السلطة المستبدة هي التي أنشأت الدولة الحديثة، وهي التي زرعت الطبقة الوسطى في المجتمع التقليدي، وتبنتها، واستخدمتها. وهي التي عصفت بالطبقة الوسطى ومزقتها شرمزق حين اشتد ساعد هذه الطبقة، وأصبحت قادرة على أن تقول كلمتها، وتلعب في مصر الدور الذي لعبته مثيلاتها في البلاد الديمقراطية.

أزمة المثقفين إذن ليست أزمة فئة محدودة، ولا يمكن أن نفسرها بخوف فلان من السلطة أو بطمع غيره في عطاياها، وإنما هي مرض موروث يهدد الجميع، فلا بد أن ينهض لمكافحته الجميع، ولا بد أن يتغلب عليه الجميع. والطريق إلى ذلك هو أن يقف الهرم على قاعدته، وهو وضع أن لنا أن نحققه وأن نستقر فيه، لأننا لم نعد في طريق التحديث مبتدئين، كما كنا في أول القرن التاسع عشر، وإنما علمتنا التجارب، وصهرتنا الخطوب، ويكفي أن نستعرض تاريخنا الحديث لنرى ماذا ربحتنا بالديمقراطية، وماذا خسرتنا بالطغيان، ولنتصفح الوجوه، ونستعرض الأيام والأسماء، لنعلم أن الخوف والطمع والقهر والذل الموروث لم تستطع كلها أن تقتل روح الديمقراطية في مصر، وأن الليالي السود التي غلبت على بعض المراحل والجهود لم تخل من نجوم ساطعة وصرخات مدوية جبارة خرقت أسداف الظلمة، وبددت الوحشة، وأحيت الآمال، وحطمت الأغلال.

ولن يكون في مقدوري أن أحصى هنا كل الأسماء، أو

أشير إلى كل المقالات والقصائد والأغاني والصور والرسوم التي هتف فيها أصحابها للديمقراطية ونددوا بالطغيان. لن يكون في مقدوري أن أحدثكم عما قدمه الطهطاوي، ومحمد عبده، وأديب اسحق، ويعقوب صنوع، ومحمود سامي البارودي، وعبد الله النديم، وطه حسين، وعلي عبد الرازق، وعباس محمود العقاد، وإسماعيل ادهم، ومحمد مندور، وعزيز فهمي، وإحسان عبد القدوس، وأحمد أبو الفتوح، وكمال عبد الحليم، ولويس عوض، يكفي أن أذكركم برجل واحد نهض وحده في وقت من الأوقات بما كان يجب أن تنهض به الأمة كلها، هذا الرجل هو الكاتب الشجاع صاحب الصوت المجلجل والقلم الحر المضي خالد محمد خالد.

وقد تعلم خالد محمد خالد في الأزهر، وحصل على شهادته، وصار عالما من علمائه، لكننا لا نستطيع مع هذا أن نعتبره مثقفاً زهرياً، لأن ثقافته تتجاوز ثقافة الأزهر، وتصوغها صياغة جديدة تستجيب لمطالب الواقع من ناحية، وتطور الفكر الإنساني من ناحية أخرى. وهذا ما أدى بلجنة الفتوى في الأزهر سنة ١٩٥٠ إلى أن تتبرأ منه، وتتهمه بالإساءة إلى الإسلام، وتطالب بمصادرة كتابه الأول "من هنا نبدأ" الذي أعلن فيه أن الأرض لمن يفلحها، وأن مصر لشعبها كله، وليست لحفنة من كبار الملاك.

وكما خصمه الأزهر في ذلك الوقت، خصمه الإخوان المسلمون، لأنه كان يندد بتطرفهم، وخطبهم الدين بالسياسة، ولجؤهم لاغتيال الخصوم. وحاربتة الدولة لأنه قذف في وجهها بكتابه الثاني "مواطنون لا رعايا"، بعد أن قذف في وجهها بكتابه الأول، فحدد مكانه وثبت موقفه كمتقف حر مستقل، نبع من الفكر العربي الإسلامي ولم يسجن نفسه فيه. واعتنق فكر الاستنارة الأوروبية دون أن يعترب عن ذاته.

واستطاع أن يجعل التراث القومي طريقاً إلى التراث الإنساني دون تعسف أو تلفيق.

وخالد محمد خالد الذي حافظ على استقلاله وأبى أن يكون رعية للسلطة الملكية حافظ على استقلاله، وأبى أن يكون رعية للسلطة العسكرية التي قذف في وجهها بكتابه الثالث "الديمقراطية أبداً". وهو العضو الوحيد من أعضاء اللجنة التحضيرية التي دعاها عبد الناصر سنة ١٩٦١ لمناقشة ما قرره من إجراءات لعزل المعارضين له، وحرمانهم من حقوقهم السياسية، هو العضو الوحيد الذي قال لعبد الناصر (لا)، من أعضاء اللجنة الذين بلغ عددهم ٢٥٠ عضواً صفقوا جميعاً لقرارات عبد الناصر، مع أن بعضهم كان يعارضها في قرارة نفسه. أما هو فلم يكذب على أحد، ودافع عن حق كل مواطن في أن يتبنى من الآراء ويتخذ من المواقف ما شاء، طالما التزم القانون ولم يخرج عليه. ومن المؤسف أن بعض المثقفين من أعضاء اللجنة لم يكتف بالتصفيق للسلطة، بل حرضها أيضاً على خالد محمد خالد، متهماً إياه بالدفاع عن أعداء الشعب؟!!

لكن خالد محمد خالد لم يتراجع ولم يخف، أو يخاف لكنه قهر خوفه وتغلب عليه، وظل يدافع عن الديمقراطية التي تحققت لمصر في العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات. يقول للزميل الأستاذ محمود فوزي في حوار له معه: إنني أهدم الشعب وأطعنه من الخلف حين أجرده من كل ميزة سياسية قبل ثورة يوليو. أبداً. لقد كان لي آباء أفخر بهم، وشعب أعز به. عندما فشلت مفاوضات عدلي كيرزون ظلت البلاد بلا وزارة لمدة شهرين، ولم يجد الإنجليز ولا السراي واحداً فقط يقبل تشكيلها، لأن الشعب كان قد فرض بأسه وسلطانه. وعندما استنجد القصر بثروت

باشا قبل بشروط رضى الإنجليز بها صاغيرين. أنا ابن هذه الأيام!
وعندما تأمر الإنجليز على دستور الأمة جاء يحيى إبراهيم فرد إلى
الدستور كرامته، وأعاد المادة التي حذفت، وهي التي تنص على
أن الأمة مصدر السلطات. ولما خضع بعد ذلك لبعض الضغوط
الإنجليزية أسقطه الشعب وهو رئيس الحكومة في دائرته الانتخابية.
أنا أيضا ابن هذا الشعب!

وعندما أراد الملك فؤاد أن يحطم الدستور ويسافر إلى أوروبا وحده
سنة ١٩٢٧ وقف ثروت في وجهه، ولم يكن نبيا من أنبياء الوطنية، بل
كان مجرد سياسي وقف في وجه الملك وقال له: هذا عمل ضد الدستور،
وأصر الملك على أن يسافر وحده، وناصر سعد زغلول الذي كان في
ذلك الوقت رئيسا لمجلس النواب عبد الخالق ثروت رئيس الحكومة،
وهكذا اجتمع مجلس النواب، وقرر سحب الاعتماد المالي المخصص
لرحلة الملك، فامتثل الملك لحكم الدستور، وعاد إلى رئيس الحكومة
ذليلا صاغرا!

أنا ابن هذه الأيام!
وأنا بدوري أتشرف بالحديث عن خالد محمد خالد، ويرف قلبي،
وتندي بالدمع عيوني، وأقول: أولئك آبائي!.

ليس دفاعا عن المثقفين!

لم يخفف من وطأة شعوري بالأخطار المحدقة ببلادنا رحيلي عن القاهرة لأشارك في احتفالات الفرنسيين بربيع الشعراء. وربما تضاعف شعوري بهذا الخطر الذي رأيته يهدد الفرنسيين والبشر جميعا كما يهددنا، ويحاصرهم كما يحاصرنا. والفرق الوحيد بيننا وبينهم أنهم يذهبون إلى مصادره، ويتعرفون عليه، ويصورونه كما هو في الواقع، ويقدرّون أبعاده، ويناقدون أسبابه، ويحسبون نتائجه، ويرفعون صوتهم ضده، ويستنهضون العالم لمقاومته.

يوم السبت الماضي شاركت في مظاهرة باريسية ضمت أكثر من ثمانين متظاهرا، وفي اليوم نفسه تظاهرت مارسيليا ضد الحرب، وتظاهرت بورديو، كما تظاهر الألمان، والأسبان، والإيطاليون، والأمريكان، والأستراليون، وتصدرت أخبار مظاهراتهم وصورها نشرات الأخبار في الإذاعات والقنوات التليفزيونية في فرنسا وفي غيرها من بلاد العالم.

ولم تكن مهرجانات الشعر التي شاركت فيها، سواء في باريس أو في روان على بعد مائة وخمسين كيلومترا من العاصمة عن الخطر،

أقصد أنها لم تكن بعيدة عن هذه الهموم السياسية. يكفي أن نعلم أن وزير خارجية فرنسا الحالي دومينيك دوفيلبان كاتب وصاحب قلم محدود، صحيح أن التاريخ خاصة تاريخ فرنسا هو موضوعه الأول، لكنه يكتب عن التاريخ بقلم الروائي أو الرحالة الذي رأى وسمع. وهو شاعر أيضا له قصائد منشورة كما سمعت. وفي الصراع الراهن بين المدافعين عن الشرعية الدولية وفي مقدمتهم الفرنسيون من ناحية والسائرين في ركاب الأمريكان وفي مقدمتهم الإنجليز من ناحية أخرى يرتفع صوت دوفيلبان، ويتميز ببلاغته ومنطقه.

وفي أمسية من أمسيات المهرجان الذي نظمه معهد العالم العربي في باريس في الأسبوع الماضي احتفالا بربيع الشعراء، وشارك فيه أكثر من عشرين شاعرا عربيا وفرنسيا، سخر الشاعر العراقي الأمريكي، أو المهجري، سرجون بولص من المثقفين العرب الذين مازالوا يواصلون ثرثرتهم الساذجة عن الحداثة وما قبلها، وما بعدها، والقطيعة مع الماضي والحاضر، والنصوص المستغنية عن القراء والكتاب، وسواها من الموضوعات التي أكل عليها الدهر وشرب، في الوقت الذي يستعد فيه السيد الأمريكي لتدمير بلادهم، فلا يقف منهم أحد في وجهه، وإنما يتصدى له الشعراء الأمريكيون الذين اجتمع منهم خمسة وخمسون شاعرا في سان فرانسيسكو ليصدروا كتابا يضم ما نظموه في هذه الأيام الأخيرة من قصائد ضد الحرب. وكان سرجون بولص يقدم بهذه الكلمات قصيدته القصيرة التي استوحاها من قصيدة لشاعر ألماني يتحدث فيها عن السيد الموت.

الموت سيد من أمريكا.

جاء إلى أرض الرافدين ليروي عطشه من آبار النفط،

ويسم آبار الماء.

الموت سيد من أمريكا.
جاء إلى أرض الرافدين ليسد جوعه من لحم الأطفال.

مع اعتذاري لسرجون بولص، لأنني لم أتمكن من الحصول على النص المكتوب لقصيدته المنثورة، فاعتمدت على ما احتفظت به ذاكرتي من صورها المرعبة. ومن أطرف الأنبياء التي تناقلتها الصحف عن معارضة الشعراء الأمريكيين للسياسة الأمريكية ما قرأناه عن الغاء البيت الأبيض لأمسية شعرية كانت زوجة الرئيس بوش قد دعت لها عددا من الشعراء الأمريكيين. ربما كانت تحتمل هي الأخرى بربيع الشعراء! والمهم أن هؤلاء الشعراء انتهزوا الفرصة ليقرأوا قصائدهم التي كتبوها في هجاء السياسة الأمريكية. ووجدت السيدة بوش التي تحب زوجها أكثر مما تحب الشعر وأكثر مما تحب الديمقراطية أن الأمسية ستتحول إلى مظاهرة معادية للأسرة الحاكمة فقامت بالغاءها.

وما يحدث في فرنسا والولايات المتحدة يحدث في ألمانيا، وبريطانيا، وأسبانيا، وإيطاليا، وتركيا، وأستراليا. وقد ظهرت في الأسابيع الأخيرة مجموعات شعرية تضم ما كتبه شعراء هذه البلاد ضد الحرب. كما نشرت الصحف البريطانية والألمانية والأسبانية مقالات وقصائد تندد بالحرب وبالسياسة الأمريكية لكتاب كبار من أمثال المسرحي البريطاني هارولد بنتنر، والروائي الأسباني خوان جويتسولو ومواطنه خافيير مارياس وبإمكانكم أن تعودوا إلى نصوص ما كتبه هؤلاء في الترجمة التي نشرتها مجلة "أخبار الأدب" لمقالاتهم. وقد صدر قبل أيام في باريس، كتاب بعنوان "بعد الإمبراطورية" لكتاب شاب اسمه إيمانويل تود يشرح فيه المآزق الذي وضعت فيه الولايات المتحدة نفسها، إذ أعلنت الحرب دون أن تملك تكاليفها، على عكس ما

حدث في حرب الخليج الأولى ١٩٩١، إذ كانت تنفق على حربها من مال الآخرين. أما اليوم فهي مضطرة لأن ترشو الجميع حتى تضمن تعاونهم أو صمتهم، ومادامت لا تملك التكاليف فهي مضطرة لتوقيع شيكات دون رصيد، وهي في الحالين خاسرة، في الهزيمة طبعا، وفي النصر أيضا، لأنها لا تحارب صدام حسين، بل تحارب الشرعية الدولية، أي تحارب العالم كله وتخرج على قوانينه، ولهذا ستظل مطلوبة للعدالة، وستظل ملاحقة، وستظل هدفا للضربات.

هكذا وجدت نفسي في بؤرة الشعور بالخطر، وأنا على بعد خمسة آلاف كيلو متر من آبار البترول التي يتلمظ السيد الأمريكي وهو يستعد للنزول فوقها، وأنا متأكد من أن الإيغال في البعد لن يخفف من هذا الشعور، فالمظاهرات التي انطلقت في واشنطن، وسان فرانسيسكو، ونيويورك ضد الحرب هي المظاهرات التي انطلقت في باريس، والفرق أن الأمريكيين اعترضوا على الحرب كما يعترض الإنسان على نفسه أو ينكر فعلا قام به أو يعترف بذنب وقع فيه. أما الفرنسيون فقد اعترضوا على الحرب وسخروا فوق ذلك من الرئيس الأمريكي مر السخرية.

في نيويورك، لم يستطع الرئيس بوش أن يكسب لجانبه إلا سبعة عشر صوتا في مجلس المدينة، أما بقية الأصوات وعددها واحد وثلاثون، فقد استنكرت انفراد بوش بالعمل بعيدا عن الأمم المتحدة، وطالبته بأن يبذل قصارى جهده في الوصول إلى حل سلمي للمشكلة، وألا يلجأ للقوة إلا بقرار دولي حين تكون القوة هي الخيار الأخير.

لكن الفرنسيين لم يكتفوا برفض الحرب، بل جعلوا اعتراضهم على الحرب شكلا من أشكال الاعتزاز بتراثهم القومي ومبادئهم الإنسانية. ومادام الأمريكيون يتباهون بحدائثهم على الفرنسيين الذين يمثلون في نظرهم أوروبا القديمة، فمن حق الفرنسيين أن يردوا الصاع صاعين،

وأن يتباهوا على الأمريكيين بثقافتهم ولغتهم وتاريخهم العريق. والفرنسيون مهرة في اللعب باللغة. واللغة الفرنسية لغة لعوب تستجيب للمواهب الذكية والبديهة الحاضرة التي تجيد اللعب بها، كما فعلت حين أوحى لزعماء المظاهرة الأخيرة أن يلفتوا النظر للعلاقة الشكلية والمعنوية القائمة بين كلمة المذبحة واسم الرئيس الأمريكي. فالمذبحة في اللغة الفرنسية أو المجزرة تكتب هكذا Boucherie، وتنطق هكذا بوشيري، كأنها مشتقة من اسم الرئيس الأمريكي الذي يكتب هكذا Bush. وقد يذكرنا هذا بالعلاقة التي اكتشفها المصريون بين اسم رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق نيتانياهو والكلمة العربية إياها! لكنني في حديثي هذا عن ردود الفعل الأوروبية والأمريكية، سأتوقف عند هذا الحد، وأعود إلى ما بدأته في الأسبوع الماضي حول ردود الفعل العربية، وبالذات حول المأزق الذي يجد فيه المثقفون العرب أنفسهم، وهم يواجهون الاستعداد الأمريكي المحموم لتوجيه ضربة عسكرية للعراق.

وأنا هنا لأقفز من موضوع إلى موضوع غيره، بل أنتقل بين استجابات وردود مختلفة على فعل واحد. وقد رأينا كيف يواجه العالم الخارجي إصرار الأمريكيين على شن الحرب غير عابئين بأي شرعية دولية، أو بأي منطق مقبول، أو قيمة أخلاقية. فماذا صنع العرب عامة، وماذا صنع مثقفوهم على وجه الخصوص؟ المثقفون العرب جاءوا متأخرين، وبدوا محرجين، لأن الأوروبيين والأمريكيين سبقوهم للاعتراض على الحرب والدفاع عن العراق، ولهذا لم يلفتوا النظر، ولم ينجحوا في الوصول إلى الناس في داخل بلادهم أو في خارجها، لأن حركتهم كانت ظلاً لحركة غيرهم، وكان صوتهم صدى لأصوات الأوروبيين والأمريكيين.

والمثقفون العرب لا يستطيعون أن يرفعوا أصواتهم في هذه الأزمة فيستمع لهم الناس، إذ كان الناس قد انتظروهم في أزمنة سابقة فوجدوهم يلجأون إلى الصمت أو يؤثرون السلامة.

ومهما اختلفت مواقف المثقفين العرب إزاء الأزمة الراهنة، فطالب بعضهم صدام حسين بالاستقالة، لأنه السبب الأول في الكوارث المتلاحقة التي حاقت ببلاده، وقد آن أن يستقيل ليقطع الطريق على الأمريكان ويبطل حججهم.

ووجد فريق آخر من المثقفين العرب أن الوقت ليس مناسباً لمطالبة صدام حسين بالاستقالة، وإن ذلك يمكن أن يعد موافقة ضمنية على أن الديمقراطية هي الغاية التي يسعى لها الأمريكان من توجيه الضربة، وليست البترول، وليست حماية إسرائيل وتمكينها من تحقيق أهدافها التوسعية، ولهذا اكتفى هذا الفريق الأخير برفض الحرب، وفضح السياسة الأمريكية، والتنديد بها، والدعوة لمقاومتها مهما كان الثمن، أقول مهما اختلفت مواقف المثقفين العرب إزاء الأزمة الراهنة فوجودهم ثانوي وتأثيرهم محدود، لأن كثيراً من الذين يرفعون اليوم أصواتهم في وجه صدام حسين المحاصر لم يرفعوها في وجه صدام حسين الطليق، ولم يرفعوها في وجه آخرين لا يقلون عنه طغيانا واستبدادا.

ولأن الآخرين الذين يرون أن الوقت الآن ليس هو الوقت المناسب للكلام عن الاستبداد العربي، وإنما هو وقت الوقوف صفا واحدا في وجه العدوان الأمريكي هؤلاء أيضا منطقتهم ضعيف، لأن كثيرين منهم لم يرفعوا أصواتهم ضد الاستبداد العربي عندما كان الوقت مناسباً لذلك، ولأن مقاومة العدوان الخارجي لا تتعارض مع مقاومة الاستبداد، بل إن مقاومة العدوان لا يمكن أن تكون إلا مبادرة حرة

ونشاطا ديمقراطيا ينخرط فيه الجميع. لكني مع هذا لا أستهين بالمتقفين العرب، ولا أسعى للنيل منهم، كما يحلو للبعض أن يفعل، لأنني أعرف جيدا ماذا صنع المثقفون العرب لبلادهم، وماذا قدموا للحرية والتقدم من تضحيات، وماذا قربوا لهما من قرابين. فإذا كانت التهمة مع ذلك تصح فيهم، فهي تصح في غيرهم. وهذه هي المسألة التي يجب أن ننظر فيها بموضوعية، لا لننصف المثقفين، بل لنعالج أنفسنا جميعا من الأنانية، والسلبية، والتقصير في أداء ما يجب أن نؤديه كمواطنين أحرار.

مغول الداخل .. ومغول الخارج!

أعرف أن التتار الجدد يعملون الآن أنيابهم وخناجرهم في جسد العراق الدامي، ويتداعون إليه، ويتكاؤون عليه من جنوبه وشماله، ويضربونه بالأسلحة التي زعموا أنه يملكها، وأنهم جاءوا ليحولوا بينه وبين أن يدمر بها بلدا، أو يهدد بها أحدا.

والتتار الجدد الذين كانوا سندا لكل طاغية، ومددا لكل انقلاب عسكري يمنحهم امتيازاً، أو يعطيهم قاعدة، أو يدخل معهم في حلف يزعمون اليوم أنهم يدمرون بغداد والبصرة والموصل، ويمزقون ما سطره الخليل بن أحمد في العروض، وسيبويه في النحو، وأبو حنيفة النعمان في الفقه، وإبراهيم النظام في علم الكلام، وبشار بن برد، وأبو العتاهية، وأبو نواس، وأبو تمام، وابن الرومي، والرصافي، والجواهري، ونازك، والسياب، والبياتي في الشعر، وشاكر خصبك، وفؤاد التكرلي في الرواية، وماغني القبانجي، وناظم الغزالي، ويوسف عمر، وما صور جواد سليم والعزاوي. التتار الجدد يزعمون أنهم يهدمون الحضارة، ويمحون التاريخ ليبنوا من الأنقاض المتطايرة، والصفحات المتناثرة،

والصور المحترقة، والذكريات الغارقة في الدموع صرح الديمقراطية!
والتتار الجدد الذين آووا زعماء الإرهاب، واستضافوهم
وزودوهم بالأسماء المستعارة، والأموال النجسة، وجوازات السفر
المزيفة، واستخدموهم في صراعهم مع أي قوة تناوئهم، أو نظام
يعتبرونه معاديا لهم بأي وجه من الوجوه، يزعمون اليوم أنهم
يمزقون العراق، ويفككونه، ويدمرون وحدته لأنه ضالع مع بن
لادن، والظواهري، وعمر عبد الرحمن في أحداث سبتمبر الأسبق،
أو يمكن أن يحالفهم، أو ينضم إليهم في أحداث جديدة مماثلة.
ونحن نتابع هذه الحرب القذرة المنحطة، ولا نملك أن نوقفها، ولا
نعرف حتى ماذا ينبغي علينا أن نصنع، ولا ندري في أي طريق نسير.
لا نعرف كيف نواجه أعداءنا، ولا نعرف كيف نواجه أنفسنا؟!

الأمريكان منفردون بالعالم، أرضه، ومائه، وسمائه، ونجومه،
فضائه، فهم الذين يعرفون الخير والشر، ويرسمون الحدود الفاصلة
بينهما، ويصنفون البلاد والعباد، فكل من يتبعهم خير، وكل من
يعارضهم شرير!!

وهم لا يكتفون بالمخاصمة، بل يجعلون أنفسهم خصوما وقضاة
وجلادين.. يوجهون التهمة، وينطقون بالحكم، وينفذون!
هل شهد العالم طغيانا أفدح وأنكى من هذا الطغيان؟.. إن تاريخه
حافل بالإمبراطوريات المستبدة والطغاة المستبدين.. لكن إمبراطورية
واحدة لم تنفرد بالعالم إلا في هذه المرحلة السوداء.

في العصور القديمة كان المصريون وكان البابليون والآشوريون.
ثم كان اليونان في الغرب والفرس في الشرق. ثم كانت روما وبيزنطة،
ثم كان العرب والصليبيون، ثم كان الأتراك والأسبان، ثم كانت فرنسا
وإنجلترا، ثم كان المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي. ثم سقط العالم

في أيدي الأمريكان!

والأمريكان ليسوا مسئولين بالطبع عن سقوط القوى الأخرى التي كان وجودها ضرورة حيوية لتحقيق التوازن وكبح الجماع، مع أن هذه القوى الأخرى لم تكن أقل طغيانا أو عدوانا، ولكن وجودها إلى جانب سواها كان يفرض على كل منها أن تقف عند حد، وألا تتجاوز كل الخطوط كما يفعل الأمريكيون الآن، وقد خلا لهم الجو بسقوط الاتحاد السوفيتي، وانقسام الاتحاد الأوروبي، والانتظار الطويل الذي فرضه الصينيون على أنفسهم حتى يستكملوا قوتهم التي لا يريدون أن يدخلوها في مغامرة يعرفون أن نهايتها لن تكون في مصلحتهم الآن، فحسبهم أن يأسروا طائرات الأمريكيين، ويرغموهم على الابتعاد عن كوريا الشمالية في هذه المرحلة، وبعد ذلك يكون لكل حادث حديث. والعالم كله يعرف ما نعرفه، ويشهد ما نشهده، والدليل هو هذه المظاهرات التي تجتاح مدنه وعواصمه في الشرق والغرب، وفي الشمال والجنوب.

لكن الأمريكيين الذين كانوا يقفون عند حدهم لأنهم يخشون ردود فعل القوى الأخرى حين كانت هذه القوى لا تزال موجودة، لا يقفون اليوم عند حدهم، لأنهم لا يعبأون بالرأي العام العالمي، ولا يعبأون بالشرعية الدولية، ولا بالأمم المتحدة، ولا بمجلس الأمن، ولا بالشعراء، ولا بالكتاب، ولا بالموسيقيين، ولا بالممثلين الذين ينددون بالحرب ويطالبون بالتزام الطرق السلمية في حل المشكلات وإنهاء الصراعات.

ومع أن الأمريكيين على أعلى درجة من القوة والقدرة والمنعة والتمكن توفر لهم الأمن والطمأنينة، وتمكنهم من النظر في كل مسألة تعرض لهم بفتنة وحكمة، فهم يتصرفون بطيش وحمق وهوج وضيق

صدر ونفاد صبر، فلا يحترمون مبدأ، ولا يباليون بنتيجة، وهذا دليل جديد بعد ألف دليل على أن السلطة مفسدة، وأن السلطة المطلقة مفسدة مطلقة. لهذا قامت الديمقراطية الحديثة على تعدد السلطات واستقلالها، بحيث يكون التشريع سلطة، والحكم سلطة، والقضاء سلطة، وكلها نابعة من الأمة التي هي مصدر السلطات.

وكما ينبغي لهذا المبدأ أن يحترم في كل مجتمع قومي، ينبغي أن يحترم كذلك في المجتمع الدولي.

لقد سقطت القوة الأخرى التي كانت تقسم العالم مع الأمريكيين، لكن الشرائع الدولية لم تسقط، والمنظمات الدولية لم تختف من الوجود. وكان على الولايات المتحدة أن تلتزم هذه الشرائع، وترجع إلى هذه المنظمات، لكنها لم ترجع ولم تلتزم، فكلام الأمريكيين إذن عن الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحكم القانون، كذب في كذب، وهراء في هراء.. وأنا أصدق تلك القصة التي نشرتها بعض الصحف الفرنسية عن الدوافع الشخصية التي أمّلت على الرئيس الأمريكي الحالي أن يضرب العراق مهما تكن معارضة العالم له، ومهما تكن حجته واهية أو غير كافية. والقصة تقول إن المخابرات العراقية كانت قد دبرت مؤامرة لقتل الرئيس الأب بوش في الكويت سنة ١٩٩٣، غير أن المؤامرة العراقية فشلت، ونجا بوش الأب، لكن بوش الابن لم ينس. وظل يفكر في الانتقام من صدام حسين قائلاً: لقد حاول أن يقتل باباي!!

وها قد سنحت الفرصة! أريد أن أقول إن السيد الأمريكي، كما سماه سرجون بولص في قصيدته، ليس أفضل من السيد العراقي. ليس أكثر منه ديمقراطية، ولا أقل منه طغيانا ووحشية. كل من هذين السيدين هو الموت الذي سمم آبار العراق، وافترس رجاله ونساءه وأطفاله وحاضره ومستقبله. وسوف نكون مجرد هتافين في مظاهرة غوغائية

إذا لم ندرك أن الطغيان واحد، وأن ما جرّه صدام حسين على بلاده منذ ظهر في حياتها السياسية، ليس أقل مما يفعله بها جورج بوش الابن الآن. بل إن الحرب الحالية هي الشوط الأخير في سباق الموت الذي بدأه صدام حسين بالحرب التي أعلنها علي خصومه السياسيين في داخل العراق، سواء في الأحزاب المنافسة أو في حزب البعث الذي انتمى إليه. وبعد أن قضى علي خصومه قتلا ونفيا واعتقالا واغتيا لا فتح جبهة جديدة مع الأكراد في الشمال. وبعد أن جرب في الأكراد أسلحته الكيميائية زحف علي إيران ليدخل مع الفرس في حرب الأعوام العشرة التي لقي فيها مئات الآلاف من الإيرانيين والعراقيين حتفهم. ثم لما رأى أن قادسيته انتهت بلا نصر ولا غنيمة، وثب على الكويت ليعوض ببترونها ما خسره في إيران، فكانت بداية النهاية التي نتابع أحداثها الآن، ولا ندري ماذا نصنع في مواجهتها.

إننا ندين هذه الحرب القذرة، ونندد بمن أشعلوها، لكننا لا نعرف بعد ذلك ما يجب علينا أن نفعل، لأننا والضمير يعود هنا على العرب جميعا، وعلى المثقفين منهم بوجه خاص، لم نقم دائما بواجبنا في مواجهة الأحداث والتطورات التي تؤثر في حياتنا وترسم مصائرنا، حتى نفهمها فهما موضوعيا، ونواجهها بحزم وفاعلية.

وأنا لا أتح على مسئولية المثقفين إنكارا لدورهم، أو مدهانة لغيرهم من أصحاب السلطان الذين يتحملون القسط الأكبر من المسئولية، وإنما أتح هذا الإلحاح لأنني أعرف أن المثقفين هم الركن الركين للديمقراطية، وأن ديمقراطية بلا عقل ليست إلا غوغائية تتحول لا محالة إلى طغيان.

ولقد عرفنا الديمقراطية في مصر وعرفنا الدور الأول الذي لعبه المثقفون فيها. ولينظر منا القادرون على النظر في سيرة الطهطاوي،

ويعقوب صنوع، ومحمد عبده، وعبد الله النديم، وطه حسين، والعقاد، وعلي عبد الرازق، وسلامة موسى، ومحمد مندور، ولويس عوض، وعشرات ومئات آخرين من المثقفين المصريين والعرب الآخرين الذين دفعوا أثمانا غالية لرأي رأوه، أو كلمة جهروا بها، أو موقف وقفوه. لقد غصت السجون والمعتقلات في معظم البلاد العربية، أو فيها كلها بالمثقفين، وضائق المنافي بهم طوال القرن العشرين، فمن الظلم البالغ أن يطلق البعض لسانه فيهم، وأن يعمم التهمة عليهم. وسوف أنهى هذه المقالة بمثل واحد من العراق. لقد حول صدام حسين حياة العراقيين إلى جحيم لم ينج منه أحد، خاصة المثقفين الذين قتل منهم من قتل، وسجن من سجن، وفضل آلاف منهم الحياة في المنفى على الحياة في الوطن، ومن هؤلاء الذين نفوا أنفسهم فؤاد التكرلي، وهو رجل قانون وروائي مقروء، قصد باريس أول الأمر، ثم استقر في تونس طوال الأعوام العشرة الماضية، حتى قرر المغول الجدد أن يجتاحوا العراق فقرر فؤاد التكرلي أن يسبقهم إلى بلاده حتى يتحمل مع العراقيين ما سوف يتحملون، وحتى لا يتهمه أحد بأنه أثر السلامة وترك شعبه بين المغوليين، مغول الداخل، ومغول الخارج!

نشر هذا الكتاب منجماً في جريدة الأهرام في الفترة من
ديسمبر ٢٠٠٢ إلى مايو ٢٠٠٣

أحمد عبد المعطي حجازي

- رائد من رواد حركة التجديد في الشعر العربي المعاصر، ووريث حركة الاستنارة المصرية. من مواليد ١٩٣٥.
- تلقى دراساته في مصر (مدرسة المعلمين بشبين الكوم)، وفرنسا (جامعة باريس III "السوربون الجديدة").
- اشتغل بالصحافة في مصر (دار روزاليوسف)، والتدريس في فرنسا (جامعة باريس III "السوربون الجديدة").
- تعرّض للقمع كأمثاله من المثقفين المصريين بسبب حرصه على استقلال رأيه وحرية تفكيره.
- عضو دائم في المجلس الأعلى للثقافة، ومقرر لجنة الشعر بالمجلس.
- كاتب متفرغ في صحيفة الأهرام.